# مسيرة بلا سلام (1)

## صخر حبش (أبو نزار)

## عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"

- تعتبرها دولة مزعومة وشبح بلا جسد
- اميركا ترفض الإعتراف بالدولة الفلسطينية لعدم امتلاكها سيطرة حكومية
- جادلت في ذلك لرفض عضويتها بمنظمة الصحة الدولية متجاهلة مناداة ويلسون بحق تقرير المصير
- 4 دول رفضت مشاركة فلسطين بأعمال الجمعية العامة.. واميركا واسرائيل ومكرونيزيا وجزر مارشال
- صك الإنتداب يوفر اساسا قانونيا لوجود الدولة الفلسطينية.. كلف بريطانيا انشاء دولة عربية مستقلة
- فرانسيس بويل محام اميركي أعد دراسة قانونية بطلب من المجلس الوطني الفلسطيني قبل اعلانه الإستقلال
- رابين لم يرفض حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة واوعز لسفرائه الإتصال مع سفراء منظمة التحرير

## الفصل الاول

## الاساس القانوني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

**مقدمة**

"واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات اجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الا مم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والا ستقلال السياسي والسيادة فوق ارضه، فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف". (من اعلان الاستقلال)

لم يغب موضوع الدولة الفلسطينية عن اذهان الفلسطينيين لحظة منذ اعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 وما كان لهذا القرار ان يصدر في الجزائر لو لم يتم تحرير الضفة الغربية من قيود القرار 242 الذي كان يعتبرها ارضاً محتلة كجزء من المملكة الاردنية الهاشمية. كان قرار الملك حسين بفك الإرتباط، إلى جانب الذروة التي بلغتها الانتفاضة وشعارها "دحر الاحتلال والحرية والاستقلال"، هما السبب الذي جعل اعلان الا ستقلال ممكنا. كان بعض اعضاء المجلس الوطني قد طلبوا من المحامي الأميركي فرانسيس بويل اعداد بحث حول موضوع الدولة "يتناول بشكل مفصل صلاحياتهم القانونية في انشاء

الدولة الفلسطينية بشكل منفرد. وكيف يتم ذلك؟ وبأية طريقة ستعترف الأمم المتحدة بدولة فلسطين المستقلة؟. وما الذي ستعمله هذه المنظمة (للامم المتحدة) لتحقيق انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من فلسطين".

كان الشرخ الذي احدثته اتفاقية اعلان المبادىء.. واتفاقية الاعتراف المتبادل عميقا سواء داخل اطر منظمة التحرير.. او اطر حركة "فتح".. إلى ان جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض في 13 سبتمبر/ ايلول 1993 " فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص او الشروط. فقد ظهرت صورة الاخ ابو عمار في البيت الابيض والاعلام الفلسطينية، التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للإعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس "الفلسطينيون" تماما كما رأتها المعارضة الاسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وامكانياتها لتعارض الاتفاق وتعمل على اسقاطه".

## رسائل رابين

كان اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني مرتبطا بإجراءات محددة مطلوبة من الجانب الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بشطب مواد الميثاق الوطني التي تدعو إلى تصفية الكيان الصهيوني، او بالانتفاضة واستراتيجية الكفاح المسلح حسب تعهدات مرحلة السلام والرسائل المتبادلة بين الاخ ابو عمار ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين.

لم تتضمن أي من هذه الرسائل اية اشارة إلى رفض حق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة. بل على العكس من ذلك، فقد عبرت الحكومة الاسرائيلية عن التزامها بمفهوم الاعتراف بالمنظمة في اكثر القضايا حساسية والتي نص اعلان المبادىء على انها ليست من صلاحيات الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، وهي الشؤون الخارجية. فبدلا من المطالبة بإغلاق السفارات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وموقع المراقب لفلسطين في الجمعية العمومية للامم المتحدة، بادرت الحكومة الاسرائيلية بالإيعاز لسفرائها في الخارج ولمندوبها في الأمم المتحدة بالتعامل مع السفراء الذين يمثلون منظمة التحرير الفلسطينية في السلك الدبلوماسي الدولي سفراء لدولة فلسطين وليس لحركة تحرير.

لقد كان مفهوماً لدى الجانب الفلسطيني ان المرحلة الانتقالية تحول دون تجسيد الاستقلال الذي يعتبر بالنسبة للفلسطينيين تحصيل حاصل باعتباره قضية خاصة تتعلق بحق تقرير المصير، وهو امر لا يجوز التفاوض عليه وغير خاضع للمساومات باعتباره حق مقدس للشعوب. وكان واضحا بالنسبة للمفاوض الفلسطيني انه إلى جانب استخدام كلمة انسحاب من غزة واريحا، التي تعني الاقرار بان فلسطين ليست كلها ارض اسرائيل، فان أهم ما تمخضت عنه عملية اوسلو هو الاعتراف المتبادل، لانه يعني لاول مرة في تاريخ الصراع الخروج عن التابو الصهيوني الذي ينكر وجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي ينكر أي حقوق لمن يعتبرهم سكان ضمن الكيان الصهيوني وعلى ارض اسرائيل. ومن الواضح انه ما كان يمكن لمنظمة التحرير ان توافق على اعلان المبادىء بدون الاعتراف بها كصاحب حق باقرار ما يحتويه الاعلان من ايجابيات او سلبيات. وقد عبرت جين كوربين عن اهمية موضوع الاعتراف بالنسبة لرؤية المستقبل والحل النهائي بقولها:

"لذلك اقترح سافير صفقة المقايضة، ولأنه وبشكل اكثر اهمية كان يلوح بالاعتراف المتبادل امام منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر اغلق عرفات مسار واشنطن رغبة بتحقيقه. فبقبول تمثيل منظمة

التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، فإن اسرائيل ستكون قد وافقت بشكل ضمني على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودولته الخاصة به". (جين كوربن، غزة أولا، بلوز بوري،1994، ص 136).

## إعلان المبادىء

لقد تمخض عن اعلان المبادىء سلسلة اتفاقيات كان اولها الاتفاق حول الانسحاب من غزة اريحا الذي تم توقيعه في القاهرة في الرابع من ايار/مايو عام 1994. ويحتوي على جدول زمني يتعلق بتنفيذ المرحلة الانتقالية التي وقع الاتفاق حولها في واشنطن في 28 ايلول/سبتمبر 1995 ولقد نص اعلان المبادىء على ان مدة المرحلة الانتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات . Not exceeding five years بحيث يصبح يوم الرابع من / مايو 1999 هو النهاية للمرحلة الانتقالية. وبالتالي النهاية للاتفاق. ولقد تم التأكيد على هذا التاريخ في كل الاتفاقيات ذات الطابع الدولي وما تمخض عن المباحثات والمفاوضات المكثفة للتوصل إلى مذكرة نهر الواي. فقد حرص الجانب الفلسطيني على ان يثبت في الاتفاق تاريخ الرابع من ايار/مايو باعتباره التاريخ النهائي للاتفاق والذي يجب ان يتم قبله تنفيذ كل استحقاقات المرحلة الانتقالية والتسريع في الاتفاق حول قضايا الحل النهائي. وحيث أن سياسة نتنياهو تنطلق اساسا من تعطيل الاتفاق دونما التزام او تنفيذ، وكما ضرب عرض الحائط بالمواعيد التي اقرها الاتفاق اصلا وبالمواعيد والالتزامات التي تضمنها بروتوكول الخليل انطلاقا من عدم قدسية المواعيد لدى الحكومات الاسرائيلية بشكل عام، ولحكومة نتنياهو بشكل خاص، فان موعد الرابع من ايار كان يعطي للقيادة الفلسطينية الفرصة لتجسيد اعلان الاستقلال الذي تم الاعلان عنه في الجزائر حيث ان قيود عدم التجسيد تنتهي بانقضاء المرحلة الانتقالية ونهاية الاتفاق بعد خمس سنوات من المماطلة وتعطيل التطبيق. ولكن لئن حالت الظروف الذاتية والموضوعية دون الاعلان عن تجسيد الاستقلال قبل الانتخابات الاسرائيلية، فان الاساس القانوني لتجسيد الدولة المستقلة يظل قائماً وعلى المجلس المركزي ان يفعل لجانه للمضي قدما في اجراءات تجسيد السيادة والاعلان عنها في اقرب وقت.

وحيث ان عملية تجسيد الدولة ليس بالأمر السهل، آخذين بعين الإعتبار ظروف الإحتلال وتعقيدات القضايا العالقة سواء من قضايا المرحلة الانتقالية او قضايا الحل النهائي، فإن المجازفة المحسوبة في اتخاذ القرار لا بد ان تنطلق من ركائز اساسية ومستلزمات ضرورية تشكل اطواق أمن وسلامة سواء من الناحية القانونية او السياسية او الدبلوماسية او الاجتماعية او الاقتصادية او الامنية. ومن هنا فإننا سنمس في هذه الدراسة مجموعة القضايا التي لا بد من توفيرها من أجل تجسيد اعلان الاستقلال بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق في الرابع من ايار/مايو، آخذين بعين الاعتبار ظروف الواقع ومعطياته على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية والاسرائيلية، والتوقعات المحتملة في حالة اتخاذ القرار بالاتجاه الذي يؤمن تحقيق افضل مصالح الشعب الفلسطيني وهو تجسيد الا ستقلال باعتباره الهدف الاستراتيجي العام.

## الاساس القانوني لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

كان انطلاق حركة "فتح" في الفاتح من كانون ثاني/يناير عام 1965، يهدف إلى تحرير فلسطين

وتحقيق الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني انسجاما مع حق الشعوب في الحرية والاستقلال الوطني وتقرير المصير. وكانت مسيرة الثورة الفلسطينية التي تجسدت في خيمتها الكبرى منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الامتداد والاستمرار الطبيعي لثورات شعبنا منذ بداية هذا القرن ضد الغزو الصهيوني وضد الاستعمار البريطاني. لقد كان النضال الفلسطيني تاريخيا من اجل الاستقلال منسجما مع مبدأ حق تقرير المصير الذي يتبلور في العصر الحديث من خلال الثورات الكبرى وحركات التحرر الوطني "لقد ارتبط ظهور مبدأ تقرير المصير تاريخيا ببعض الثورات واحيانا بشخصيات عالمية. فقد ارتبط بحرب الاستقلال الأميركية عام 1776 ثم بالثورة الفرنسية عام 1789، تحت شكل مبدأ القوميات، ثم بثورة اكتوبر الاشتراكية لعام 1917 تحت شكل سياسة القوميات المطبقة من قبل الدولة السوفياتية على الاقاليم التي كانت خاضعة للامبراطورية الروسية. وببيان الرئيس الأميركي ولسون الذي اعلنه امام الحلفاء عام 1919".

فالثورة الأميركية التي ادت إلى الاستقلال انطلقت من مبدأ حرية الاختيار الطوعي للشعوب وحقها في التخلص من القيود التي تكبلها وتجعلها تابعة لشعوب او امم اخرى. ومن هنا جاء النص الواضح في اعلان استقلال الولايات المتحدة في الرابع من تموز/يوليو عام 1776 ليشتمل على ما يلي:

"من طبيعة الاحداث الانسانية ان فصم القيود السياسية التي تربط امة باخرى امر ضروري حتى يمكن ان تزاول تلك الامة بين امم العالم حقوقها المتساوية" ويضيف الاعلان "ان جميع البشر خلقوا متساوين، انهم منحوا من خلال خالقهم حقوقا ثابتة من بينها الحياة، والحرية والسعي وراء السعادة". ويضيف الاعلان "ان المستعمرات المتحدة هي حرة ومستقلة وانها قد حلت نفسها من أي ولاء للعرش البريطاني. وان كل علاقة سياسية بينها وبين بريطانيا العظمى قد انقطعت".

اما الثورة الفرنسية التي رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة فانها كانت النقلة النوعية لتحرير الشعوب، ليس فقط من حكم شعوب اخرى لها وانما من سيطرة الاقطاع وطبقات النبلاء. كانت مرحلة انتقال الشعوب إلى عصر الحرية الداخلية والخارجية. ولقد دعت نصوص الثورة الفرنسية في العام 1789 بما يؤكد هذه المواقف. قال كارنو باسم اللجنة الدبلوماسية "يجب ان لا يسمح بالانضمام إلى فرنسا الا للبلاد التي تطلب هذا الانضمام بناء على رغبة منها وحرية، لأن السيادة خاصة بجميع الشعوب ولا يمكن ان يكون هناك اتحاد الا بموجب عقد صريح يتم بملء الحرية. وليس لشعب اخضاع شعب آخر إلى قوانين عامة مشتركة دون رضى واضح من هذا الشعب، وذلك لأن كل شعب مهما كان صغيرا سيد شؤونه في بلده. ومساو في الحق لأكبر الشعوب. وليس لاحد ان يعتدي على استقلاله".

وجاء في اعلان حقوق الانسان الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789 ما نصه:

"ولد الناس ويظلون احرارا متساوين في الحقوق... القانون هو التعبير عن الارادة العامة... السيادة ملك محصور في الشعب... وللشعب حق ثابت في تغيير دستوره".

بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها اصبحت الشعوب التي خضعت لسيطرة الدول المهزومة تبحث عن حقها في الاستقلال. وكان للولايات المتحدة دورها في تأكيد هذا الحق من خلال المواقف الواضحة التي عبر عنها الرئيس الأميركي ويدر ولسون، الذي أيد بشكل حازم مبدأ تقرير المصير، وظل يدعو له في خطاباته خلال فترة الحرب العالمية الاولى لتشجيع الشعوب على التخلص من عبودية الاحتلال الاجنبي. وكان اوضح مواقفه خطابه الذي القاه في 11 كانون ثاني/يناير 1918 امام الكونغرس الأميركي اذ قال "ان تقرير المصير لم يعد مجرد تغيير. لقد اصبح تقرير المصير مبدأ يفرض العمل به ولا يمكن ان يتجاهله الساسة الا على مسؤوليتهم".

وقد عرف ولسون حق تقرير المصير بقوله "انه احترام للمصالح القومية وحق الشعوب في الا تُحكم

الا بارادتها. وان هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو ضرورة للعمل".

## حق تقرير المصير

اما بالنسبة للنص القانوني فان مفهوم حق تقرير المصير يتلخص بما يلي:

- اولا: حق الشعب في الا يكون محل المبادلة او التنازل بغير ارادته، أي حق الشعب في الاستقلال.
- ثانيا: حق الشعب في الانفصال، أي حقه في الانفصال عن الدولة التي يتبعها.. اما بالاندماج في دولة اخرى او بالاتحاد معها او لتكوين دولة مستقلة.
- ثالثا: حق الامة في اختيار شكل الحكم الذي يلائمها.

عند تطبيق مفهوم تقرير المصير على الشعب الفلسطيني لا بد من العودة الى تلك المرحلة التي تخلص فيها هذا الشعب مع غيره من شعوب المنطقة من نير الاحتلال التركي.. لقد كان وجود الشعب الفلسطيني حقيقة راسخة عبر التاريخ. وقد ترسخ ذلك في نصوص عديدة منها القديم الذي يربط بين الشعب والارض التي اكتسبت تسميتها فلسطين من خلال اسم الفلسطينيين.. الى العصر الحديث وما تمخض عنه من نصوص لا تحتمل المنازعة الى اهميتها وقيمتها القانونية. ويمكن الإشارة في هذا المجال لبعض النصوص كما يلي:

- اولا: المادة 16 من معاهدة سيفر (1920) التي تخلت بموجبها تركيا عن سيادتها على فلسطين.
- ثانيا: معاهدة لوزان (1923) التي انهت سيادة تركيا على فلسطين.
- ثالثا: صك الانتداب على فلسطين الذي عهدت به عصبة الامم المتحدة الى بريطانيا العظمى في 17 تموز / يوليو 1922 وخاصة المادة (22) الواردة في الفصل الرابع. اذ كُلفت بريطانيا العظمى بموجب هذه المادة باعداد الشعب الفلسطيني للإستقلال.

## قرارات الأمم المتحدة

- رابعا: القرار 181 الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في 22 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 بشأن تقسيم فلسطين.الذي نصت فقرته الثالثة على انشاء دولة عربية (فلسطينية) مستقلة في الفقرة.
- خامسا: قرارات الامم المتحدة - الجمعية العامة وخاصة القرار، 3236 بتاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1974 الذي جاء فيه ان الجمعية العامة:

1. تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين وخصوصا،
   - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

2. وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم.
3. وتشدد على ان الا حترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة هذه، واحقاق هذه الحقوق، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.
4. وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

- سادسا: قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في تموز/يوليو 1998 بمنح فلسطين حقوق وامتيازات اضافية للمشاركة في اعمال الجمعية العامة والهيئات والمؤتمرات تميزها عن غيرها من المراقبين تمهيدا لاعلان تجسيد الدولة ولممارسة حقوقها كاملة. وتم ذلك القرار بموافقة 124 دولة واعتراض فقط اميركا واسرائيل ومكرونيزيا وجزر مارشال.

- سابعا: ميثاق الجامعة العربية الذي عبر في ملحق خاص بفلسطين عن الشخصية الدولية لفلسطين بما نصه "منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة واصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة اخرى".

- ثامنا: قرارات القمة العربية المتتالية التي تشارك فيها فلسطين على قدم المساواة كدولة كاملة العضوية.

- تاسعا: قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.. المصدر الاساسي للشرعية الفلسطينية والممثل للشعب الفلسطيني حيث هو مصدر السلطات والذي اعلن في دورته الثانية عشرة قراره بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين. واتبع ذلك في دوراته المتتالية قراره باقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من ارض فلسطين.

- عاشرا: اعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية الذي تم في الجزائر في 15/11/1988.. والذي سد الفراغ الناتج عن فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية ولتجسيد السلطة الوطنية التي فرضتها الانتفاضة الجبارة على الارض. وقد قرر المجلس الوطني في حينه تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين. وانتخب المجلس المركزي في الاول من نيسان/ابريل عام 1989 الاخ ابو عمار رئيساً لدولة فلسطين والاخ ابو اللطف وزيرا لخارجية فلسطين. وكُلفت اللجنة التنفيذية بمهمة الحكومة المؤقتة، فاصبحت تشكل الحكومة المركزية للدولة الفلسطينية.

## الرفض الأميركي

على الرغم من الاعتراف الدولي الواسع بالدولة الفلسطينية، فقد كان الموقف الأميركي المعادي لاستقلال شعبنا يرتكز على جوانب قانونية تضمنتها الوثيقة الملحقة برسالة رئيس البعثة الأميركية في جنيف ردا على رسالة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هيروشي (ناكاجيما) بخصوص طلب فلسطين الانضمام إلى الهيئة الدولية المتخصصة. كانت الرسالة الأميركية تحت عنوان "اهلية دولة فلسطين القانونية لاكتساب عضوية الهيئات الدولية المتخصصة" وكانت الوثيقة الرسمية بهذا الخصوص والملحق

بالرسالة تحت عنوان "القواعد المنطبقة على صفة الدولة بموجب القانون الدولي على قضية منظمة التحرير الفلسطينية".

ونظراً لاهمية هذه الرسالة واهمية دحض الاسس القانونية التي استندت عليها، نورد نصها كاملاً:

## مقدمة وملخص

يشترط القانون الدولي ان يكون "للدولة" الصفات التالية " (أ) سكان دائمون، (ب) اراض محدودة المعالم، (ج) حكومة، (د) القدرة على الدخول في علاقات مع دول اخرى، وبغية ان يكون للدولة "حكومة" حسب مضمون هذا التعريف يلزم ان تمارس السلطة الحكومية الفعالة على الاراضي التي تدعي انها اراضيها. ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تمارس السلطة الحكومية على الارض التي تدعي ان "دولة" فلسطين تضمها. وعليه فان الإعلان عن هذه "الدولة" مؤخرا لا يتفق مع القواعد المنطبقة على صفة الدولة بموجب القانون الدولي.

## تعريف "الدولة"

تنص المادة (1) من اتفاقية مونتفيديو الخاصة بحقوق الدول وواجباتها على انه:

ينبغي ان يكون للدولة باعتبارها شخصا اعتباريا في القانون الدولي المؤهلات التالية (أ) سكان دائمون. (ب) اراض محددة المعالم، (ج) حكومة، و (د) القدرة على الدخول في علاقات مع دول اخرى.

وقد حظي هذا التعريف بتقدير واسع النطاق بين خبراء القانون الدولي وداخل منظومة الامم المتحدة. وبموجب هذا التعريف فان "دولة" فلسطين المعنية التي اعلنت في عام 1988، عاجزة بوضوح عن استيفاء شرط الحكومة وبالتالي ليست مؤهلة كدولة.

فالدولة التي تدخل في حيز الوجود يجب ان تكون لها، لا مجرد حكومة مفترضة، بل سيطرة حكومية حقيقية وفعالة على الارض التي تدعي ملكيتها وعلى السكان الذين تدعي انها تمثلهم. وكما صرح احد المعلقين المرموقين فإن "الدولة العصرية لها صفة الارض الاقليمية، تمارس حكوماتها سلطة على الاشخاص والاشياء داخل حدودها"، وبدون سيطرة على هذه الارض لا تستطيع الدولة خدمة مصالح سكان تلك الارض او تنظيم شؤون ارضها او جني ايرادات من افراد شعبها او ضمان الدفاع عنهم. وباختصار فان دولة مزعومة ليست لها سيطرة حكومية فعالة على اراضيها لن تكون اكثر من "شبح بلا جسد" عاجزة عن اداء المهام المرتبطة بقيام الدولة العصرية.

وقد اكد فقهاء القانون بلا استثناء ضرورة السيطرة الحكومية الفعالة بين معايير قيام الدولة وكما يقول الدكتور جيمس كراوفورد:

الحق في قيام الدولة رهن في بادىء الامر على الاقل بممارسة السلطات الحكومية التامة فيما يتعلق بمساحة الارض.. واشتراط ان تكون لدولة مفترضة حكومة فعالة قد يعتبر اساسيا لادعائها صفة الدولة.

كما يشترط الاستاذ ايان براونلي ان يكون للدولة "مجتمع سياسي مستقر يدعم نظاما شرعيا في مساحة معينة". وفي رأي براونلي أن افضل دليل على مثل هذا المجتمع المستقر هو "وجود حكومة فعالة ذات ادارة مركزية واجهزة تشريعية. ووجود ادارة مركزية وأجهزة تشريعية هو ان تكون لها سيطرة حكومية فعالة. وبدون هذه السيطرة لن يكون للاجهزة الادارية والتشريعية وجود الا بالاسم ولن تستطيع اداء أي من المهام المعهود بها اليها.

**الخلاصة**

منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة ولا حكومة وان "دولة" فلسطين المعنية التي اعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 لا تمارس سيطرة حكومية على اية ارض بما في ذلك الارض التي تحتلها اسرائيل منذ عام 1967. وبناء عليه لا تستوفي منظمة التحرير الفلسطينية او "فلسطين" المعايير الثابتة لقيام الدولة في القانون الدولي وليست مؤهلة لوضع العضوية الكاملة في المنظمات الدولية حيث العضوية الكاملة مفتوحة للدول فقط".

# مسيرة بلا سلام (2)

- الأجهزة العسكرية الإسرائيلية ساهمت في مضاعفة اعداد الضحايا
- مجزرة الحرم الإبراهيمي وضعت حدا عمليا لتنفيذ بقية مراحل اوسلو
- الإسرائيليون جعلونا نتذوق طعم السلطة خلال المرحلة الإنتقالية لصالح تحقيق أمنهم المجاني وتأجيل الحل النهائي
- اوسلو تضمن مواعيد حد أدنى وحد أقصى لتنفيذ كل مرحلة فبرر لرابين اعلان عدم وجود مواعيد مقدسة
- الاختلاف بشأن الخرائط في طابا وامتناع عرفات عن التوقيع أظهر أن ما في النفوس مغاير لما في النصوص
- الثورات الكبرى أحد وسائل ممارسة حق تقرير المصير إلى جانب الطرق السلمية.. الإستقلال الأميركي تحقق بالثورة

إلى هنا وتنتهي الرسالة.

وكما هو واضح تنطلق الولايات المتحدة من نفي توفر عنصر واحد من عناصر الدولة (وفق تعريفات القانون الدولي)، لا لتطعن في أهلية دولة فلسطين لاكتساب عضوية الهيئات الدولية المتخصصة، بل لنفي صفة الدولة عنها، اذ تخلص الوثيقة إلى ان م.ت.ف:

ليست دولة ولا حكومة دولة كما ان "دولة فلسطين" لا تمارس سيطرة حكومية على اية ارض".

السيطرة الحكومية او السلطان بالمعنى الأشمل يرادف لفظ "السيادة" في القانون الدولي، وقد ميزت نصوص واعراف القانون بين السيادة ذاتها، كوضع قانوني وبين ممارستها في مختلف مظاهرها كمركز فعلي، اذ لا يترتب على احتلال اقليم ما تجريد هذا الاقليم من كيانه او عدم تمتعه بشخصيته القانونية.

يستطيع الأميركان من موقف معاداتهم لاستقلال شعبنا ان يجادلوا قانونيا في موضوع دولة

فلسطين المعلن عنها في الجزائر.. اما وقد تغير الوضع القانوني بعد ان تجسدت السلطة الوطنية وحكومتها على الجزء المحرر من ارض فلسطين فإن الموقف الأميركي الذي يحاول الاجحاف بالاستقلال هو موقف تعسفي معاد للقانون الدولي.. ولحقوق الانسان، ويمكن الا شارة إلى الرد على الموقف الامريكي الذي ضمن في الورقة التي شارك بها الدكتور فتحي الوحيدي في ندوة (توفير مستلزمات اقامة الدولة) التي عقدتها دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 8-9-1998 تحت عنوان "الاسس القانونية والسياسية لدولة فلسطين" حيث جاء فيها ما نصه.

"اذا كان البعض رأى ان اعلان قيام دولة فلسطين سنة 1988 بالجزائر كان بدون جدوى ولا يحقق أية فائدة من الناحية العملية لانه لم يكن على استكمال عناصر الدولة الفلسطينية، ولا هو على خلق شخصيتها القانونية الدولية التي تؤهلها للتمتع بحقوق الدول المستقلة ذات السيادة. لانه من المسلم به ان الا عتراف لا ينشىء دولا لا يوفر لها مقوماتها، ولأن دوره قاصر على كشف وجودها ومقرر له، فان التطورات التي حدثت واصبحت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر على جزء من اراضيها تمارس عليه السيادة تؤهل لقيام دولة فلسطين واعتراف دول العالم به سيكون له معنى".

كما تضمنت الدراسة التي قدمها الاخ سليم الزعنون " ابو الا ديب"، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في الندوة التي اقامها منتدى الفكر والحوار الوطني في 7/10/1998 تحت عنوان استعدادات المجلس الوطني الفلسطيني في نهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق ما نصه:

"يوجد فرق جوهري بين اعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15/11/1998 وبين اعلان قيام الدولة مع نهاية المرحلة الانتقالية في 4 ايار/ مايو القادم. فالاول تعبير عن ممارسة سياسية لحق طبيعي أصيل، استطعنا من خلاله سد الفراغ الذي ترتب على قرار فك الارتباط الاردني بالضفة والاستجابة لمستوى تطور سلطة شعبنا على ارضه التي عبر عنها بانتفاضته الشعبية المجيدة في كانون الاول/ديسمبر عام 1987 وعلى الرغم من قرارات المجلس الوطني بتشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المعلن عنها وتكليف اللجنة التنفيذية بصلاحياتها ومسؤولياتها فإن الحكومة لم تتشكل وبقيت اللجنة التنفيذية بمثابة حكومة بالمنفى والدولة كيانا معنويا ليس له عناصر واقعية على الارض الفلسطينية.

اما بخصوص الاعتراف الدولي الذي نتج عن ذلك فقد عزز الوجود القانوني لدولة فلسطين وكثف الوجود الفعلي ولم ينشئه، ومن الجدير بالملاحظة ان ذلك الاعلان قد اعترف به من قبل الامم المتحدة بقرار جمعيتها العامة رقم 49/12 ألف المؤرخ 15 كانون أول/ديسمبر 1988 والذي تقرر على أثره استعمال اسم فلسطين بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية في منظمة الامم المتحدة.

وقد تعزز هذا الا عتراف في اوائل تموز/يوليو 2000 بقرار الجمعية العامة بمنح فلسطين حقوقاً وامتيازات اضافية للمشاركة في اعمال الجمعية العامة والهيئات والمؤتمرات عن غيرها من المراقبين وذلك بموافقة 124 دولة مقابل اعتراض 4 دول هي الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل وميكرونيزيا وجزر مارشال.

## خطوة على الطريق

وقد حظي المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر المائة للاتحاد البرلماني الدولي بخطوة مماثلة تشكل نقلة نوعية جديدة على صعيد انتزاع العضوية الكاملة لفلسطين.

اما اعلان قيام الدولة الآن فهو دفاع مشروع عن حق ممارسة السيادة وتقرير المصير بوجود عناصر ومؤسسات الدولة والحكومة على الارض، يستهدف اكتمال اختصاصات السلطة السياسية للدولة وتحويلها إلى اختصاصات غير مقيدة، أي استبدالها بفكرة السيادة ومأسستها باعتبارها سيادة مستمدة من الشعب الفلسطيني صاحبها الأصلي. أي باختصار تجسيد الاستقلال الناجز وبسط السيادة الوطنية وممارستها في كافة المجالات المتاحة، وبالتالي فهو يأتي أكثر تعبيرا ويقصد الاعتراف بسيادة سلطة قائمة على الارض الفلسطينية المحدد بقرارات الشرعية الدولية ذات الشأن، ومن شأنه إسقاط مصطلح الارض المتنازع عليها لصالح ارض محتلة للدولة الفلسطينية من حقها استرجاعها وهذا ارتقاء بأرضية ومرجعية الحل واعادته إلى قرارات الشرعية الدولية".

من الملاحظ ان حق تقرير المصير لا تتم ممارسته دائما في العمل الدولي المعاصر بالطرق السلمية. لقد ارتبط هذا المبدأ كما اوضحنا بالثورات الكبرى. حيث ان المجموعة الدولية تهتم باعطاء حق تقرير المصير للشعوب التي تناضل من اجل حريتها واستقلالها. وهذا ينطبق على الثورة الفلسطينية التي بدون تلك التضحيات الجسيمة ما كان للمجتمع الدولي ان يعطيها هذا الحق الراسخ في تقرير المصير وحق العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. لقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960 تصريحاً خاصاً يمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تضمنه القرار رقم 1014 الصادر في 14 كانون أول/ديسمبر 1960 حيث اعلنت الجمعية العامة في هذا القرار ان عملية التحرير لا يمكن مقاومتها او الرجوع بها إلى الوراء وجاء في القرار ما يلي:

- ان خضوع الشعوب للاستعمار الاجنبي او سيطرته تعتبر انكارا لحقوق الانسان الاساسية ويناقض ميثاق الامم المتحدة ويهدد قضية السلام. والتعاون في العالم.
- لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية نظامها السياسي. وان تسعى في ظل هذه الحرية إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

## طريقان لتقرير المصير

ان ممارسة حق تقرير المصير في النظام الدولي المعاصر تتم باحد طريقين كلاهما مشروع وقانوني.

- الاول: الطرق السلمية.
- الثاني: طريق المقاومة المسلحة دفاعا عن حقوقها المسلوبة وعملا على استرداد سيطرتها على ثرواتها واقليمها.

وقد تم تأكيد هذا الحق للشعب الفلسطيني بقرار صادر عن الجمعية العامة رقم 3089 في شهر كانون أول/ديسمبر لعام 1973 في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وحيث ان الشعب الفلسطيني قد ناضل وكافح بالسلاح وبالانتفاضة إلى ان فرض وجوده، واكد هويته الوطنية، فإنه بذلك يؤكد ان اختياره للسلام طريقاً لتقرير مصيره هو خيار استراتيجي. لا بد ان يحقق الهدف الاستراتيجي حتى لا تفرض عليه ظروف تكتيكات الخصم العودة إلى دوامة الحرب والكفاح المسلح والانتفاضة من جديد. حيث يبقى هذا الخيار مفتوحا في حال اصرار الاسرائيليين على تدمير عملية السلام.

ان الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية لم تشر من بعيد او قريب إلى موضوع الدولة والاستقلال وحق تقرير المصير. وهذا الوضع هو الأمر المنطقي حيث ان هذه قضايا خاصة بالشعب الفلسطيني نفسه.. انها Self determintion.. أي انها قرار نابع من تصميم ذاتي للشعب الفلسطيني لا يشاركه فيها احد. حيث لا احد غير الشعب الفلسطيني من حقه أن يمنحه او يمنعه.

لقد تضمنت الاتفاقيات اشارات واضحة حول الحقوق الشرعية والسياسية للشعب الفلسطيني، وكذلك وردت في المادة الثالثة من اعلان المبادىء صيغة "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة"، ومن المعروف قانونيا ان من ابرز هذه الحقوق هو حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

لقد كان انتهاج اتفاق اعلان المبادىء لسياسة المراحل بحيث يرى الفلسطيني في نهاية المطاف هدفه الاستراتيجي الواضح والذي يتحقق بالتراكم الايجابي لنتائج المفاوضات في المراحل الانتقالية والنهائية. وكان واضحاً ان قضايا المرحلة النهائية تتضمن ما تتطلبه عملية الانفصال التام عن الاحتلال وذلك عند الإشارة لقضية الحدود. وقضية العلاقات مع الجوار بالنسبة للطرفين، دون الاشارة إلى تعبير دولة حيث ان الفلسطينيين سيكون لهم حدود. وسيكون لهم علاقات خاصة مع الجوار.. مع مصر.. ومع الاردن ومع سوريا، وليس فقط مع الكيان الصهيوني.

كما ان الاتفاق الاهم في مجال مسيرة السلام، وهو اتفاق الاعتراف المتبادل الذي نصت عليه الرسائل المتبادلة بين الاخ ابو عمار ورئيس الوزراء الاسرائيلي، والموجه إلى رئيس الوزراء النرويجي من شيمون بيريس حول القدس. هذه الرسائل تضمنت طلبا بتعديل الميثاق لازالة المواد التي تطالب بتدمير اسرائيل، والتي لا تعترف بوجودها. ومن ا برز هذه المواد المادة رقم 19 التي تعتبر قرار التقسيم باطلا من أساسه: فالطلب بالغاء هذه المادة يعني الطلب على ابقاء القرار 181 الذي على اساسه تم الاعتماد في إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر سنة 1988، والذي على اساسه ايضا تم اعلان دولة اسرائيل عام 1948، والذي لا يزال صالحا كأساس قانوني لاعلان تجسيد الدولة، بعد ان تحقق وجود اركانها الاساسية على الارض الفلسطينية.

## الفصل الثاني

## مسيرة بلا سلام

"كان الشرخ الذي احدثته اتفاقية اعلان المبادىء.. واتفاقية الاعتراف المتبادل عميقاً سواء داخل اطر منظمة التحرير.. او اطر حركة "فتح"، إلى ان جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض في 13/9/1993 فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص او الشروط. فقد ظهرت صورة الاخ ابو عمار في البيت الابيض والاعلام الفلسطينية، التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للإعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس "الفلسطينيون" تماما كما رأتها المعارضة الاسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وامكانياتها لتعارض الاتفاق وتعمل على اسقاطه".

كان واقع الاتفاقيات يعبر عن الخلل في ميزان القوى الذي فرض على الجانب الفلسطيني القبول باتفاق "لا توجد أية ضمانة لإمكانية تنفيذه. ناهيك عن بذور فشله التي يحملها في داخله والتي كانت المستوطنات ابرز معالمها".

لقد كانت سياسة الغموض في صياغة النصوص مدخلاً للخداع الذاتي، وتعبيراً عن حسن النوايا من جانب واحد. وعلى الرغم من الإجحاف الذي اكتظ به اتفاق اعلان المبادىء، إلا أن اعتماده رسمياً من المجلس المركزي وتشكيل السلطة الوطنية على اساسه جعل الكثيرين منا، ومنهم كاتب هذا البحث، يندفعون للعمل من أجل تطوير واقع الاتفاقيات وسلبياتها، من أجل فرض نتائج تتجاوز درء المفاسد إلى جلب المنافع. وقد كانت الدعوة إلى قراءة فلسطينية للإتفاق لتأكيد ماهية الايجابيات وتطويرها من خلال الممارسة العملية هي التي جعلتنا نضع دراسة لواقع الاتفاقية التي اعتُبرت مجازفة تاريخية، ولتوقعات النتائج اذا ما تم الاحتياط من خلال اطواق سلامة وطنية وقومية ودولية.

## خطأ احسان النية

لقد بدأت خيبة الأمل عندما اكتشفنا منذ البداية ان حسن النوايا الفلسطينية لم يكن في مكانه. حيث بدأت حكومة رابين وبيريز تتشدق بالسلام دون الدفع الحقيقي للمسيرة بنفس الزخم، مما جعل تلك الفترة التي فاوض بها حزب العمل اقرب إلى شعار "السلام بلا مسيرة".

وجاءت نتيجة الخطأ الذي لم يُحسب له حساب في صياغة الاتفاقيات، وهو امكانية حدوث تغير في استراتيجية الحكم داخل الكيان الصهيوني. لقد تم تغليف مسيرة السلام في ظل حزب العمل تحت عنوان الشرق الاوسط الجديد. ومع وصول نتنياهو وحزب الليكود، كان الإنقلاب على هذه الاستراتيجية، والدفع نحو الكيان الصهيوني الجديد. وهي مرحلة فرضت على الجانب الفلسطيني التمسك بالسلام وبالمسيرة لتحقيق تنفيذ الاستحقاقات التي تضمن تراكم الايجابيات التي تطور الأمر الواقع نحو السلام المنشود. ولكن الجانب الاسرائيلي كان في واد آخر بعيداً عن الاستعداد لتنفيذ تعهدات الحكومة السابقة، التي يتهمها بالتفريط بأرض اسرائيل الكبرى. ولم يستطع مفهوم العلاقات الدولية واحترام توقيعات الحكومات السابقة من قبل الحكومات اللاحقة ان يفرض نفسه على نتنياهو بشكل مبدئي، وترشيده إلى الخلاص من هذا المأزق عبر انتهاج سياسة الادارة بالازمات. فقد اعلن عن تمسكه بمسيرة السلام، واستعداده للإلتزام، وقام في نفس الوقت بارتكاب كل انواع الإستفزازات التي جعلت مرحلة حكمه مجرد "مسيرة بلا سلام".. ظلت مسيرة، ليس لأنه ارادها، ولكن لأن الجانب الفلسطيني تمسك بها دون ان يندفع في المواجهة التي اثبتت فعالياتها خلال هبة الاقصى.. لقد فرضت تلك المواجهة على اميركا ان تتدخل ليس لحماية السلام ومسيرته، وانما لضمان الاستقرار الذي شكل ضرورة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. ومن هنا كانت اميركا، التي تلعب دور الراعي الاول والاخير لعملية السلام تخدم الاستقرار.. مجرد الاستقرار. ولهذا تحولت الاتفاقيات في ظل ضمانات وهمية من الادارة الأميركية إلى حالة "سلام بلا سلام".

ونهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق، في الرابع من ايار/مايو، تقتضي الدخول في مرحلة جديدة.. مرحلة تصبح مرجعيتها قرارات الشرعية الدولية وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حتى تشكل اطواق السلامة الوطنية والقومية والدولية، التي تمزقت تحت اقدام مرجعية اوسلو واتفاقياتها، الضمان الحقيقي لتطلعات المستقبل لتحقق السلام عبر مسيرة السلام.

ولتسليط الضوء على السلام وعلى مسيرته خلال المرحلة القادمة سنعرض بايجاز المواضيع التالية:

- اولاً : الاتفاقيات بين النظرية والتطبيق.. "سلام بلا مسيرة".
- ثانياً : الاتفاقيات بين التجميد والالغاء.."مسيرة بلا سلام".

- ثالثاً : الاتفاقيات تحت الرعاية الأميركية.. "سلام بلا سلام"
- رابعاً : الاتفاقيات والمستقبل.

## اولا : الاتفاقيات بين النظرية والتطبيق.. سلام بلا مسيرة

لم يحظ المشهد التاريخي عند توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 بنفس حالة التفاؤل التي حظي بها التوقيع على اتفاق اوسلو في واشنطن في 13/4/1993 وعلى الرغم من الموقف المتصلب للأخ أبو عمار تجاه التوقيع على الخرائط، فقد ظهر بشكل واضح امام العالم ان هناك خلافات حادة في جوهر الاتفاقيات، وان ما في النفوس غير ما في النصوص. لم يكن هناك أية اشارات او حديث عن الدولة الفلسطينية وعن تجسيدها. كان التطلع إلى الدخول إلى غزة واريحا هو الموضوع الآسر لأذهان كل المنخرطين في العملية لفرض آليتها وديناميكيتها التي ستعطي على ارض الواقع تباشير المستقبل الفلسطيني.

لقد كان لدخول الأخ ابو عمار قطاع غزة في مطلع تموز/يوليو 1994 بهجة اعطت زخما جديدا لعملية السلام.. وكان الاستقبال الجماهيري الحاشد الذي قوبل به الاخ ابو عمار في غزة وفي اريحا ما يعطي الانطباع ان مسيرة السلام ستفرض نفسها اذا حسنت النوايا من جهة الاسرائيليين، واذا حسن الأداء من جهة الفلسطينيين.

ومن سوء الحظ ان ما حصل هو عكس المطلوب. فقد ثبت بالممارسة العملية ان ادوات المخابرات الاسرائيلية كانت تسعى الى تخريب العملية ووضع وزر ذلك ومسؤوليته على الجانب الفلسطيني، وذلك عبر محاولة اشعال الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي.. كان الرفض الاسرائيلي لعملية السلام قد عبر عن موقفه مبكراً من خلال جريمة القتل الجماعي في الحرم الابراهيمي، والذي تجاوز المجرم جولدشتياين ليطال كافة الاجهزة العسكرية التي ساهمت في مضاعفة اعداد الضحايا، وحسمت السيطرة الفعلية للمستوطنين على معظم الخليل، بما فيها الحرم الابراهيمي. اما الرفض الفلسطيني لعملية السلام والمتمثل في حركة "حماس" فقد وقع مع السلطة الفلسطينية في الشرك الذي نصبه عملاء المخابرات يوم الجمعة 19/11/94 في جامع فلسطين.. وكان لحركة "فتح" في قطاع غزة دورها الحاسم في حماية السلطة ووقف "حماس" عند حدها والسعي نحو الحوار الذي يصون الدم الفلسطيني. ويحافظ على وحدانية السلطة وسيادة القانون من جهة، وحرية التعبير والتعددية السياسية من جهة أخرى.

لم تركز اتفاقية اعلان المبادىء على مرجعية محددة ذات صفة مبدئية والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وانما اعتمدت على قضايا اجرائية للتنفيذ حسب اطار زمني.. وهو الأمر الذي يعطي لميزان القوى دوره الحاسم في فرض واقعه.. فالمرجعية المحددة التي طرحها ميزان القوى هي قرارات مجلس الأمن 242،338 : دون الالتزام بأي من قرارات الشرعية الاخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. وحيث أن الغموض يكمن في تفسير هذين القرارين. فقد حرص الاسرائيليون على ان تتضمن نصوص الاتفاقيات ما يعطيهم الحق في التفسير الذي يلبي اطماعهم. ولذلك نصت اتفاقية المرحلة الانتقالية المادة 31 بند 6 على انه "لن يعتبر أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية على انه تخلى او تنازل عن حقوقه الثابتة او مطالبه او مواقفه" (الاتفاقية الانتقالية، مادة31، بند)6 كما نصت المادة 31 بند 7 على انه "لن يقوم أي طرف بالبدء بأي خطوة يمكن ان تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الحل الدائم". وقد اكدت الاتفاقية للمرحلة الانتقالية في ديباجتها على:

"ان الهدف من المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الاوسط الحالية هو

بالاضافة إلى امور اخرى اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، بمعنى المجلس المنتخب "المجلس، المجلس الفلسطيني". والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 "من الآن فصاعدا اتفاقية غزة + اريحا" تؤدي إلى حل نهائي على اساس قراري مجلس الامن 242،338".

"ان ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وان مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ بأسرع وقت ممكن، ولكن في وقت لا يتعدى 4 ايار/مايو 1996 ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الامن 242،338 وان الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وان لا يكون هنالك قضايا مؤجلة لأجندة مفاوضات الوضع الدائم".

## تفارق النوايا

لقد شكلت المرحلية مدخلا يقبله الطرفان رغم التفارق في النوايا.. فالفلسطيني كان يعتقد انه بدخوله إلى حلبة السلام، وبداية تراكم الاستحقاقات للمرحلة الانتقالية، والتي هي استحقاقات ذات منظور مادي واضح، خاصة الانسحاب الاسرائيلي الذي يؤدي إلى السيطرة على الارض والى عودة مناضلين، هذا التراكم سيخلق وقائع تعزز ثقة الشعب بمشروع السلام.

والاسرائيلي كان يعتقد بانه باقحامه الجانب الفلسطيني المعادي إلى حلبة السلام وتسليمه بعض الارض، وتعويده على السيطرة التي تؤدي إلى انشغاله بقضايا الناس، فإنه سيتذوق طعم السلطة وسيصبح حريصاً على ما حققه من انجازات. وبالتالي يصبح استعداده للنكوص وللعودة إلى حالة الصراع أقل بكثير. وهذا يؤمن الإرتياح الاسرائيلي من المواجهة مع الانتفاضة، ويساعد على تحقيق الامن المجاني من خلال التزام السلطة بمحاربة الارهاب.

وفي الوقت الذي كان فيه المفاوض الفلسطيني يراكم بصعوبة قضايا التفاصيل الثانوية ضمن جداول المرحلة الانتقالية، كان الجانب الاسرائيلي يراكم قضايا جوهرية تم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي.. لقد كان التراكم الفلسطيني ينحصر في قضايا المرحلة الانتقالية ومنها:

- اعادة الانتشار.(ليس الانسحاب).
- المعبر الآمن - الممرات - الميناء - المطار - الاقتصاد - الاسرى..الخ.

بينما كان الجانب الاسرائيلي يراكم في القضايا الجوهرية للحل النهائي ومنها:

- تهويد القدس وتكريسها عاصمة ابدية لدولة اسرائيل من خلال تفريغها من سكانها، والسيطرة على كل شرقيها من خلال اقامة مراكز استيطانية في قلب القدس العربية.
- تكريس الاستيطان وانتشاره على مدى الاراضي في المنطقة (ج) التي تم تمزيقها بالطرق الالتفافية.
- كما قام الاسرائيليون من خلال الاستيطان في جبل ابو غنيم ومن خلال خرائط شارون ومردخاي بعملية رسم الحدود من طرف واحد. وفي غمرة التنافسات الانتخابية وحملتها الشرسة ظل

يتصاعد الاستيطان ليتشمل مناطق من شأنها ان تسد الطرق امام تجسيد الدولة الفلسطينية وتواصلها الاقليمي.

ولكي نفهم طبيعة الواقع الذي وصلت اليه مسيرة التسوية في وضعها الراهن، ومدى مطابقته للواقع الذي كان منشودا حسب نصوص الاتفاقيات، لا بد من استعراض سريع للمواعيد التي تضمنتها الاتفاقيات باعتبارها تحدد آلية التنفيذ ومدى الالتزام بالتعهدات.

لقد تضمن اتفاق اعلان المبادىء على نوعين من المواعيد. اولهما مواعيد ذات صفة تحديدية وتأسيسية ينطلق منها. وعلى اساسها النوع الثاني، وهو المواعيد الاجرائية التنفيذية. فالمواعيد التحديدية في اعلان المبادىء هي:

- بعد شهر من التوقيع يدخل الاتفاق حيز التنفيذ. وحيث ان الاتفاق قد تم توقيعه في 13/9/1993، فان الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في 13/10/1993، وبهذا يصبح تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ الموعد المحدد للمواعيد المتعلقة بالاتفاق.
- خلال شهرين من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم الاتفاق حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا. وهذا يعني بتاريخ 13/12/1993 كحد اقصى.
- يتم تنفيذ الاتفاق والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا خلال اربعة اشهر من توقيع الاتفاق وهذا يعني بتاريخ 13/4/1994 كحد اقصى.
- بعد مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم اجراء الانتخابات وهذا يعني في موعد اقصاه 13/7/1994.
- تتم اعادة الانتشار من الضفة الغربية قبل 22 يوما من الانتخابات يعني 21/6/1994.
- تبدأ الفترة الانتقالية لمدة خمسة سنوات ابتداء من الانسحاب من غزة واريحا.
- مفاوضات الوضع الدائم ستبدأ في موعد اقصاه بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية أي في 13/4/1997.

## لا مواعيد مقدسة

من الملاحظ ان المواعيد شملت حدا ادنى وحدا أقصى وهو الامر الذي اعطى لرابين الفرصة للمراوغة والقول بأنه لا توجد مواعيد مقدسة، حيث تم تجاوز الحد الاقصى والمواعيد المتعلقة بتوقيع الاتفاق حول الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في 13/12/1993.

ولكي يأخذ تعطيل المواعيد تبريرات قسرية، دخلت إلى حلبة المفاوضات جريمة الحرم الابراهيمي لتحول بين الوفد الفلسطيني واستمراره في عملية التفاوض، مما يجعل الإحجام الفلسطيني عن استمرار التفاوض سببا في تعطيل المواعيد.

وبعد مراوغة وتأجيل للحد الاقصى لمدة ستة اشهر تم التوقيع في 4/5/1994، واصبح هذا الموعد يشكل ركيزة اساسية محددة للمواعيد كلها، وفي مقدمتها موعد نهاية الاتفاق والمرحلة الانتقالية في 4/5/1999،

ولكن المراوغة استمرت في تحديد موعد آخر وهو موعد اجراء الانتخابات الفلسطينية وتنصيب المجلس، حيث يحدد هذا الموعد، الذي حده الاقصى 13/7/1994، موعد اعادة الإنتشار من الضفة الغربية الذي يسبق الانتخابات ب 22 يوما. ثم يليه تنصيب المجلس الذي يتم على اساسه تحديد تاريخ اجراء الانسحابات الثلاث من المنطقة (ج) خلال ثمانية عشر شهرا على ثلاث مراحل، بحيث لا يبقى تحت الاحتلال سوى الارض ذات العلاقة بقضايا المرحلة النهائية. وهي القدس، والمستوطنات والحدود والمواقع العسكرية المحددة، وهذا يعني ان الانتخابات كانت ستجري في حدها الاقصى في 13/7/1994.

أي ان اعادة الانتشار من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية كانت ستجري في موعد اقصاه 21/6/1994 وان تنصيب المجلس سيكون في مطلع شهر ايلول/سبتمبر 1994.

وعليه فان اعادات الانتشار كان لا بد ان يكون كما يلي:

- المرحلة الاولى في مطلع آذار/مارس 1995
- المرحلة الثانية في مطلع ايلول/سبتمبر 1995
- المرحلة الثالثة في مطلع آذار/مارس 1996

وبهذا تكون السلطة الوطنية قد سيطرت على مساحة تعادل 90 % من مساحة الضفة الغربية، وتكون قد عززت ثقة الشعب الفلسطيني بمسيرة السلام. وعززت قدرته على السيطرة الامنية التي تحول دون أي خروج على النظام وسيادة القانون.

## مسيرة بلا سلام (3)

- اراد توظيفها لكسر كامل الإتفاقيات الموقعة
- نتنياهو اختار الخليل ليضعها عقدة في منشار التسوية
- بدأ عهده بإطلاق الإستيطان وانزال جرافة بواسطة رافعات داخل سور القدس لهدم بيت خاص بالمعاقين وأدار الأزمة الأولى بأزمة أخرى تمثلت في فتح النفق تحت الأقصى ليفاجأ بانتفاضة النفق
- اقام مستوطنة أبو غنيم بعيد عودته من عمان وأغلق 4 مؤسسات فلسطينية بالقدس قبيل زيارته القاهرة دقا للأسافين في العلاقات
- التصدي لنتنياهو لم يكن بالمستوى المطلوب.. السلطة لم تقم بأية مواجهة حقيقية لردع سياسة الإستيطان
- اولبرايت اعلنت أن نتنياهو يوظف العمليات الإستشهادية لتخريب السلام وطالبت السلطة بطرد ائمة المساجد ومراجعة المناهج الدراسية..!

لقد اعطت المراوغة الاسرائيلية الرسمية لحكومة رابين، إلى جانب تصرفات القوى الاسرائيلية المعارضة لعملية السلام، الفرصة لمعارضي التسوية في الجانب الفلسطيني، وامتداداتهم العربية والاسلامية، ليقوموا بالأعمال التي اعتبرت مبرراً لعدم التنفيذ الدقيق للاتفاقيات. فانقلب الجدول الزمني وتأخر التنفيذ في عهد رابين. ولم يكن بيريس اقل تطرفا في مطالبة الجانب الفلسطيني بالإنغماس في الحرب الأهلية. ولقد كشف اللقاء الذي اجراه في اذار/مارس 1995 مع مجلة دير شبيغل الالمانية عن الشرط الذي يطالب الاخ ابو عمار بتنفيذه. حيث يقول "يجب عليه ان يبرهن على اهمية الاستمرار بالعملية السلمية. اما اذا خذله ضعفه او ارادته في تلك المهمة، فلماذا نتعب انفسنا ونمشي معه ذلك المشوار. يجب عليه ان يثبت انه القائد ما بين صفوف الفلسطينيين المتشعبة. وعليه ان يثبت مقدرته للتصدي لكل المعارضين. عليه ان يرى ماذا فعل ديفيد "بن غوريون" عام 1948 عندما اضطر لاغراق سفينة محملة بالأسلحة بكامل حمولتها خشية ان تؤول إلى مجموعة لا يرغب لها أن تستولي على ما تحمله. كانت السفينة هي بارجة "التالينا" التي وصلت إلى ميناء تل ابيب في حزيران/يونيو 1948".

كان المطلوب من الجانب الفلسطيني ان يقوم بضرب المعارضة الفلسطينية لعملية التسوية في حين كان الجانب الاسرائيلي يتغاضى، بل ويرعى المعارضة الاسرائيلية وفي المقدمة منها المستوطنين.

تم توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية في 28 ايلول/سبتمبر 1995 وجاء اغتيال رابين في الرابع من تشرين ثاني/نوفمبر 1995 على يد متطرف يميني، فسارع بيريس في تنفيذ الاتفاق تحت شعار الاحترام لرغبة رابين. وبدأ جدول الاعمال الجديد الذي ابتدأ بإعادة الانتشار قبل الانتخابات، ومن ثم تنصب المجلس في السابع من اذار/مارس 1996 الذي يشكل تاريخا محددا لاعادات الانتشار الثلاث التي كان من المقرر ان تتم على التوالي في السابع من ايلول/سبتمبر 1996، وفي السابع من اذار/مارس 1997. لتنتهي في السابع من ايلول/سبتمبر1997 ولكن نجاح نتنياهو في الانتخابات ووصول اليمين إلى السلطة قلب طاولة السلام رأسا على عقب.

## ثانيا : الاتفاقيات بين التجميد والالغاء.."مسيرة بلا سلام":

اظهرت نتائج الانتخابات الاسرائيلية في 29/5/1996 وجود غموض في موقف الناخب الاسرائيلي تجاه السلام.. فقد فاز نتنياهو بأغلبية ضئيلة على شمعون بيريس.

كانت هناك تعقيدات في زمن حزب العمل، حيث كانت الاستراتيجية هي مبدأ "الارض مقابل السلام". وحلم بيريس ببناء شرق اوسط جديد كما عبر عنه في مذكراته:

"لقد كنا صادقين تماماً في قولنا. اننا لا نرغب ان نحكم الشعب الفلسطيني. لقد ركبنا انا ورابين مخاطرة كبرى احتاجت منا كثيراً من السرية لنجاحها، ولنا كشأن الفلسطينيين مصلحة مباشرة في نجاح الاتفاقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ويمكن ان يماثل مصير غزة ما شهدته سنغافورة، من الفقر الى الازدهار في قفزة واحدة.. وضمن نص خطابي امام البرلمان الاوروبي ناشدت تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين وذلك من اجل بناء شرق اوسط جديد".

بالنسبة لنتنياهو كانت النظرة مختلفة.. انه يريد اسرائيل كبرى جديدة وليس نظام شرق اوسط جديد. ولذلك كان يلتزم باستراتيجية مختلفة، استراتيجية لا تقوم على اساس مبادلة الارض بالسلام.

انه يعتبر ان مستقبل اسرائيل يرتكز حول اسرائيل ذاتها بكل موروثاتها الخرافية. شعب الله المختار، ارض الميعاد.. بحيث تظل متميزة في محيط الشرق الاوسط وغير مندمجة به، متمحورة حول ذاتها في وسط معاد لها، والوسيلة الوحيدة للتعاون مع المحيط هي القوة. لقد اسقط نتنياهو من قاموسه

كله الارض فاصبح مبدأ الارض مقابل السلام يعني الأمن مقابل السلام.

يقول نتنياهو في كتابه "مكان بين الامم":

يجب ان لا نسمح بأن يكون اتفاق غزة اريحا اولاً سابقة لتسويات اخرى في الضفة الغربية.. والتسويات يجب ان تبقي بيد اسرائيل المسؤولية الأمنية دون قيام سيادة عربية في الضفة الغربية، مع تمكين السكان في نفس الوقت من ادارة شؤون حياتهم بأنفسهم في اطار حكم ذاتي ... والحكم الذاتي لا يعني دولة على الاطلاق. فهو نوع من نظام داخلي يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر".

لقد ربط نتنياهو كل تفاوض في المستقبل بما اسماه "المصالح القومية الحيوية لإسرائيل" التي يحددها في خمس عناصر اساسية:

1. الأمن الإستراتيجي: أي قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم يمكن ان تشنه أيّ من الدول المجاورة. وهو ما يتطلب السيطرة على مناطق استراتيجية تتمثل في الطرق والمنشآت العسكرية في الضفة الغربية، وتدخل كلها ضمن المناطق (ج) حسب اتفاق اوسلو (2). وهذا يعني عدم استعداد الاسرائيليين للإنسحاب من مجموع اراضي الضفة الغربية.
2. السيطرة على مصادر المياه باعتبار ان الضفة الغربية تزود اسرائيل بجزء مهم من احتياجاتها من المياه الجوفية، ولذلك فان اسرائيل ستضع كل العراقيل المنتظرة امام مفاوضات المرحلة النهائية التي تناقش قضية المياه.
3. حق المراقبة الديمغرافية، وذلك عن طريق خلق مناطق عازلة تمنع الإتصال بين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومناطق تجمّع الفلسطينيين داخل اسرائيل، وكذلك عن طريق استمرار السيطرة على المعابر الحدودية.
4. وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية مع تعزيز الاستيطان الاسرائيلي فيها.
5. توسيع مفهوم المناطق الأمنية لمنع الاتصال الاقليمي العربي الذي يهددنا بإنشاء الدولة الفلسطينية.

اصبح معروفا من خلال الموقف الواضح لنتنياهو انه لا يستطيع رفض الا عتراف بالاتفاقيات المبرمة، ولكنه سيعمل على نسفها. وقد عبر عن ذلك في اجتماعاته مع الاحزاب اليمينية المتحالفة معه بقوله "اننا نلاقي صعوبات في ادخال تعديلات على اتفاقات الحكم الذاتي لأنها تنطوي على التزامات دولية من قبلنا. علينا ان نناور في اطار هذه الاتفاقيات".

وقد تمسك نتنياهو منذ البداية باستراتيجية الادارة بالأزمات ليفقد آلية تنفيذ الاتفاقيات فعاليتها. وقد أدرك المراقبون والمحللون ان سياسة نتنياهو ستصل بالإتفاقيات الى طريق مسدود. وقد عبر ريتشارد هاس عن ذلك بقوله "لم يعد هناك أي أمل اطلاقاً، وخلال الخمس سنوات المقبلة، في توقيع أي معاهدات جديدة بين الاسرائيليين والعرب، وخاصة الفلسطينيين" واشار الى انه "اذا كان الهدف هو انهاء التفاوض في ايار/مايو 1999، فإن ذلك اصبح مستبعداً، ليس فقط نتيجة لوصول اليمين الى الحكم في اسرائيل، ولكن على اعتبار ان مواضيع الحل النهائي هي الأكثر صعوبة وهي التي تتعلق بالقدس، والدولة الفلسطينية، وحق ملايين فلسطينيي الشتات في العودة. ان التفاوض بخصوص هذه القضايا سوف لن يكون معقداً فقط بل مستحيلاً كذلك".

كانت الازمة الاولى التي بدأ فيها نتنياهو ادارته هي اقحام القدس في المعركة، من خلال تأكيده

على حق اسرائيل في الإستيطان في كل بقعة. وقد قام بادخال جرافات باستخدام الرافعات الى داخل سور القدس من اجل هدم بيت خاص بالمعاقين في برج اللقلق..! كان التحدي صارخاً واستشاط الشعب غضباً. وجاء نداء الاخ ابو عمار اثناء اجتماعه بالمجلس التشريعي في 28/8/1996 في جلسة خاصة مكرسة للإ ستيطان ومحاولات تهويد القدس العربية. وقد تضمنت الدعوة الاعلان عن يوم غضب واستنكار للإجراءات الاسرائيلية يشتمل على الإضراب والطلب من العالمين العربي والاسلامي التضامن مع القدس والشعب العربي الفلسطيني. كانت الدعوة تدق ناقوس الخطر، وتحذر من وصول العملية السلمية الى حافة الهاوية.

لقد لبت جماهير الشعب النداء بالإضراب والفعاليات والحشد نحو الصلاة في الاقصى على الرغم من كل سدود وعقبات الجيش والشرطة الاسرائيلية. كانت تلك مجرد رسالة لحكومة نتنياهو لتعود عن غيها وعن اللعب بالنار، خاصة نار القدس.

لقد تعامل نتنياهو مع الرسالة على طريقته الخاصة، وضمن استراتيجية الإدارة بالأزمات، فقفز الى فتح النفق الذي كان يعني لجماهير الشعب العربي والمسلمين بأنه انفجار يدمر الاقصى.. وان الأقصى في خطر.. وجاءت دعوة السلطة الوطنية والاخ ابو عمار لاستنهاض الجماهير لحماية المقدسات ودعم السلطة الوطنية في مطالبها المحقة بتنفيذ الإتفاقيات نصاً وروحاً. وعندما اشتبكت قوات الاحتلال مع المسيرات الشعبية العزلاء، التحمت قوات الأمن الوطني بصورة تلقائية الى جانب ابناء الشعب واشتبكت بالنيران مع قوات الاحتلال وقدمت الشهداء دفاعاً عن الشعب وتمسكاً بالحفاظ على مناطق السلطة الوطنية المحررة. وقد خلق هذا الموقف البطولي لقوات الأمن الوطني حالة من الوحدة الوطنية المترسخة بين ابناء الشعب وسلطتهم الوطنية.

لقد هزت انتفاضة الاقصى اركان حكومة نتنياهو. وبدا ان سياسة الإدارة بالأزمات التي انتهجها نتنياهو تواجه ازمة لم يكن نتنياهو يتوقعها، وهي وجود خيارات بديلة عن مجرد التفاوض لدى القيادة الفلسطينية ولدى الشعب الفلسطيني. كان خيار المواجهة يقلق اميركا التي تخشى على المنطقة من انهيار الاستقرار الذي يضر بمصالحها. فبادر الرئيس كلينتون الى دعوة الاخ ابو عمار ونتنياهو والملك حسين والرئيس حسني مبارك للإلتقاء في واشنطن. وقد رفض الرئيس مبارك المشاركة بسبب سياسة التعنت التي كان نتنياهو يمارسها.

لقد كان واضحاً منذ البداية ان وصول نتنياهو الى سدة الحكم في اسرائيل، بعد ان الزم نفسه في حملته الإنتخابية برفض اتفاقيات اوسلو، وبرفض سياسة حزب العمل بتسليم الا راضي للسلطة الفلسطينية، و حق حمل السلاح للشرطة الفلسطينية، واصراره على حقه بملاحقة من يسميهم الإرهابيين داخل مناطق السلطة. أنه سيتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها شأن اسرائيلي داخلي يتناقض مع الرؤية الفلسطينية للإتفاقيات المنطلقة نحو الوصول الى حل نهائي وسلام شامل ودائم يفرض الوصول الى تحقيق السيادة الفلسطينية على الا راضي المحررة والإ ستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. هذان الموقفان المتناقضان لا يمكن ان يتلاقيا الا اذا استطاع احدهما تدجين الموقف الآ خر بإخضاعه لسياسته وفرض ارادته عليه. ولم يتردد نتنياهو في ان يعلن خلال زيارته الا ولى لواشنطن انه سيستمر في سياسته وفرض ارادته على الفلسطينيين وعلى العرب، لأن هؤلاء، على حد قوله، ليس لهم بديل او خيار غير السلام الاسرائيلي. ولقد كان الرد الفلسطيني صارخاً ومتألقاً باعتماده على اسس وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية بتمسكه بالإتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإ سرائيلية وبرعاية الولايات المتحدة وروسيا والمجموعة الاوروبية واليابان وكذلك الدول العربية ذات العلاقة المباشرة مصر والأردن. وقد ازداد الموقف الفلسطيني رسوخاً وثباتاً بالإنفجار الدموي الذي عبرت عنه الانتفاضة الجماهيرية المتجددة، في المواقف العربية والدولية وبشكل خاص داخل

المجتمع الاسرائيلي الذي بدأ يصف سياسة نتنياهو بالرعونة والولدنة السياسية.

كان اختيار نتنياهو لموضوع الخليل من أجل كسر الاتفاقيات مبنياً على سابقة استثناء المدينة من عملية اعادة التموضع الاولى من مدن الضفة الغربية. كما انه اعتمد في موقفه المتعنت والمراوغ على التسهيلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية في المفاوضات حول الخليل لحكومة العمل التي كانت تؤمن بالإتفاقيات، وعلى أن التزامه تجاه المستوطنين يفرض عليه سياسة التشدد في الخليل. وقد اضيف الى هذا الموقف بعض المواقف الفلسطينية المتراخية تجاه الخليل، وحتى لا تصبح عقدة معيقة امام منشار السلام الذي من شأنه ان يشق الطريق نحو حل اكثر من خمسة وثلاثين قضية معلقة من قضايا المرحلة الإنتقالية، اضافة الى الدخول في قضايا الحل النهائي. وقد بدأت الهمسات تصل الى نتنياهو الذي وظفها، معتقداً ان رئيس السلطة الوطنية الذي تراجع امام اصرار رابين وبيريس على تأجيل الانسحاب من الخليل، سيتراجع امام اصراره على احداث التغييرات في التنفيذ بما يتعلق بإغلاق شارع الشهداء والحسبة وقضايا التخطيط والتنظيم واسلحة الشرطة والملاحقة الساخنة. ولكن هذه الهمسات لم تجد أذنا صاغية عند الاخ ابو عمار. فقد رفضها بإباء ومسؤولية وطنية، مذكراً بمواقف أهل الخليل انفسهم الذين يفضلون الوضع القائم الذي يناضلون من أجل تغييره على الاتفاق الظالم الذي يكرس شرعية الاستيطان اليهودي في الخليل ويكرس تقسيمها.

ولقد ادركت القيادة الفلسطينية خطورة أي تراجع عن المواقف الثابتة تجاه قضية الخليل فاتخذت قرارها بشأن مواصلة واستمرار المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتنفيذ اعادة التموضع في الخليل حسب جدول زمني. وكذلك استكمال اعادة التموضع من بقية الضفة الغربية في المناطق (ب) وثلث المناطق (ج) حسب الاتفاقيات. اضافة الى تنفيذ الإلتزامات الإسرائيلية المتأخرة والعالقة التي تزيد عن خمسة وثلاثين بنداً، وذلك إلى جانب مفاوضات المرحلة النهائية، ووقف مصادرة الا راضي وتوسيع وبناء المستوطنات الجديدة واطلاق سراح الأسرى والمعتقلين نساء ورجالا. كما اكدت القيادة الفلسطينية على تمسكها الحازم بالإتفاقيات الموقعة ورفضها لكل محاولة لتعديلها وطالبت اسرائيل الاقلاع عن المحاولات الرامية إلى تعديل اتفاق اعادة التموضع في الخليل وغيره والاتفاقيات المبرمة والموقع عليها.

لقد كان واضحاً للقيادة الفلسطينية ان سياسة نتنياهو التعنتية تجاه موضوع الخليل تشكل مفصلاً هاماً في حياته السياسية، فهو اما ان يخرج منها وقد فرض ارادته على الجانب الفلسطيني واثبت للعالم أجمع أنه على حق، أو أن ينصاع لإرادة الحق والعدالة التي تمحورت حول الموقف الفلسطيني المحق، كما عبرت عنه المواقف العربية والدولية، وكذلك داخل المجتمع الاسرائيلي. لقد كان نتنياهو ولا يزال يقود معركة مركبة تهدف الى تحطيم الاجماع الدولي والعربي والفلسطيني والاسرائيلي الذي يعارض سياسته في كسر الاتفاقيات والغائها جوهرياً. فالإنصياع الفلسطيني في الخليل، الى جانب انه لا يضمن أي التزام من نتنياهو بتنفيذ أي من القضايا، العالقة، وحتى قضايا الحل النهائي التي ستصبح منتهية بالإنصياع لا رادته في الخليل، فإنه يفقد السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل سند مستقبلي. وعلى كافة الساحات والمستويات.

لقد اثبتت الوقائع، ان نتنياهو وصل الى حد التلاعب اللا اخلاقي داخلياً للوصول الى تحقيق الاغلبية التي تضمن له اتخاذ قرار الموافقة على بروتوكول الخليل. فالصفقة التي عقدها مع اريبه درعي من اجل ان يصوت وزراء حزبه في الحكومة على البروتوكول اصبحت مكشوفة ومعروفة. وهي صفقة لا تتعلق فقط بتمرير بروتوكول الخليل، وانما بما يتبعها من التزام بالموافقة على تبرئة درعي من التهم المنسوبة اليه. أي انها صفقة للتلا عب بالقضاء والعدالة التي تتبجح اسرائيل بأنها، فيما يتعلق بالإسرائيليين، ناصعة البياض بعيدة عن عالم الرشوة.

من الملا حظ ان نتنياهو في ممارسته لسياسة الإدارة بالأ زمات يضع خطته المتكاملة القابلة

للتطوير والتصعيد المتسلسل. فالأزمة المركبة المتعلقة بالقدس والاستيطان واعادة الانتشار، بدأت بعد زيارته للاردن مباشرة. ففي اليوم التالي لعودته أعلن موافقته على بناء مستوطنة على جبل ابو غنيم موحيا بأنه أخذ الضوء الاخضر من الأردن، وهو يريد بذلك الإيقاع بين السلطة الوطنية والحكومة الأردنية. وحيث أنه يدرك مقدماً موقف مصر والرئيس حسني مبارك من سياسة الإستيطان التي يتبعها ومحاولات تهويد القدس، فقد قرر قبل سفره الى القاهرة أن يلقي بقنبلة جديدة تخلق أزمة جديدة تلقي بعض ظلال على ما سبقها. فكان الاعلان عن اغلاق اربع مؤسسات فلسطينية في القدس. وفي الوقت الذي كان فيه الأخ ابو عمار يلتقي مع الرئيس كلينتون في محاولة لإنقاذ عملية السلام من الإنهيار بسبب الاستيطان الزاحف في القدس وحولها وفي جميع الاراضي الفلسطينية، بما لا يترك مجالاً للتفاوض على شيء للوصول الى حل نهائي، جاءت تعقيدات نتنياهو التي اختتمها بالاعلان عن اعادة الانتشار من 2 % من مساحة المنطقة (ج) و7 % من المنطقة (ب) التي هي اصلاً قد تمت اعادة الانتشار منها قبل اكثر من عام. والأدهى من ذلك انه اقنع الأميركان بأن هذا الانسحاب وهذا التسليم للاراضي الى السلطة الوطنية هو التعبير عن حسن النوايا وبناء الثقة مع السلطة الوطنية، وتجاه عملية السلام.

ولم يكن التصدي والصمود في مواجهة سياسة الإدارة بالأزمات على المستوى المطلوب. فبعد ان قررت القيادة الفلسطينية تعليق المفاوضات إلى ان يتم تراجع الموقف الاسرائيلي عن الإستيطان في جبل ابو غنيم وعن التمسك بمساحات اعادة الانتشار من جانب واحد، عادت إلى طاولة المفاوضات دون أي انجاز.. ومع غياب أي ضغط اميركي، اصبح نتنياهو يشعر بأنه سيد الموقف وانه قادر على تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني. لقد اكتشف الطريق المثلى في تدمير عملية السلام التي تقوم على اساس مبدأ الارض مقابل السلام، فأعلن موقفه الواضح بأن الارض كل الارض هي لاسرائيل، وأن الفلسطينيين يعيشون على هذه الارض. وان من حق الاسرائيلي اقامة المستوطنات في كل مكان.

لم تكن هنالك أية مواجهة حقيقية لردع سياسة الاستيطان، وكانت القوى المعارضة لاتفاق اوسلو ترى ان نتنياهو يقوم بدورها في تدمير الاتفاق، ولذلك لم تقم بأي اعمال عنف من شأنها ان تردع سياسة الاستيطان. ولم تقم السلطة بالحد الادنى من الاعتراض، وهو وقف التفاوض واشعار العالم برفضها لما يجري.. لقد استغل نتنياهو موقف السلطة واظهر للعالم ان الأمور تسير على ما يرام..

وعندما تأزم الموقف ونجح الموقف الفلسطيني بإثارة اوروبا للتدخل، جاءت المبادرة الأميركية الاولى، والتي كانت ستفرض على الطرفين بناء على رغبة الرئيس كلينتون لانقاذ عملية السلام.. وقبل ان تصل نصوص المبادرة رسميا إلى الطرفين قام نتنياهو بالتصريح حول المبادرة التي تسربت اليه بقوله "انه يرفض الإملاءات الأميركية، وانه لن يقبل ان تعامل اميركا اسرائيل وكأنها محمية اميركية".

كان أخطر ما في المبادرة من وجهة نظر نتنياهو انها استندت إلى مبدأ وقف الإستيطان لفترة محددة إلى حين استعادة الثقة من خلال التفاوض على قضايا المرحلة الانتقالية العالقة والاتفاق حول اعادة الانتشار الثاني المقرر في ايلول/سبتمبر 1997 وهذه قضايا تتناقض بشكل سافر مع سياسة الإدارة بالأزمات.. وقد جاء المدد لنتنياهو هذه المرة من خلال التفجيرين في سوق محني يهودا اللذين اعطيا لنتنياهو المبرر للمزيد من التشدد في سياسة تصعيد الإستيطان وعدم اعادة الانتشار حتى تتكرس السيطرة الصهيونية على الارض.

وجاءت جولة السيدة مادلين اولبرايت وزير خارجية اميركا في ايلول/سبتمبر 1997 في وقت كانت فيه العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية في اسوأ اوضاعها.. وقد ركزت على الجانب الأمني بشكل واضح عندما قررت ان على السلطة الفلسطينية ان تبذل 100 % من الجهد لضرب البنية التحتية للإرهاب على حد تعبيرها. وقد رفض الاخ ابو عمار هذه الصيغة وأكد انه لا يتلقى اوامر في هذا الموضوع من أحد. وانه استنادا إلى القانون الفلسطيني يمنع أي عمل من شأنه ان يضر بمصلحة الشعب الفلسطيني وبمسيرة

السلام التي هي مصلحة فلسطينية وعربية واسرائيلية واميركية ودولية.

وقد اعتبرت السيدة اولبرايت ان سياسة نتنياهو تقوم على اساس اعتماد العمليات الانتحارية كذريعة لتخريب عملية السلام. وان هذا يسحب البساط من تحت اقدام الادارة الأميركية التي تسعى لانقاذ عملية السلام. بعكس الكونغرس الذي يدعم مواقف نتنياهو ويمارس ضغوطه على الادارة الأميركية.

ولم تستطع السيدة اولبرايت ان تحدد مفهوم البنية التحتية، ولكن الوثيقة التي وزعها مكتب نتنياهو عشية زيارة اولبرايت إلى المنطقة تؤكد ان الهدف هو اشعال نار الفتنة الفلسطينية وليس تحقيق الأمن الاسرائيلي. وقد نصت هذه الوثيقة على الشروط العشر التالية:

1. تعاون امني كامل وغير مشروط وذلك لتوفير وسائل فعالة وسريعة في درء الاعمال الارهابية ووقف اعمال العنف او التحريض.

واقتبست الوثيقة في هذا السياق مقتطفات من كلمة القتها اولبرايت في اوائل شهر آب/اغسس 1997، امام نادي الصحافة في واشنطن وقالت فيها "انه لا مجال لا ستخدام التنسيق الأمني كورقة للمساومة خلال المفاوضات، كما ليس مقبولا أن يعلو وينخفض مستوى هذا التنسيق تبعاً لتسارع او تباطؤ وتيرة المفاوضات، وان التزام الفلسطينيين بمكافحة "الارهاب" يجب ان يكون متواصلا ومطلقا".

2. مكافحة (الا رهاب) ومعاقبة مرتكبي الأعمال الارهابية وذلك من خلال اعتقال كافة المشاركين بأعمال ارهابية ضد اسرائيل والزج بكافة العناصر "الارهابية" التي اطلقت السلطة الفلسطينية سراحها مجددا بالسجون ووفق اللوائح التي قدمتها اسرائيل.

3. طرد العناصر "الارهابية" من الشرطة الفلسطينية، بمن في ذلك قائد الشرطة غازي الجبالي.

4. تنفيذ الاجراءات الامنية الواردة في اتفاق الخليل والتي تلزم السلطة الفلسطينية باخذ اجراءات محددة على صعيد مكافحة (الارهاب).

5. مصادرة الا سلحة غير الشرعية وبشكل محدد من المنظمات غير الشرعية في الا راضي الفلسطينية.

6. وقف اعمال التحريض على العنف وذلك من خلال قيام مسؤولي السلطة الفلسطينية بادانة العنف علانية وباللغة العربية امام الجمهور الفلسطيني والعربي وطرد كافة الأئمة من المساجد الذين يدعون إلى تدمير اسرائيل في خطبهم الدينية. وشمل هذا المطلب قيام السلطة الفلسطينية بمراجعة شاملة للمناهج التدريسية، وبتعديلها بحيث تدعو للتعايش مع الاسرائيليين وتنبذ العنف والارهاب.

7. تقليص اسلحة الشرطة الفلسطينية للتوافق كماً ونوعاً مع ما ورد في الاتفاقيات.

8. تخفيض اعداد العاملين في الشرطة الفلسطينية لـ 24 الف شرطي كما هو مقرر في اتفاق اوسلو. وذكرت الوثيقة ان السلطة تجاوزت الاعداد المسموح بها بحيث يبلغ عدد افراد الشرطة الفلسطينية 35 الف شرطي.

كما طالبت اسرائيل بتقديم لوائح كاملة تضم اسماء كافة العاملين في سلك الشرطة الفلسطينية حيث تقول أن اللوائح التي تملكها تتضمن 81،005اسم فقط.

9. تسليم (الارهابيين) المطلوبين إلى اسرائيل حيث اشارت الوثيقة إلى ان اسرائيل تقدمت بطلبات

لتسليمها 53 مطلوبا لها موجودين لدى السلطة الفلسطينية دون ان يتم الرد على هذه الطلبات.

10. تدمير البنية التحتية لـ "الارهاب" وذلك من خلال حظر المنظمات التي تدعو للعنف والارهاب. وذكرت الوثيقة بالاسم حركات للتصفية منها كل من "حماس" والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمجموعات المسلحة التابعة لحركة "فتح".

وقد جاء في تفصيل البند رقم (10) حول تفكيك البنية التحتية. ما نصه ( يتوجب على السلطة الفلسطينية ان تقوم باتخاذ اجراءات ادارية، قانونية وبوليسية ضد البنية التحتية الاقتصادية والدينية والمدنية والسياسية والعسكرية وذلك يشمل "الجمعيات الخيرية، الجوامع، المؤسسات التعليمية، المراكز الطبية، البنوك، الشركات الاستثمارية.. الخ" التي تدعم الارهاب، بما يشمل اتخاذ خطوات ضد اولئك المشاركين في التخطيط والتمويل ودعم الارهابيين كما جاء في خطاب وزيرة الخارجية الأميركية امام نادي الصحافة الوطني في 6 آب /اغسطس1997).

لقد تم رفض هذه الشروط المؤامرة واعتبرت محاولة من نتنياهو لوضع العراقيل امام مهمة اولبرايت.

## مسيرة بلا سلام (4)

- حذر الملك حسين منها عبر رسالة حملها خوان كارلوس ملك اسبانيا
- نتنياهو حاول اقحام الأردن في مخطط معارضة
- الدولة الفلسطينية باعتبارها تمثل خطرا على الجانبين
- محاولة اغتيال خالد مشعل في عمان مثلت رد نتنياهو على عدم تجاوب الملك حسين مع سياساته اتجاه الدولة الفلسطينية
- الإدارة الأميركية اعطت نتنياهو ضوءاً أخضر لخفض سقف المطالب الفلسطينية فعطل تنفيذ برتوكول الخليل ومذكرة الواي
- القيادة الفلسطينية قبلت توقيع مذكرة الواي رغم اجحافها الشديد عملا بمقولة "درء المفاسد أولى من جلب المنافع"
- نتنياهو دعا إلى انتخابات مبكرة في مايو 1997 ليحول دون اعلان تجسيد الدولة الفلسطينية ولوح بإمكانية سقوط حكومته.

وفي مقابل هذه التعديلات الاسرائيلية كان الرد الفلسطيني على المبادرة يتمثل في النقاط الاربعة التالية التي سلمها الاخ ابو عمار للوزيرة الأميركية في لقائه في (10 أيلول/سبتمبر 1997 ) معها، والتي

تنص على مبادىء لا يمكن لأي مبادرة ان تنجح بدونها:

1. وقف النشاطات الإستيطانية في الضفة والقدس ووقف البناء أو أي انشاءات في جبل ابو غنيم، وعدم اضافة بيوت للمستوطنات القائمة. وعدم بناء مستوطنات جديدة وعدم توسيع المستوطنات القائمة ويكون سياج المستوطنات محددا بمسافة 50 مترا عن آخر بيت في المستوطنة.
2. تطبيق استحقاقات الاتفاق الانتقالي وفقا للجدول الزمني وتطبيق مراحل اعادات الانتشار الثلاث في الضفة.
3. بالتوازي مع ذلك تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بعد تطبيع اعادات الانتشار.
4. السلطة الوطنية بعد ذلك لا ترى ما يمنع التنسيق الامني الفلسطيني الاسرائيلي.

وقد اصبح واضحا ان اولبرايت تلقت خلال زيارتها للمنطقة رسالة عربية تقول انه لا تقدم في تطبيع العلاقات.. مع اسرائيل في ظل السياسة القائمة ولا مشاركة في مؤتمر الدوحة الاقتصادي دون ان تكون عملية السلام منسجمة مع بنود الرد الفلسطيني على المبادرة الأميركية.

كان موقف نتنياهو المعارض بشدة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ينطلق من شعوره بخطورة الزخم الكامن في هكذا دولة وهكذا شعب. كان يرى ان هذه الدولة تمثل خطراً على الاردن اولاً.. وانها بعد ذلك ستحول ضد اسرائيل بما لها من عمق ديمغرافي، ولهذا حاول اقحام الاردن مبكراً لمواجهة قيام الدولة الفلسطينية. وقد اشار الباحث الأميركي روبرت بوكبلارد في محاضرته في معهد التراث الأميركي تحت عنوان "سياسة الليكود تجاه الاردن" الى محاولات نتنياهو اقحام الاردن لإلغاء انبعاث الكيان الوطني الفلسطيني حيث قال: ان نتنياهو "يعتقد انه بالتنسيق مع الاردن يمكن ان يصل الى نوع من التفاهم يترك لاسرائيل السيادة على معظم الضفة الغربية وغزة، مع منح الفلسطينيين نوعاً من السلطة الذاتية المدنية تحت نوع من الرعاية الأردنية".

ويقول المحلل الأميركي ان نتنياهو يشدد على انه "من الممكن الحصول على دعم اردني لحل القضية الفلسطينية بطريقة مرضية لأفكار الليكود بعد الوقائع التي فرضتها اوسلو، وان القضية الفلسطينية يجب حلها في اطار الدولتين ..الاردن واسرائيل. ونحن نعتبر استقلال الاردن وحكومته جانباً مهماً من جوانب السياسة الخارجية لليكود. بل سياسة اسرائيل الخارجية".

ويكتشف المحلل الامريكي "ان نتنياهو بعد اشهر فقط من توقيع اوسلو الاولى بدأ يقوم بمفاتحات سرية تجاه الاردن للحصول على موقف اردني مؤيد لموقفه. وقد بعث برسالة سرية الى الملك حسين عبر الملك الاسباني خوان كارلوس لخص فيها ما وصفه بالمصالح المشتركة بين اسرائيل والاردن للوقوف ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية ستتآمر على اسرائيل والهاشميين معاً، وسوف تسعى في نهاية المطاف الى ضم الاردن الى فلسطين، وبعد ذلك ستنقلب للانتقام من اسرائيل. وعليه يتوجب على الاردن ان يقف الى جانب اسرائيل في التصدي لهذه المشاعر الفلسطينية الوطنية والتوصل الى ترتيب استراتيجي مع اسرائيل بشأن يهودا والسامرة ويوفر رابطاً بين سكان هاتين المنطقتين والاردن".

ولم يجد نتنياهو تجاوباً في الاردن مع سياسته مما دفعه الى ارتكاب حماقة محاولة اغتيال الاخ خالد مشعل، على الرغم من وجود معاهدة بين البلدين، وقد اعتبرت هذه العملية، كما يقول المحلل الأميركي، بأنها تعبير عن "انه ليس بالإمكان الثقة في الاتفاقات الموقعة مع نتنياهو بشأن بنود معاهدة السلام الاردنية التي تمنع العمليات الأمنية في البلدين من قبل اجهزتهما الامنية، ولا بشأن مواثيق او اتفاقيات اخرى سرية كانت أم علنية".

بدأ نتنياهو يتصرف بما يبدو وكأنه تحد للسياسية الأميركية التي يديرها الرئيس كلينتون، وكان يعتقد انه قادر على هزيمة كلينتون في ملعبه.

يبدو ان هذا الاعتقاد انطلق من الشعور بأن كلينتون، بعد تلك الهجمات مع الفضائح التي دبرها له اللوبي الصهيوني في اميركا، اضافة الى وقوف الكونغرس للادارة الأميركية بالمرصاد، فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط، جعلته يفضل السلام مع الجالية اليهودية على السلام في الشرق الاوسط.

وعلى الرغم من ان الافكار الأميركية المطروحة كمبادرة هي افكار اسرائيلية صهيونية من الفها الى يائها، ولا تنسجم مع اتفاقيات اوسلو بل تسعى الى تعطيلها وتجميدها بالممارسة العملية، الا ان نتنياهو يريد المواجهة الحادة التي تتيح له الامتناع عن تنفيذ الاتفاق.

لقد اخذ نتنياهو الضوء الاخضر من الادارة الأميركية منذ توقيع بروتوكول الخليل، على اطلاق يده بالعمل على الساحة الفلسطينية والعربية من أجل تخفيض التوقعات التي بشر بها اتفاق اوسلو، وفي مقدمتها الانسحاب من كل الاراضي المحتلة عام 1967م. والتفاوض في المرحلة الانتقالية على الاراضي التي تقوم عليها المستوطنات والقدس، والمواقع العسكرية والحدود. وهي مساحة لا تزيد عن 10 % من مساحة الضفة الغربية. الى جانب شطب كلمة الدولة الفلسطينية من قاموس توقعات اوسلو والإذعان لسقف الحكم الذاتي في اطار ارض اسرائيل الكبرى، وقد انطلق نتنياهو من ان الفلسطينيين والعرب ليس لديهم أي خيار سوى الانصياع والإذعان لرغباته.

## درء المفاسد

رغم كل الاجحاف والظلم الذي اشتملته الأفكار الأميركية، فإن سد الذرائع امام المخاطر المترتبة عن مواجهة فلسطينية اميركية هو خطوة تتفق مع القاعدة الشرعية، "درء المفاسد اولى من جلب المنافع". ونحن ندرك انه مهما تأزمت العلاقات بين نتنياهو وكلينتون فإن مصلحة اميركا دائماً هي ان تكون مع اسرائيل وليس معنا. ولكننا ندرك ايضاً ان موقفنا الداعي الى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة برعاية اميركا من شأنه ان يضعنا دائماً في الموقع الصحيح. فالذي سنكسبه على الارض هو من نتاج ممارستنا. ويرتبط بشكل مباشر بحسن ادائنا على الارض. وهو الامر الذي بتراكمه سيقود الى وضع نصبح به اكثر قدرة على فرض ارادتنا عبر تغييرنا لموازين القوى على الارض.

لقد بدأت المعركة الحريرية بين نتنياهو وكلينتون الذي يعلن باستمرار انه لن يمارس أي ضغط على أي من الاطراف. وعلى الرغم من الضغوط المختلفة التي تمارس علينا الى حد التهديد والوعيد فإن تصريح كلينتون واولبرايت يعني عدم الضغط على نتنياهو.

والحديث عن الضغط يعيد الى الاذهان ممارسات الضغوط السابقة، التي مورست على اسرائيل من قبل الرؤساء الأميركيين السابقين ابتداءاً من ايزنهاور وصولاً الى جورج بوش. والجميع يدرك ان ضغوط هذه المرحلة، ان مورست، فستكون من نوع آخر، ليس كالذي مارسه ايزنهاور على بن غوريون للإنسحاب من كل الاراضي التي احتلتها اسرائيل بعد عملية سيناء 1956 خلال العدوان الثلاثي على مصر.. فقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً سياسياً قوياً وفرضت على اسرائيل سحب قواتها من قطاع غزة ومن شبه جزيرة سيناء.

كما مارست أميركا ضغوطها على اسرائيل بواسطة مجلس الأمن لوقف العمليات الحربية عام 67، وعام 73، كما جمدت اميركا معاهدة التعاون الاستراتيجي بسبب ضم الجولان. واجبر بوش شامير على عدم الرد على أي عمليات عسكرية عراقية ضد اسرائيل خلال العدوان الأميركي على العراق. وجمد ضمانات القروض لمنع الإستيطان في الاراضي المحتلة.. ومن الواضح ان الضغوطات في مرحلة الحرب تختلف عن الضغوطات في مراحل السلام. فاسرائيل وسياسة نتنياهو ترمي الى تحقيق اصطفاف اميركي في مواجهة كلينتون الذي يسعى الى سلام استقرار وليس الى سلام القوة. ولهذا نجد ان لغة نتنياهو المتغطرسة تنطلق من عقدة الخوف وليس من عقدة الثقة بالنفس. فهو يعرض نفسه امام المجتمع الأميركي بما يوحي بأن قوته تكمن في ضعفه، فهو كرئيس وزراء يحكم من خلال تحالف يميني سينهار اذا هو وافق على المبادرة الأميركية. كما يوحي ان مساحة من عدة كيلومترات هي كعب أخيل بالنسبة لاسرائيل.

لقد اصبحت لعبة نتنياهو مكشوفة، ليس فقط لدى الطرف الفلسطيني الذي يعلن عنها كل لحظة، ولكنها اصبحت مكشوفة لأميركا.. ولاوروبا. والأهم من ذلك.. للمجتمع الاسرائيلي. فالاصوات التي كانت تنطلق يومياً من الصحفيين وقادة الرأي الا سرائيليين تؤكد ان موضوع الخلاف ليس على نسبة الإنسحابات، وليس على موضوع الأمن، وانما على الحل النهائي الذي كان يريده نتنياهو بما لا ينطبق مع ما تعهدت به الحكومة السابقة في اتفاقية اوسلو، وخاصة ما يتعلق بقضايا الحل النهائي.

## دولة هيلاري

ان ما قام به نتنياهو كان الممارسة العملية لمفاوضات الحل النهائي. وهو عمل على حسم قضايا الحل النهائي لصالحه. ولم تبرز القضية الامنية من واقعها الذي كان راهنا، وانما من الواقع المستقبلي، وخاصة في المستوطنات والقدس التي تضم عشرات الالاف من الاسرائيليين، والبدائل التي امام نتنياهو في الحل النهائي هي اما اخلاء او نقل المستوطنات التي تقع في المناطق التي ستنقل الى مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية، او ابقاء المستوطنات كجزر منعزلة داخل المناطق الفلسطينية. وهو ما سيؤدي الى احتكاكات امنية مستمرة. اونقل المسؤولية الامنية عن المستوطنات لأيدي السلطة الوطنية الفلسطينية.. وهو امر، حتى لو وافقت عليه السلطة، يفرض ان يكون الخيار الوحيد الذي يطرحه نتنياهو، وهو الامتناع عن تطبيق الانسحابات.

ان محاولة زج الامن في كل صغيرة وكبيرة هو سياسة اسرائيلية دائمة، ولقد ورثها نتنياهو من سلفيه بيريس ورابين اللذين امتنعا عن تنفيذ الاتفاق بشكل يتفق مع الجدول الزمني، الذي هو جزء اساسي لتأكيد جوهره.. وكانت شعارات رابين حول المواعيد غير المقدسة، والامن المقدس هي ابرز ما ورثه نتنياهو ليعزز ممارساته المنسجمة مع افكاره الصهيونية الانعزالية.

لقد قامت قيامة "الايباك" .. والكونغرس عندما عبرت السيدة هيلاري كلينتون عن تأييدها لقيام دولة فلسطينية علناً، وذلك في ردها على سؤال وجه اليها خلال ظهورها امام الشباب، اذ قالت "ان الشعب الفلسطيني يستحق دولة خاصة به".

وعلى الرغم من نفي البيت الابيض ان يكون هذا التصريح تعبيراً عن سياسة الادارة وانه رأي شخصي، الا أن الكثيرين استرجعوا ما تسرب عن لقاءات الرئيس كلينتون مع الرئيس عرفات، حيث قال "ان الشعوب تستحق دولة خاصة بها". وقال انه يؤكد قيام الدولة الفلسطينية في نهاية المطاف.

لقد اعتبر تصريح السيد كلينتون بداية للضغوط الأميركية، ليس بسبب المضمون وانما بسبب التوقيت الذي توافق مع موقف نتنياهو.

كما ان لقاء الرئيس كلينتون بالخريجين العرب من الجامعات الأميركية تم اعتباره ايضاً شكلاً من اشكال الضغوط التي يمارسها الرئيس كلينتون على نتنياهو.. فالمراقبون يرون ان ظهور الرئيس كلينتون في مؤتمر ينظمه خريجو الجامعات الأميركية العرب، التي تعتبر منظمة راديكالية في مواقفها تجاه اسرائيل والصراع العربي ـالاسرائيلي، يعتبر موقفاً سياسياً بارزاً. وهو يدلل بالنسبة للكثيرين على امساك الرئيس كلينتون بورقة المصلحة القومية الأميركية على مستوى العالم، بعيداً عن الاذعان لنتنياهو الذي بدأ يشن حملة على الادارة الأميركية.

لقد جاء اعلان قبول نتنياهو بالمبادرة الأميركية بعد ان قام بتحصين ذاتي خلف الاستحقاقات التي يريد الحفاظ عليها، وفي مقدمة ذلك المماطلة في النبضة الثالثة لاعادة الانتشار، وغياب ذكر الاستيطان والممارسات احادية الجانب. اضافة الى التمسك الشرس بالتبادلية الزائفة التي يطمح من خلالها ان ينقل الحرب الشعواء الى الساحة الفلسطينية عبر متطلبات الاجراءات الامنية، كما يراها نتنياهو.

## تهميش مبادرة كلينتون

لقد استطاع نتنياهو ان يهمش المبادرة الأميركية وان يفرغها من محتواها بعد ان ارتكب في ظل رفضها اشنع المخالفات للاتفاقيات، وخاصة ما يتعلق بالقدس. ومشروع تعزيز تهويد وتوسيع السيطرة الادارية عليها، مخالفاً بذلك نصاً واضحاً من نصوص الاتفاق حول قضايا الحل النهائي، المتعلق بقضايا اساسية هي القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والعلاقات مع الجوار، وهو موقف يشكل خطورة تفوق تحرك نتنياهو بالصعود الى جبل ابو غنيم، الذي كان اول رد فعل لافشال التعهدات التي وقع عليها في بروتكول الخليل.

ان موافقة نتنياهو على المبادرة الأميركية تجعله في موقف قوة من نوع جديد. سيبدو في نظر العالم كما بدا اثناء الاتفاق على بروتوكول الخليل، ملتزماً بعملية السلام وان مشاكساته وتصلبه لم يكن الا من أجل ضمان الأمن لدولة اسرائيل. والأمر الذي سيفرض على القيادة الفلسطينية ضغوطاً تحول دون اثارة قضايا من شأنها ان تعكر صنع السلام.

لقد اصبحت المبادرة الأميركية فخاً تتحفز كل اشواكه واشراكه للإجهاز على قضايا الحل، واصبح بإمكان نتنياهو الحديث عن قضايا المرحلة الانتقالية باعتبارها قضايا الحل النهائي. وهو يجد نفسه مدعوماً بالموقف الأميركي المؤيد لسياسته. ويضعف الموقف العربي المنصاع لتعليمات واشنطن التي تهدد اتباعها من النتائج الوخيمة التي ستسفر عن أي مؤتمر قمة عربي شامل يعيد رأب الصدع ويحرر العراق من قيود الحصار العربي الأكثر ظلماً من كل الحصارات الغربية.

لقد استطاع نتنياهو ان يمزق، ليس اتفاق اوسلو الذي وقعته حكومة العمل فحسب، وانما تجاوز ذلك بتمزيقه بروتوكول الخليل وما فيه من التزامات بإعادة الانتشار على ثلاث مراحل تجاوزها الزمن، واصبحت كل مواعيدها في خبر كان. علماً ان اتفاق الخليل هو التزام لحكومة نتنياهو وللكنيست الاسرائيلي الذي صوت عليه بأغلبية 87، صوتاً وهو ما يفوق التصويت الذي حصلت عليه اتفاقية كامب اوسلو.

هذا عنى ان نتنياهو القادر على الخروج من مأزق ما وقع عليه والتزم به شخصياً، لن يجد غضاضة في تمزيق أي مبادرة اميركية، او تنفيذها على طريقته ووفق رؤياه المستقبلية التي تقف عند حدود انسحابات محدودة وتوسيع لمجال السيطرة الفلسطينية في ظل السيادة الاسرائيلية الشاملة على ارض اسرائيل الكبرى. وهذا ما جعله يعلن موافقته على المبادرة الأميركية التي فقدت مفعولها بقتلها لكل المواعيد والالتزامات، والتي لم يبق منها سوى الالتزامات التي سيحاول نتنياهو ان يفرضها على الجانب الفلسطيني ويحمله مسؤولية أي تعويق او مماطلة لمسيرة السلام.

استطاع الرئيس كلينتون، رغم جراحه البالغة من مؤامرات انتقاص قدراته وعدم أهليته للقيادة، ان يجمع على ضفتي نهر "واي" وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ ابو عمار ووفد الحكومة الاسرائيلية برئاسة بيبي نتنياهو. كان النهر الفاصل بين الوفدين يمنع التواصل، وكانت قضايا المرحلة النهائية الغارقة في احضان النهر تحمل على اكتافها قضايا اقل ثقلاً واسهل حملاً، وهي استحقاقات المرحلة الانتقالية. لم يكن السير فوق الماء ممكناً ليحقق لقاء الوفدين في عرض النهر. كانت المبادرة الأميركية تشكل نسيجاً من تشابك لحمة الارض وتحريرها، التي تشكل المطلب الاساسي للوفد الفلسطيني، مع سداة الأمن الذي شكل الهاجس الدائم للوفد الاسرائيلي. وتبخر السلام الذي يشكل الهدف الاسمى للمسيرة بأسرها تحت اصرار الخوف والطمع وانعدام الثقة. وتقلصت الارض إلى جزر معزولة مطوقة ومسيجة بالطرق الالتهامية.. والمستوطنات.. والمواقع العسكرية الاسرائيلية.

## مذكرة لا اتفاق

كانت اول القضايا بالنسبة للاخ ابو عمار والوفد الفلسطيني هي الاصرار على عدم الخروج باتفاقية جديدة بعيدة عن مرجعية اعلان المبادىء في (اوسلو1)، وما تفرع عنها من اتفاقيات. كان يدرك ان هدف نتنياهو هو طي صفحة اوسلو ودفنها، والبداية بملف جديد. وكانت في مخيلة القائد الفلسطيني صورة لخمس سنوات خلت يوم وقع الرئيس كلينتون والراحل المغدور اسحق رابين اتفاقية اعلان المبادىء في البيت الابيض، تلك الصورة كانت راسخة في عقل كلينتون الذي اراد تكرارها مع وريث رابين، الذي حاول التخلص من كل التزامات اوسلو فجوبه بصمود فلسطيني يرفض فتح الاتفاقيات ويرفض اعادة التفاوض حول ما تم الاتفاق عليه.

ومن هذا المنطلق دارت المفاوضات حول اعداد مذكرة، وليس اتفاقا بحيث تحدد الخطوات اللازمة لتسهيل تطبيق اتفاقية المرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في 28 ايلول/سبتمبر 1995 وغيرها من الاتفاقيات بما فيها نقاط للسجل، الملحقة ببروتوكول الخليل.

كانت مذكرة واشنطن (المبادرة الأميركية) التي سلمت شفويا للجانب الفلسطيني من خلال دينس روس تنطلق من قضايا الامن.. والتعاون الامني، ومحاربة الارهاب وتجميع الاسلحة ومنع التحريض، لتنتهي بموضوع اعادات الانتشار الاخرى. والاجراءات احادية الجانب وقضايا الحل النهائي. ومع اهتزازات الجسر المعلق على نهر "واي". تشقلبت الامور واختلطت، فجاءت اعادات الانتشار في اولويات جدول الاعمال وفي الصفحة الاولى من مذكرة "واي". بقي السقف الذي حددته المبادرة ب 13 % كما هو بعد ان تم اقتطاع 3 % قسرا لتتحول الى محمية طبيعية. واضيفت نسبة 2،41 % التي ستتحول من منطقة (ب) الى منطقة (أ)..

اما المرحلة الثالثة والتي من المفروض حسب اتفاقية المرحلة الانتقالية ان تشتمل على جميع

الاراضي المصنفة ( ج ) ما عدا تلك التي تخضع لمفاوضات الحل النهائي، وتشمل مساحة القدس والمستوطنات والحدود. وهو ما لا يزيد عن 10 % من مساحة الضفة الغربية. لقد أصبح حلم التزام اسرائيل بهذه الاتفاقية وهماً بعد ان تم دفن هذه المرحلة في مفاوضات الحل النهائي. وبعد الاتفاق على ان تناقش من خلال لجنة ثنائية تنطلق من ارضية رسالة وارن كريستوفر الى الطرفين في 17 كانون ثاني/يناير 1997 والتي يعطي فيها الحق لاسرائيل وحدها بتحديد المساحة التي تتم اعادة الانتشار منها، الامر الذي يتعارض مع مبدأ تشكيل اللجنة والاطلاع الأميركي المستمر على نتائج اعمالها.

## خطاب غزة

بعثت زيارة الرئيس كلينتون إلى فلسطين وخطابه أمام التجمع الشعبي الفلسطيني في غزة انتعاشاً وآمالاً لدى الكثيرين حول الموقف الأميركي، الذي بدا وكأنه يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبما يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وحيث أن هذه الزيارة قد تمت بعد فرض كلينتون وإدارته على نتنياهو التوقيع على مذكرة نهر "الواي"، التي رغم إجحافها الشنيع بالحقوق والاستحقاقات الفلسطينية التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ المجحف أصلاً، فقد قبلها الوفد الفلسطيني انطلاقاً من ضمانة الرئيس كلينتون لتنفيذها من جهة، واستناداً إلى قاعدة "درء المفاسد" التي كانت متوقعة في حالة رفض المبادرة الأميركية. لقد كان تشجيع الرئيس كلينتون لممارسة المزيد من الضغط لتنفيذ ما تضمنته المذكرة، وخاصة ما يتعلق بالانسحابات الإسرائيلية التي تضاعف مساحة الأراضي المحررة خمسة أضعاف، مما يجعل إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار/مايو 1999 أكثر ملاءمة، حتى ولو راوغ نتنياهو في مفاوضات الحل النهائي وخالف المذكرة التي طالبت بتسريعها لتنتهي قبل الرابع من أيار/مايو 1999.

لقد أدرك نتنياهو أن تطبيق الاتفاق سيقود حتماً إلى إعلان تجسيد الدولة، فدعا معتمداً على اليمين الليكودي إلى انتخابات مبكرة حتى يهرب من التنفيذ، وحتى يجعل إعلان تجسيد الدولة على مساحة لا تتجاوز 4 % من مساحة الضفة الغربية، حيث السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية، أمراً صعباً.

ولم يستطع الرئيس كلينتون أن يمارس أي نوع من الضغوط على نتنياهو ليحول دون تجميد تنفيذ مذكرة نهر "الواي"، باعتبار أن الذهاب إلى الانتخابات لا يحول دون الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذها من خلال الحكومة الإسرائيلية. فهذه الحكومة تلتزم بتنفيذ اتفاقياتها مع الآخرين حتى وهي ذاهبة إلى انتخابات. ولكي يهرب نتنياهو من الالتزام وضع شروطاً غير موجودة في الاتفاقيات، بما فيها ما نتج عن مباحثات نهر "الواي". فقد بدأ يطالب بعدم إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار/مايو ويربط ذلك بالتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. إضافة للاشتراط إلى حد الوقاحة بعدم مطالبة القيادة الفلسطينية إسرائيل بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

لقد ربط نتنياهو بشكل مباشر وضع الانتخابات الإسرائيلية القادمة بعملية السلام بشكل عام، وبإعلان تجسيد الدولة بشكل خاص. ولهذا جاء تحديده لموعد الانتخابات في 17 أيار/مايو بعد الموعد المحدد ضمن الاتفاقيات بانتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق برمته في الرابع من أيار/مايو. ويعتقد نتنياهو أنه يضع القيادة الفلسطينية في مأزق إعلان تجسيد الدولة على أبواب صناديق الاقتراع. جازماً أن القيادة الفلسطينية لن تجرؤ على اتخاذ القرار الذي يعتبره قراراً أحادي الجانب من شأنه أن يفرض ردود الفعل التي أبسطها ضم الأراضي المحتلة في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ناهيك عن تهديدات مبطنة بالإغلاق والحصار.. وإعادة احتلال المناطق المحررة.

# مسيرة بلا سلام (5)

- تشدد نتنياهو في قمة واشنطن الثلاثية هدف
- لإسقاط كلينتون في انتخابات الولاية الثانية
- عرفات رفض مناقشة مسودة بيان اعده روس والملك حسين أيد مقاطعة مبارك للقمة لأنه أكثر حكمة
- الرئيس الفلسطيني رفض مرارا استقبال روس كما أنه طرده بسبب دوره الخبيث أثناء مفاوضات اتفاق الخليل
- الإنحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل استخدم الفيتو بمجلس الأمن ضد مشروع قرار ينسجم مع مواقف كلينتون من الإستيطان
- لم يعد للوبي الصهيوني وجود محدد بعد أن أصبحت مؤسسة الرئاسة الأميركية والكونغرس يقومان بدوره

## ثالثا : الاتفاقيات تحت الرعاية الأميركية "سلام بلا سلام"

تقوم العلاقات الأميركية الاسرائيلية على اساس من المصالح المتبادلة والإلتزامات ذات القيم المشتركة اخلاقياً واستراتيجياً. ومن الطبيعي ان تكون سياسة اميركا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وخاصة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ملتزمة بشكل يسمح لصهاينة اميركا بالسيطرة على سياسة الشرق الاوسط.

لقد كانت اميركا في عصر الحرب الباردة تحاول الموازنة احياناً بين مصالحها تجاه العرب المؤيدين لسياستها او المعادين للاتحاد السوفيتي من جهة، ومصالحها تجاه حماية ودعم اسرائيل من جهة اخرى. ومع انهيار الإتحاد السوفيتي ودخول المنطقة عصر ما يسمونه بالسلام، بعد العدوان الثلاثيني الغاشم على العراق، واقحام العرب قسراً في احتفال مدريد ليشهدوا التفكك والتجزئة عبر المسار الثنائي، الذي صمم ليعطي اسرائيل القدرة على الاستفراد بالانظمة العربية كل على حده، بحيث يصبح الأمن الاقليمي لكل قطر عربي هو المسألة وعلى حساب الأمن القومي العربي. اضافة الى المسار المتعدد الذي يحشد العرب كالقطيع في مزاد التطبيع.

كانت اول المواقف الأميركية هي شطب منظمة التحرير وتمثيلها المباشر في مؤتمر مدريد. وعلى الرغم من ان الراعي السوفيتي في حينه كان يعترف بالمنظمة وبدولة فلسطين ويقيم العلاقات معها على مستوى سفارة، الا انه شارك في مؤتمر مدريد في وضع كانت فيه فلسطين ممثلة من خلال وفد فلسطيني اردني مشترك.

وبعد ان استطاعت المنظمة اثبات موقعها بشكل حاسم من خلال مفاوضات الكوريدور.. ادرك

الأميركان انه لا سلام بدون الفلسطينيين. وادرك الاسرائيليون انه لا سلام بدون منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية التي تمخضت عنها اتفاقية اوسلو (اعلان المبادئ).

كانت اتفاقية اوسلو اول صدمة وجهت لصهاينة البيت الابيض الذين كانوا يخططون لشطب المنظمة من خلال حصر الشعب الفلسطيني بالمقيمين داخل الاراضي المحتلة باستثناء القدس. وكانوا يحاولون ابراز قيادة بديلة من خلال الوفد المفاوض ومشروع التسليم المبكر للسلطات. ولقد طوت اتفاقية اوسلو طموحات مارتن انديك ودينس روس. واصبحت المنظمة هي الشريك الاساسي في عملية السلام وتحت رعاية الرئيس كلينتون مباشرة. ولكن الموقف الليكودي ظل مسيطراً على "صهاينة البيت الابيض"، رغم قدرة رابين على تقليص دوره، الا انه عاد الى السيطرة مع وصول نتنياهو الى الحكم.

كان الانسجام بين موقف الادارة الأميركية وموقف نتنياهو عالياً. وقد تمثل ذلك منذ بداية الاشباك الفلسطيني الاسرائيلي الساخن الذي فرض على الادارة الأميركية ان تتدخل لحماية نتنياهو من اندلاع انتفاضة جبارة بعد اقدام نتنياهو على فتح النفق وتهديد اركان الاقصى.

كان الاستقرار الذي تطمح اميركا إلى الحفاظ عليه مهدداً، مما جعل الرئيس كلينتون يدعو الأطراف الى قمة واشنطن رغم كونه يخوض الدورة الثانية للانتخابات. وقد رفض الرئيس مبارك حضور القمة اذا لم يعلن نتنياهو استعداده للإلتزام بتنفيذ الاتفاقيات. وحضر القمة الاخ ابو عمار والملك حسين ونتنياهو.

كان الموقف الفلسطيني قد تسلح بالحالة الجماهيرية التي اعادت للإنتفاضة بريقها الساطع.. وهو الامر الذي تخشاه الادارة الأميركية. ولذلك بذلت جهودها بأن يكون اللقاء في واشنطن يهدف الى الاستقرار. فكانت المسودة التي وضعها دينس روس تحاول القفز على الاتفاقيات والالتزام بها، وتتجاوز النقاط الست التي طرحها الوفد الفلسطيني كأساس للبيان المشترك الذي سيصدر عن القمة. ويمكن المقارنة بين الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي الذي عبر عنه دينس روس بالتواطؤ مع نتنياهو من خلال النصوص. فقد نصت النقاط الست للموقف الفلسطيني على ما يلي:

1. الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وتنفيذها.
2. انهاء مظاهر العنف بازالة اسبابها.
3. اعادة الانتشار في الخليل وفق جدول زمني محدد.
4. استئناف المفاوضات حول الحل النهائي.
5. تنفيذ القضايا العالقة من مواضيع المرحلة الانتقالية وما سبقها.
6. استئناف المفاوضات من خلال لجنة التوجيه.

اما مشروع البيان الذي اعده دينس روس. فقد كان نصه كما يلي:

**ديباجه:**

بدعوة من الرئيس كلينتون لجلالة الملك حسين والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو. عقد اجتماع في واشنطن في الاول والثاني من تشرين اول/اكتوبر 1996 لانتزاع فتيل الانفجار على ضوء الازمة

الفلسطينية الاسرائيلية الناجمة عن عدم الالتزام، مما يقتضي ضرورة العودة الى مسار السلام.

ولتحقيق هذا الهدف فإن رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات اعلنا عن كونهما شريكين من اجل السلام. واتفقا على احترام كل منهما للطرف الآخر وعلى اعطاء الوقت اللازم للمفاوضات القادمة. ولتحقيق الأهداف المطلوبة. فقد قرر الاسرائيليون والفلسطينيون التأكيد على الامن وتعزيز الثقة المتبادلة بينهما على الاسس التالية:

1. ان اساس عملية السلام هو التأكيد على نبذ العنف، ليكون واضحاً ان جميع الخطوات تتخذ لمنع العنف والإرهاب والتحريض، واتفق الطرفان على التنسيق والتعاون الوثيق بحيث يضمن كل منهما الحفاظ على الأمن من جانبه دون أي تهديد.

2. على ضوء الأحداث الاخيرة، فإن الفلسطينيين والاسرائيليين بحاجة ماسة لخطوات عملية ملموسة لانتزاع فتيل التوتر واعادة وضع الاستقرار الأمني واعادة الثقة والتعاون بين اجهزة الأمن الفلسطينية والاسرائيلية. ولهذا فان عرفات ونتنياهو اتفقا على انشاء لجنة امنية مشتركة ستجتمع في الرابع من تشرين اول/اكتوبر لمراجعة الدروس والعبر من الأزمة الحالية. ولتطوير اجراءات عملية لمنع تكرار ما حدث، بما يضمن اجراءات أمنية تشمل مناطق أمنية محددة في منطقة عازلة، واتخاذ اجراءات لمقاومة الإرهاب، ومحاسبة افراد الشرطة الفلسطينية الذين اعتدوا على الجيش الاسرائيلي. في هذا المجال، وخلال لقاءات واشنطن، تبادل الطرفان افكارهما المحددة للتحقيق في هذه الاحداث، واكدا نيتهما للتوصل الى اتفاق حول الاجراءات الامنية في اقرب وقت ممكن.

3. لبناء الثقة بين الجانبين، فان القائدين مع مستشارين كبار سيقومون بتحديد ادوات اتصال مباشرة بينهما تتم بالسرعة والقوة المطلوبة، وسيعمل الطرفان على تفعيل لجنة التعاون التي يتم عبرها اللقاء والإتصال لخلق اجواء ايجابية بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي فيما يتعلق بتصفية الاختراقات والحد منها.

4. مرتبطاً بذلك، ومن اجل الامن والاستقرار فان الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني يتفقان على ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ورفع الإغلاق الداخلي حال انجاز الظروف الامنية المناسبة. وبما انهما اكدا دون تردد التزامهما بعملية السلام وبالاتفاقيات، فإن الاسرائيليين والفلسطينيين سيبدأون مفاوضات متواصلة في الرابع من تشرين اول/ اكتوبر لتنفيذ الاتفاق الانتقالي، وسيتعاملان مع القضايا والإلتزامات العالقة مع اعطاء اهتمام اساسي لحل مشكلة الخليل. وسيعمل الطرفان على انجاز ترتيبات ممكنة للإنسحاب من الخليل. وعلى ضوء الوضع الخاص في المدينة وما نشأ من الاحداث الأخيرة فإن هناك حاجة لاجراءات امنية خاصة.

5. اذا لم يتفق الطرفان في لجنتي التفاوض خلال 45 يوماً، سيتم الحل بين محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية وديفيد ليفي وزير خارجية اسرائيل. واذا تعذر الاتفاق بينهما يطرح الموضوع على الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو. وسيتم استئناف مفاوضات الحل النهائي في حال الانتهاء واستكمال حل قضية الخليل.

6. ولازالة أي امكانية للصدام حول "نفق حشمونئيم" ستكون هناك مراجعات دورية حول مدى تأثير النفق على بنية اساسات الأماكن الاسلامية المقدسة.

7. من اجل السلام يطلب الزعيمان من جميع دول المنطقة والعالم تأييدهما في هذه المبادئ التي تقودنا الى السلام الشامل. ويطلبان من جميع الاطراف الملتزمة بعملية السلام المساعدة وايجاد خطة مارشال اقتصادية سياسية والدعم الدبلوماسي اللازم لهذه الاهداف).

وقد رفض الاخ ابو عمار مجرد النقاش في البيان، وطلب من مرافقيه تحضير الطائرة للمغادرة. وعاش البيت الابيض والادارة الأميركية لحظات ارتباك. وقد ايد الملك حسين موقف الاخ ابو عمار الرافض للبيان. وقال في لقاء القمة (ربما يكون الرئيس مبارك لديه حكمة وبعد نظر اكثر مني، فأنا كنت اعتقد ان السيد نتنياهو بحاجة الى بعض الوقت. ولكن ما شاهدته هنا يجعلني قلق على السلام، وقلق على نتنياهو، وقلق على كل المنطقة من تصرفاته، عندما يتحدث عن فتح الاتفاقيات. ما هو شعور السيد نتنياهو اذا جئنا من الاردن أو مصر، حيث بيننا وبين اسرائيل اتفاقيات ومعاهدة سلام، وقلنا نريد تغيير هذا البند أو ذاك؟ اننا نريد ان نرى التزاماً واضحاً بتنفيذ الاتفاقيات وبدءاً بالخليل. ولكن يبدو ان الامور التي ستواجهنا في المنطقة اصعب بكثير مما نتصور).

كان نتنياهو يتصرف من موقع معرفته لحاجة كلينتون الى انتصار يساعده في معركته الانتخابية. ولم يكن نتنياهو يريد ذلك، كان متحالفاً مع "دول" خصم كلينتون. وكان دينس روس اقرب الى موقف نتنياهو. وقد وظف منصبه من اجل فرض الشروط الاسرائيلية باسم الادارة الأميركية بحيث تجيء اقتراحاته مشتملة على ما يزيد عن 90 % من الموقف الاسرائيلي المعروف. كما لاحظنا صياغته لمشروع النقاط السبع لقمة واشنطن. وتصب محاولات دينس روس في عدم اعطاء الرئيس كلينتون الفرصة ليلعب دور الراعي الواعي لطبيعة الأهداف والحريص على دور الوسيط الأمين، انحيازاً من أجل مصلحة مسيرة السلام. واستمرارها.

لقد اثبتت الوقائع الانحياز السافر لدينس روس بحيث لم يعد وسيطاً صالحاً وهو يمارس دور الخصم المعادي لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني. ولقد قام الاخ ابو عمار اكثر من مرة برفض استقباله، ووصل الأمر الى حد طرده عندما تصرف بغطرسة مرفوضة في محاولة فرض موضوع المطاردة الساخنة في اتفاقية الخليل ليقضي على كل ما تحقق ايجابياً من مسيرة السلام. وقد لعب دوراً خبيثاً في التوصل الى بروتوكول الخليل ووضع نقاط للسجل اضافة الى استصدار آخر توقيع لكريستوفر من موقعه وزيرا للخارجية برسالة تحدد التزام أميركا بأمن اسرائيل، والتي روج لها دينس روس بأنها تعني حق اسرائيل وحدها في تحديد مساحة ومكان اعادات الانتشار.

لقد كان نص رسالة كريستوفر الى نتنياهو في هذا الاطار على الشكل التالي "السيد رئيس الحكومة. يمكن ان تطمئنوا الى ان التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل هو التزام حازم. ويشكل حجر الزاوية الأساسي في علاقاتنا الخاصة. ولقد كان العنصر الرئيس في مفاوضتنا للسلام، بما في ذلك التفاوض وتنفيذ الاتفاقات بين اسرائيل وشركائها العرب يتمثل دائماً في الاعتراف بالمتطلبات الأمنية لإسرائيل. الى ذلك تبقى احدى السمات المميزة لسياسة الولايات المتحدة تتمثل في التزامنا التعاون معاً للعمل على تلبية الحاجات الأمنية التي تحددها اسرائيل".

ومن المنطقي ان يرحب الصهيوني دينس روس بهذا الانجاز وتتحول بذلك مشاعره الشخصية الى قرارات في الادارة الأميركية تعتبر اسرائيل ملتزمة بتنفيذ الاتفاقيات وانها هي وحدها صاحبة الحق في تحديد المساحة التي تتم اعادة الانتشار فيها والانسحاب منها.

على الرغم من الرفض الفلسطيني الرسمي لهذا التفسير القسري الذي يتجاهل ما جاء في رسالة كريستوفر نفسها حيث نص (اخيراً اود ان اكرر موقفنا بأن لاسرائيل الحق في ان تكون حدودها آمنة وقابلة للدفاع عنها وهذا ما يجب التفاوض من أجله والاتفاق عليه مع جيرانها بصورة مباشرة).

ان الموقف الأميركي المنحاز الى درجة العمى للموقف الصهيوني الاسرائيلي التوسعي، قد عبرت عنه الادارة الأميركية بالفيتو في مجلس الامن ضد موضوع يعلن الرئيس كلينتون نفسه ان اسرائيل مدانة فيه، وهو موضوع الاستيطان في القدس وعلى جبل ابو غنيم. ان انصياع الادارة الأميركية

ومحاولتها حماية سياسة نتنياهو ليست ناتجة عن ضغط خارجي، وانما هي نتيجة للتفشي الصهيوني داخل الادارة. وعجز الرئيس كلينتون عن المواجهة لغياب أي تهديد لمصالح اميركا في المنطقة بسبب سياستها المنحازة. ان محاولة اميركا التركيز على ان الحل والسلام لا يكون عبر الامم المتحدة، ولا يكون عبر التدخل الدولي ولا من خلال راعيي عملية السلام، والشاهدين الموقعين على الاتفاقيات، وانما يكون عبر المفاوضات الثنائية بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية. انها بذلك تشجع سياسة الغاب، سياسة حق القوة والغطرسة في ان تفرض ارادتها على العدالة الانسانية وتقلب الباطل حقاً. لقد لاحظنا ونحن نحاول الالتجاء للتحكيم باعتباره جزءاً من الاتفاقيات، ولكنه يحتاج إلى موافقة الطرفين، بأن الطرف الاسرائيلي يدرك قوة موقفه في النصوص التي تجعله يرفض التحكيم في الوقت الذي يدرك فيه ضعف موقفه في حالة حدوث التحكيم. وعندما لجأ الاخ ابو عمار للخروج من المأزق إلى دعوة جميع الاطراف الموقعة على اتفاقية السلام والراعية لها والضامنة لتنفيذها، كان التجاوب متفاوت الدرجات. ففي الوقت الذي كان فيه دينس روس وصهاينة البيت الابيض يرفضون مثل هذه الدعوة، كان الرئيس كلينتون يرى فيها انقاذاً للموقف الأميركي من الانحياز السافر الذي يهدد عملية السلام. وان الحضور الأميركي وتلبية دعوة الرئيس عرفات هو الرد المتوازن على الفيتو الأميركي في مجلس الامن والتصويت ضد قرار الجمعية العمومية. وهنا عمد دينس روس إلى محاولة تجويف الدعوة الفلسطينية من مضمونها. فبدل ان يكون مؤتمراً دولياً يشارك فيه وزراء خارجية الدول المعنية، قام باتصالاته مع كل الأطراف، ليكون التمثيل متدنياً، ويتحول إلى مجرد لقاء باهت.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد تمت الصفقة بهدوء.. بين دينس روس ونتنياهو، وبموجبها تمت صياغة المبادرة الأميركية الأخيرة بحيث تتضمن مجموعة من القضايا التي سترفضها القيادة الفلسطينية بدون تردد. هكذا قدر دينس روس ونتنياهو معاً.

- اول القضايا: هو النزول من نسبة 40 % التي تشير اليها الاتفاقيات بشكل غامض (ثلثي المساحة (ج) بدون مناطق الحل النهائي) الى نسبة ما اطلق عليه (Low teen) وكانت (The Lowest teen) أي 31%.
- ثاني القضايا: ان النسبة المطلوب اعادة الانتشار منها من مناطق (ج) التي تتحول الى (أ) قبل بدء اعادات الانتشار الثلاث. ولكن الصفقة حولت المناطق بمعظمها من (ب) التي تتحول الى (أ) مباشرة. حيث ان الاتفاق يحدد انتهاء مناطق (ب) وتحولها الى (أ) قبل بدء اعادات الانتشار الثلاث. ولكن الصفقة حولت المناطق بمعظمها من (ب) الى (أ) ومن (ج) الى (ب).
- ثالث القضايا: ان لا تتم أي اشارة في المبادرة للنبضة الثالثة، وهي قضية جوهرية جداً حيث أن عدم ذكرها، والتصريح بأنها موجودة حسب الاتفاق يجعل القيادة الفلسطينية لا تجادل في شيء غير منصوص عليه. وعند النقاش حول القضية قال الأميركان إنه يمكن ان تكون هذه القضية مندمجة مع قضايا الحل النهائي.
- رابع القضايا: غياب اي اشارة لقضية الا ستيطان تحت أي عنوان، سواء الممارسات احادية الجانب او حتى اصطلاح الـ Time out.
- خامس القضايا: هي التبادلية المطلوبة من الطرفين التي تؤكد شروطها التنفيذية ان لا نية للتنفيذ حتى لو وافق الطرفان. فالقضايا الأمنية معقدة ونصوصها تثير الخلاف.

لقد ساهمت الادارة الأميركية في محاولات فرض التدجين والانصياع على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ومارست ضغوطاً واطلقت تهديدات لدرجة جعلتنا نبرر قبول القيادة للمبادرة الأميركية السيئة المضمون والنوايا، حرصاً على درء الخطر الذي كان سينجم في حالة رفضها. لقد

اتكأنا على قاعدة "درء المفاسد اولى من جلب المنافع" وكانت النتيجة ان المفاسد لم تدرأ. وان الضغط الأميركي استمر بأشكال مختلفة، بما فيها التهديد بالإنسحاب من عملية السلام وترك الضحية الفلسطيني بين يدي القاتل للسلام من أجل فرض قانون القوة والغطرسة.

لقد اصبح واضحاً لكل ذي عقل وبصيرة ان الأمل في صحوة ضمير أميركا لن يرى النور. وان استجداء السلام الأميركي من ادارة يقودها الليكود الصهيوني هو انصياع واذعان ترفضهما القيادة الفلسطينية ويرفضهما الشعب الفلسطيني. وان اللوبي الصهيوني الذي لم يعد له وجود محدد في اميركا بعد ان اصبحت الادارة الأميركية ومؤسسة الرئاسة والكونغرس هي التي تقوم بدوره... واصبحت اميركا بقضها وقضيضها ذات موقف واحد موحد ضد مسيرة السلام العادل والشامل والدائم، ان الخطرالآن يكمن في بروز لوبيات اميركية ذات مصالح خاصة في قلب المجتمع الفلسطيني تعمل على تجاوز قرارات الصمود والتمسك بالثوابت التي يحافظ من خلالها الاخ ابو عمار على الحد الادنى الذي يصون كرامة وحقوق الشعب الفلسطيني. ويخرجه من حالة "السلام بلا سلام" التي يقودها اللوبي الصهيوني.

## رابعا : الاتفاقيات والمستقبل:

بعد ان عبرنا تجربة "السلام بلا مسيرة".. مع حزب العمل ومشروعه نحو بناء شرق اوسط جديد في ظل هيمنة اقتصادية اسرائيلية، وبعد ان جربنا "المسيرة بلا سلام" مع نتنياهو واليمين الاسرائيلي. فإن نتائج الانتخابات التي فاز فيها ايهود باراك برئاسة الوزراء لم يكن جائزا ان تحول بيننا وبين التخلص من قيود الاتفاقيات المجحفة المقتصرة على مرجعية غامضة تفهم من القرار 242 ان الاراضي التي نعتبرها نحن محتلة هي اراض متنازع عليها. وتفهم القرار 338 بأنه يدعو إلى التفاوض بعيدا عن رعاية الامم المتحدة ومجلس الأمن الذي اصدر القرار.

ان تجربة الرعاية الأميركية لعملية السلام، اصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه تلعب دور الخصم والحكم وتتوزع الادوار فيها بين الكونغرس، الذي يستصدر القرار تلو القرار لصالح الكيان الصهيوني وضد المستقبل الفلسطيني في ابسط حقوقه المشروعة، وبين الادارة التي تحاول أن تتجاهل هنا وتتحايل هناك، وتماطل لتبقي على حالة استقرار لا تبشر بأي سلام حقيقي.

ولما كانت التوقعات للإنتخابات الاسرائيلية بأنها قد تفرض حكومة وحدة بين جميع الأحزاب مما يجعل الأمر اكثر خطورة فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي التي تجمع الحزبين بشكل يكاد يتطابق على طبيعة حلها، ولهذا طالبنا بأن تنطلق مواقفنا في المستقبل الذي يفرض علينا ان يكون مشرفا لشعبنا الفلسطيني بالمواقف التالية :

1. رفض التمديد لمرحلة الحكم الذاتي الانتقالي والاتفاقيات التي ترتكز عليها بعد ان انتهت في الرابع من ايار/مايو 1999، والتخلص من قيود الاتفاقيات التي تحول بين الشعب الفلسطيني وبين تجسيد استقلاله الوطني واعلان قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس المباركة على اساس القرار 181.
2. اعلان تجسيد الدولة واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لبسط السيادة بما في ذلك اجراء انتخابات برلمان فلسطيني.
3. اعتماد قرارات الشرعية الدولية، ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية مرجعية لأي اتفاق جديد بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل، حيث تصبح القرارات المتعلقة بالقدس وبالا ستيطان وباللاجئين وبالحدود هي التي تحكم التفاوض في قضايا الحل النهائي وليس موازين القوى الراهنة وغطرسة

الصهيونية المسعورة.

4. المحافظة على علاقة تفاهم مع الادارة الأميركية دون الخضوع لإملاءاتها، والعمل على توسيع دائرة المشاركة في عملية السلام لأكبر قدر ممكن من القضايا الدولية ذات الوزن المؤثر، خاصة روسيا، واليابان، والصين.
5. التركيز على مشاركة ذات وزن خاص للمجموعة الاوروبية حيث جاء اعلان برلين مؤكدا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما فيه الدولة. وهو موقف يشكل امتدادا لبيان قمة البندقية 1980.
6. احياء الدور العربي والاسلامي بشكل فاعل ليشكل طوق السلامة القومي والروحي الذي يصون القدس والمقدسات من محاولات التهويد والصهينة.
7. التمسك بالثوابت الفلسطينية وانتهاج سياسة فلسطينية تقوم على اساس ترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية والاسلامية واحترام التعددية السياسية وسيادة القانون والعدالة والشفافية وعبقرية الاداء بالاعتماد على الكفاءة والالتزام الوطني.

## مسيرة بلا سلام (6)

- رفضتا الإعتراف بها إن اعلنت قبل الإنتخابات الإسرائيلية
- الموقفان الأميركي والأوروبي أجلا اعلان
- تجسيد الدولة الفلسطينية في 4 مايو 1999
- نتنياهو أدرك جدية القرار الفلسطيني بإعلان التجسيد ولم يجد من مخرج سوى اسقاط حكومته والدعوة لإنتخابات جديدة
- المجلس الوطني الفلسطيني قرر اعلان الدولة عام 1988 لملء الفراغ القانوني الذي مثله القرار الأردني المفاجيء بفك الإرتباط
- نتنياهو لخص موقفه بحق الفلسطينيين في أن يحلموا كل ليلة بدولة فلسطينية لا يجدونها في الصباح..!

## الفصل الثالث

## اعلان تجسيد الدولة بين الاستراتيجية والتكتيك

لم يأت اعلان الاستقلال في الخامس عشر من تشرين ثاني/نوفمبر عام 1988 في الجزائر من فراغ، سواء من حيث التوقيت أو المضمون. لقد جاء تلبية لظروف املتها التغيرات الناتجة عن قرار العاهل

الاردني فك الارتباط مع الضفة الغربية التي كانت وديعة لدى الاردن حسب قرار الجامعة العربية. و قد جاء هذا القرار في 31 تموز/يوليو بينما كان المجلس المركزي الفلسطيني مجتمعاً في بغداد، وكانت الانتفاضة الجبارة في ذروة صعودها وعطائها. وكان من المنطقي ان يناقش المجلس تلك الخطوة غير المتوقعة، من معظم اعضاء المجلس، ولذلك فُسرت في حينه باشكال مختلفة. ولكن المنطق الذي ساد هو ان هذه الخطوة جاءت لتشكل تأكيداً على اهمية قرار منظمة التحرير الفلسطينية لملء الفراغ القانوني الذي يحمي ويصون انتماء هذه الأرض التي يعتبرها قرار الشرعية الدولية 242، 338، اراض محتلة وجزء من المملكة الاردنية الهاشمية، وبقرار العاهل الاردني تعود الوديعة إلى اصحابها - الشعب الفلسطيني. وكان لا بد من اعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن لتفرض انتماء هذه الأرض للشعب الفلسطيني حسب قرارات الشرعية الدولية. وكان لا بد ايضا من دعم مطالب الانتفاضة وطموحاتها في تحقيق الحرية والاستقلال ودحر الاحتلال. فجاء القرار الوطني الفلسطيني بإعلان الاستقلال على اساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181.ولقد حظي هذا الاعلان باعتراف جارف وسريع بالدولة "المعنوية" للشعب الفلسطيني على الرغم من معارضة الولايات المتحدة للإعلان.

كان الاعلان يشكل "تكتيكا" عملياً آنياً للحفاظ على الاستراتيجية المستقبلية لتجسيد الدولة مادياً على الارض. وكان الا عتراف الدولي بالدولة المعنوية يشكل طوق الأمان المستقبلي للإ عتراف بالدولة المجسدة ماديا بعد استكمال عناصرها وتكاملها على ارض فلسطين شعبا، وارضا، وحكومة.

وعندما دخلت منظمة التحرير في مفاوضات التسوية كانت اللجنة التنفيذية تمثل الحكومة في المنفى للدولة. وكان الاخ ابو عمار قد تم انتخابه من المجلس المركزي 1/4/1989، رئيساً لدولة فلسطين. وكذلك الاخ ابو اللطف وزيرا لخارجية فلسطين.

بعد ان تمخضت المفاوضات السرية عن اتفاقية اوسلو، رفض الاخ ابو عمار الاتفاق اذا لم يتم الا عتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وهو الأ مر الذي تم. لم يقبل الا سرائيليون التعامل مع الأخ ابو عمار باعتباره رئيساً لدولة فلسطين، ولكن باعتباره رئيساً للجنة التنفيذية. لقد تضمن الإتفاق في بنوده ما يؤكد ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الاتفاقية والتزامها بشروطها لا يعتبر تخلياً أو تنازلاً عن الحقوق الثابتة، أو المطالب أو المواقف. وحيث ان الحقوق الفلسطينية الثابتة، حسب قرارات الشرعية الدولية، تتضمن مع قضايا اخرى حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة، فإن هذه الثوابت لا تخضع لشروط الاتفاقيات التي نصت فقط على قرارات مجلس الأمن 242، 338 ومبدأ الارض مقابل السلام.

لقد حالت شروط الاتفاقيات دون الاشارة الى جميع قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. ويسري هذا الإجحاف خلال المرحلة المحددة زمنياً للاتفاق الذي نص على أن لا يتجاوز خمس سنوات بدءاً من توقيع اتفاقية غزة اريحا في الرابع من أيار/مايو 1994 حتى نهاية الثالث من أيار/مايو عام 1999، حيث تنتهي المرحلة الانتقالية وينتهي الاتفاق بكل شروطه ومرجعياته. فبانتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق في الرابع من ايار/مايو 1999 اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية في حل من التزاماتها المحددة في نصوص اتفاقات اوسلو وما تبعها من اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات. واصبح الانتقال من مرحلة الحكم الذاتي الإنتقالي، التي تنتهي حسب الاتفاق ومرجعيته، إلى مرحلة تجسيد الدولة لتقوم على اساس المرجعية الاساسية التي جمدتها اتفاقيات اوسلو، وفي مقدمتها حق تقرير المصير اضافة إلى قرارات الشرعية الدولية جميعها ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها القرار (181 ) الذي على اساسه تم اعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988 وعلى اساسه تم اعلان دولة اسرائيل عام 1948 وكذلك القرار 194 الذي يضمن حق العودة والتعويض.

كان الموقف الفلسطيني الواضح والمحدد قد عبر عنه خطاب الأخ ابو عمار في مؤتمر عدم الانحياز

في جنوب افريقيا في اذار/مارس 1999 بان للشعب الفلسطيني استحقاق تاريخي في الرابع من ايار/مايو 1999 بتجسيد استقلاله على الارض، وطالب بدعم تنفيذ هذه الخطوة التاريخية. وقد عبر المؤتمر بإجماع الدول الـ 114 عن دعم الاستحقاق الفلسطيني دون قيد أو شرط.

وقبل مشاركة الاخ ابو عمار في مباحثات نهر الواي من أجل الاتفاق على صيغة المبادرة الأميركية المقترحة، اتخذت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وكذلك القيادة الفلسطينية قرارا بالتمسك بالرابع من ايار/مايو 1999 موعدا لتجسيد الدولة. وتم الإصرار على وضع ذلك في صيغة المذكرة التي صدرت عن مباحثات نهر الواي والتي تنص في البند الرابع حول مفاوضات الوضع النهائي كما يلي: "سيستأنف الجانبان بشكل فوري ومكثف مفاوضات الوضع النهائي وسيعملان بتصميم للتوصل إلى اتفاق مشترك حتى الرابع من ايار/مايو 1999 هذه المفاوضات ستكون متواصلة ودون انقطاع. واعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات".

قد ادرك نتنياهو جدية القرار الفلسطيني في تجسيد الإستقلال في الرابع من ايار/مايو اذا تم تنفيذ اتفاق نهر الواي بإجراء الانسحابات التي ستجعل مساحة الأرض المحررة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية خمسة اضعاف ما كانت عليه في حينه. ولم يجد نتنياهو طريقا للخروج من ازمته سوى بتصديرها إلى الخارج عبر الهروب إلى الامام واسقاط حكومته والدعوة إلى انتخابات مبكرة يتعطل معها أي التزام بتنفيذ الاتفاقيات.

لم يستطع الرئيس كلينتون أن يمارس على نتنياهو أية ضغوط تحول دون تجميد تنفيذ مذكرة نهر الواي. وحيث أن الاتفاقيات الدولية لا تتوقف في اوقات الانتخابات، ولكي يتمكن نتنياهو من الهرب، وضع شروطا تعجيزية لا علاقة لها بالإتفاق وتحت شعار تبادلية كاذبة. فطالب بعدم الحديث عن اعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار/مايو. وربط ذلك بالتوصل إلى الاتفاق النهائي بين الطرفين من خلال التفاوض. وطالب بشكل فظ وقح بعدم مطالبة القيادة الفلسطينية اسرائيل بالإفراج عن الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين حددت مذكرة الواي ضرورة الإفراج عنهم.

لم يأت مصادفة ذلك التاريخ الذي تم اختياره موعدا للإنتخابات المبكرة من قبل الليكود والعمل ليكون السابع عشر من ايار/مايو 1999.كانت هنالك اقتراحات تسبق ذلك التاريخ طرحها حزب العمل. ولكن الليكود رفضها بحجة الأعياد وضيق الوقت للاستعدادات الادارية. وجاء اختيار السابع عشر من ايار/مايو ليكون موعدا يخلق ازمة لمنظمة التحرير الفلسطينية يحول بينها وبين اعلان تجسيد الدولة في الرابع من ايار/مايو.

لقد اهتزت قدسية يوم الرابع من ايار/مايو لدى اصحاب القرار في السلطة الوطنية وتحول الموعد من "استراتيجي" حاسم الى "تكتيكي" مرن. وكان لابد من سلسلة من الإتصالات والتقييمات من أجل اتخاذ القرار المناسب على ضوء الواقع المتغير باستمرار، ولفهم صورة الواقع في حالة تطوره لابد من توضيح القضايا التالية:

- اولا: التحركات التي سبقت الرابع من ايار/مايو.
- ثانيا:الموقف الاسرائيلي من اعلان تجسيد الدولة.
- ثالثا:الموقف الأميركي من اعلان تجسيد الدولة.
- رابعا:الموقف الاوروبي من اعلان تجسيد الدولة.
- خامسا: الموقف الفلسطيني من اعلان تجسيد الدولة.

- سادسا: الدولة الفلسطينية والمزاد العلني الإسرائيلي.

## اولا: التحركات الفلسطينية التي سبقت الرابع من ايار/مايو 1999

لقد وصل الموقف الفلسطيني إلى ما يمكن وصفه بالوضع التكتيكي الحرج، الذي يتحتم علينا ازاءه، موازنة معادلة الفرص والمخاطر، بميزان دقيق. ولابد من الإجابة على التساؤلات التالية لتحديد طبيعة التحركات واتجاهاتها:

1. ما هي نقطة الثقل الرئيسة في الوضع الاستراتيجي المعطى لنا، والتي يجب أن نزج في ثغرتها بكل القوة التي نملكها. وكذلك حشد الاستعدادات في التصارع معها. وهل هذه النقطة هي موعد الرابع من ايار/مايو 1999 ام موعد 17 ايار/مايو 1999 ؟ أي كيف نحدد وجهة ثقل المعركة المقبلة..؟
2. عند وضع هذين الموعدين في كفتين متقابلتين، نرى حقيقة أن هذين الموعدين يطرحان علينا، اتخاذ قرار تكتيكي مشترك ازاءهما. وبعبارة اخرى، إن القرار التكتيكي الذي يمكن أن نتخذه ليوم 4 أيار/مايو سوف ينطوي بالضرورة، على جواب تكتيكي يمتد تأثيره على الموعد اللاحق.
3. المعنى الكامن في تعارض هذين الموعدين، هو عدم القدرة من الناحية العملية، على تجزئة الجواب الذي يجب التوصل اليه. أي أن المعركة السياسية المطروحة، يجب النظر اليها كمعركة واحدة. ودلالة هذا التكامل، ان الجواب عليها، هو من ذات الوزن. أي جواب متكامل.
4. وفي ايضاح هذا الإطار المفهومي، يمكن القول إننا بإزاء موعدين يمثلان الأولوية بنفس القدر وفي وقت متزامن، بين أولوية التعامل مع انتهاء اجل الاتفاقات المرحلية، واولوية العمل على اقصاء فرص عودة الحكومة اليمينية الحالية إلى سدة الحكم، خلال الإنتخابات القادمة. ولكن بينما يشكل طرح الأولوية الاولى، اهتماما مباشرا لنا، فإن الاولوية الثانية، تشكل اهتماما مباشرا، لحلفائنا، أي للاجماع العربي والاوروبي والأميركي. وعلينا في تعاملنا مع الاولوية الاولى، ان نوازن في اطار حسبتنا ككل الأولوية الثانية.
5. وبالمثل ايضا، بينما يتعلق اتخاذ القرار التكتيكي فيما يخص الأولوية الاولى، بنا إلى حد كبير، أي ان نمضي في اعلان اقامة الدولة، او نؤجل هذا الإعلان إلى وقت لاحق، فإن الاولوية الثانية والاولى إلى حد كبير، يتعلق اتخاذ القرار التكتيكي بهما، بالفريق المشترك، الفريق الدولي، والذي نحن جزء منه. وعلينا أن نوازن مصالحنا في القرار الذي نتخذه، بالحفاظ على مصلحتنا الكبرى، والتي تتمثل، بضمان الإبقاء على قوة هذا التحالف وتماسكه.
6. كيف نضمن الفوز في هذه المعركة..؟ هل من خلال القذف بقفاز التحدي، يوم الرابع من ايار/مايو في وجه نتنياهو خلال الايام الاخيرة ما قبل الإنتخابات، ام تأمين هذا الفوز من خلال النجاح المشترك الذي يمكن تحقيقه بإسقاط فرص عودة هذا الرجل والائتلاف اليميني إلى الحكم. أي هل ينبثق النصر من الاطار الجماعي أم من خلال المبادرة الخاصة التي يمكن اتخاذها..؟
7. وعلينا اخيرا، ان نعاين تقدير الموقف ككل من زاوية التأثير المتبادل، للقرارات التي يمكن اتخاذها، وذلك على النحو التالي: هل يقوي اعلاننا الدولة في هذا التاريخ المحدد، فرص نجاح نتنياهو والليكود في العودة إلى الحكم، أم يعطل هذا الاحتمال..؟ وهل يدعم اعلاننا عن الدولة، في هذا التاريخ المحدد من فرص تأمين الإعتراف الدولي، الأهم، والمقصود بذلك، الولايات المتحدة واوروبا، ام يضعف من هذا الاحتمال..؟ وتاليا ما هو الخيار الأمثل، هل نذهب إلى المعركة المشتركة

مجتمعين لإقصاء اليمين المتطرف في اسرائيل، نظير ضمانات اميركية واوروبية، بالاعتراف بالدولة في حال اعلانها في وقت لاحق بعد انهاء الانتخابات الاسرائيلية، أو نذهب إلى هذه المعركة منفردين دون مبالاة بمواقف ومصالح ونصائح حلفائنا الدوليين..؟ واذا تصرفنا على هذا النحو: أو بصور مغايرة له، فما هي المكاسب او المخاسر التي يمكن أن تعود علينا وعلى خصمنا رئيس الحكومة الاسرائيلية..؟.

هذا التقييم للمعادلة بين الاستراتيجي المتمثل في تجسيد الاستقلال والتكتيكي المتمثل في موعد الاعلان عن التجسيد، انطلق من التأكيد على الحق الثابت للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وبدأت عملية المقايضة وتم ابلاغ الأوروبيين والأشقاء العرب خلال الإتصال معهم بالموقف الذي تم تحديده بالخطوط التالية:

1. التأكيد على حقنا الواضح، والذي لا لبس فيه في اعلان اقامة الدولة، لان أي مصادرة لهذا الحق، هي مصادرة لحقنا في تقرير المصير.
2. لا يجوز اعتبار هذا الحق احادي الجانب في اطار الاتفاقيات. فهو يجب ان يكون احادي الجانب لأنه خارج اطار الاتفاقيات ولا يخضع للتفاوض.
3. نريد ضمانات بأنه أيا كان التاريخ الذي سنعلن فيه الدولة سوف يتم الاعتراف بها.
4. ألا يكون التأجيل مقرونا بالغاء هذا الحق اولا، وان يكون بضمان الإعتراف بالدولة في الموعد المحدد للتأجيل. أي الاعتراف بالموعد الجديد ايا كانت الظروف.
5. ان الجواب الذي يمكن ان تعطيه الأطراف الدولية المتعاقدة على الاتفاقيات الموقعة، يوم الرابع من ايار/مايو، هو ايضا تصويت واضح على الموعد اللاحق. ولذلك كنا نرى ضرورة عدم تمرير هذا الموعد من دون اتخاذ موقف دولي محدد.

واذا ارتأت القيادة الفلسطينية اتخاذ القرار بالتأجيل استجابة لمطالب حلفائنا، فإنه يجب أن يكون واضحا ما يلي:

1. ان القرار بإعلان الدولة، لم يعد قابلا للنقاش، وان المسألة برمتها تتعلق بالاعتبارات التكتيكية. والقرار التكتيكي الذي يمكن اتخاذه، ينطلق اساسا من اعتبارات وحسابات المصلحة الفلسطينية العليا.
2. في هذه الاعتبارات، المسألة الرئيسة والحاسمة، هي كسب اعتراف الدول التي لم تعترف بالدولة بعد. أي الولايات المتحدة والاوروبيين تحديدا، لأن الاعتراف الأميركي والاوروبي، هو بيضة الحسم الرئيسة، وهو الذي يشكل اضافة جوهرية.
3. لن يكون لتهديدات نتنياهو أو الخشية من قرارات يتخذها، أي اعتبار له وزن جدي في قرارنا، ويجب أن يكون هذا واضحا.
4. موضوع السيادة ليس خاضعا للتفاوض أبدا. التفاوض هو فقط على الحدود وحسب قرارات الشرعية الدولية وليس على السيادة.
5. إن أي تأجيل لإعلان الدولة لا يمكن أن يتجاوز العام 1999، واذا تم اعادة انتخاب نتنياهو مرة اخرى للحكم، فإنه يجعل من اعلان الدولة امرا يصعب تأجيله.
6. الاعلان عن الدولة هو قاعدة لتأمين اوسع اعتراف دولي بها، واعتراف العالم بها هو مشاركة في

الدفاع عن سيادتها، ولذا سيكون من المهم بالنسبة لنا، ضمان اعتراف الأميركيين والأوروبيين.

7. كما انه من الجوهري والمهم أيضا، ضمان مدة الفترة الإنتقالية وكل التزاماتها بما فيها تجميد الاستيطان.

من هذه الاسس في البحث عن تأكيد الاستراتيجي والمتمثل بحق اعلان تجسيد الاستقلال، وواجب الإعتراف بهذا الحق، الاعتراف بهذه الدولة، استخدمت ورقة الرابع من ايار/مايو تكتيكا بهدف الحصول على ضمانات من تلك الدول التي لم تعترف بعد بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وفي مقدمة هذه الدول تقف الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية.

كان الموعد المحدد بعد انتهاء الاتفاق والمرحلة الانتقالية في الرابع من ايار/مايو 1999 يشكل للشعب الفلسطيني قضية استراتيجية تعادل اعلان تجسيد الإستقلال ذاته. وكانت تأكيدات الأخ أبو عمار والتعبئة الرسمية التي كانت حركة "فتح" تؤكدها من خلال المؤتمرات الحركية والندوات والنشرة المركزية، يضاف الى ذلك الحملة النشطة التي قام بها المجلس الوطني الفلسطيني ودائرة المفاوضات حول مستلزمات تجسيد الإستقلال والتي اعطت للموعد أهمية متميزة. ولكن الفتور الذي طفى نتيجة التصريحات المتزايدة من بعض المسؤولين في السلطة الوطنية واللجنة التنفيذية حول الاستعداد لتأجيل الإعلان، اذا تم الحصول على ضمانات بالإعتراف بالدولة حال اعلانها في الموعد المحدد، جعل الشعب يدرك أن المنظمة غير جادة في التمسك بالموعد.. ولقد تم الطلب من الأخ ابو عمار ان يضع حدا لهذا التسيب في التصريحات التي لا تساعد تكتيكيا بالحصول على ضمانات ذات قيمة ما دامت تصل الأطراف المعنية قبل الاستماع إلى الموقف من خلال الاخ ابو عمار.

وكانت الخارطة العامة التي ارتسمت لكل الاطراف عند الدعوة لاجتماع المجلس المركزي في 27 نيسان/ابريل 1999، تدخل ضمن المجموعات التالية:

المجموعة الاولى: هي التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وهي تعلن انها على استعداد للإعتراف بالدولة المتجسدة ماديا على ارض فلسطين في أي لحظة يقرر الشعب الفلسطيني اعلانها. وهي تعتبر أن الموعد حق خالص للشعب الفلسطيني وهو استراتيجي تماما كما هو التجسيد ذاته. وتوافق على التطابق بين الموعد والتجسيد. وتشمل هذه المجموعة الدول العربية والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز وغيرها من الدول التي تقيم علاقات مع دولة فلسطين على مستوى سفارة. ولقد نصحت بعض هذه الدول بعدم الاعلان قبل الانتخابات الاسرائيلية لسد الطريق امام احتمال عودة نتنياهو للحكم.

المجموعة الثانية: وهي تؤمن، كالمجموعة الاولى بالحق الكامل للشعب الفلسطيني بإعلان تجسيد الدولة، ولكنها ترى أن موعد الانتخابات الاسرائيلية يشكل عقبة وقد يعطي الاعلان ورقة يستغلها نتنياهو لتخريب علمية السلام. وهي اذ تنطلق بطلب التأجيل انما تؤكد التلاحق بين الاستراتيجي والتكتيكي بحيث يتم الاعلان بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية. وضمن هذه المجموعة من يرى ان اعطاء فرصة لمدة ستة اشهر أو سنة قد تساعد على تغيير الجو المتوتر وعندها يكون للإعلان عن تجسيد الدولة دعم أكثر شمولية. وقد عبرت النصائح حول هذا الموقف من خلال اللقاءات المكثفة التي اجراها الاخ ابو عمار مع قيادات هذه الدول.

اما المجموعة الثالثة: فهي التي تنطلق من ان اعلان الدولة هو عمل احادي الجانب. ولا تعترف بحق تقرير المصير، وتترك ذلك للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وتضم هذه المجموعة الى جانب اميركا بعض الدول الاوروبية.

وخارج هذه المجموعات كان هنالك الموقف الاسرائيلي بتشعباته والذي لا بد من استعراضه قبل

تفصيل الموقف الاميركي والموقف الاوروبي لأهميتهما في هذا المجال.

## ثانيا: الموقف الاسرائيلي من اعلان تجسيد الدولة

تحدث رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق نتنياهو امام المنتدى السياسي الخاص لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى في 18 ايار/مايو 1998 فقال:

"من الممكن ان لا نستكمل المفاوضات في الرابع من ايار/مايو 1999 نعم.. من الممكن ذلك. ولكن هل يعني هذا أن للفلسطينيين الحق في أن يعلنوا دولة من طرف واحد..؟ الجواب.. لا. فهذا سيكون خرقا واضحا لاوسلو. إنه سيقوض الاتفاقية. وإنه سيحرر اسرائيل من جميع التزاماتها حسب الاتفاقية. إنه أسوأ شيء يمكن حدوثه. إننا نفضل، واننا ندعو واننا نحث الفلسطينيين على الذهاب إلى حل متفاوض عليه، انني انادي بالتسريع، للتقدم بهذه المفاوضات الى الأمام. وستبقى افضليتنا في تفضيل حل دائم متفاوض عليه للسلام مع الفلسطينيين. وإن الاعلان من طرف واحد سيحطم هذه الإمكانية وسيدمر السلام، وبالتأكيد سيدمر اتفاقيات اوسلو ولن يترك شيئا منها.

واريد ان اقول شيئاً حول الدولة الفلسطينية، ليس فقط الاعلان من طرف واحد عن الدولة الفلسطينية هو الذي يمثل انتهاكاً لاوسلو، وانما عن السبب الذي يجعلنا نعارض الدولة الفلسطينية. ليس ذلك لأننا نحب أن نحكم الفلسطينيين. وكما اوضحت لكم سابقا، اننا لم نعد نحكمهم اليوم. انهم يحكمون انفسهم. وليس ذلك لأننا نريد أن ندير شؤونهم، فنحن لا ندير شؤونهم، إنهم يفعلون ذلك، لأننا معنيين بحياتنا، ولأننا مدركين للأخطار الناجمة عن حق تقرير المصير غير المقيد، أو ما نسميه الدولة المستقلة كاملة السيادة.

اريد ان اقول ان دولة كهذه سوف تفرض خطرا قاتلا على اسرائيل، وهذه الأخطار ليست ناتجة عن تنظيم الفلسطينيين الاقتصادية وتعليمهم، ورفاهيتهم، التي يمارسونها الآن. انهم لا يريدون دولة من أجل ذلك، ليس لأنهم لا يملكون مجلساً تشريعياً او قضاء أو تنفيذية. انهم لا يريدون دولة من أجل ذلك. لأنهم يملكون ذلك الآن. ليس لأنهم سيحصلون على علم او جواز سفر، ورموز الشعارات للهوية. فهم يملكونها. انهم لا يريدون دولة من أجل ذلك. انهم يريدون دولة من أجل حشد جيش كبير. من اجل استيراد اسلحة. إنهم لا يستطيعون القيام بذلك الآن لأن الممرات الدولية مسيطر عليها ثنائيا مع السيطرة المسؤولة لاسرائيل. انهم يريدون دولة من أجل اقامة احلاف عسكرية مع انظمة مثل العراق وايران. انهم لا يستطيعون ذلك لأنهم تحت الظروف الراهنة، هذه ببساطة غير ممكنة.

هذه الاخطار الكامنة في جيش كبير يشتمل على متطوعين من البلدان العربية، وجيش التحرير الفلسطيني يتدرب الآن في ليبيا. وامكانية الاستيرادات الضخمة للأسلحة، واستيراد اسلحة ثقيلة واسلحة غير تقليدية مثل الصواريخ المطلقة من الكتف التي يمكنها تهديد مجالنا الجوي وتهديد طيراننا واسلحتنا، والأسلحة الاستراتيجية لإسرائيل، التي هي القوات الجوية الاسرائيلية، التي ستكون في مرمى الصواريخ المنصوبة على التلال لهذه الدولة الفلسطينية، اذا لم تكن لنا السيطرة على ماذا يدخل ومن يدخل.

والخطر لمصادر مياهنا، إن 40 % من مصادر مياهنا موجودة في الاحواض المائية في مناطق سيطلب الفلسطينيون ان تكون خاضعة لهذه الدولة، التي هنالك امكانية لتحالفها مع انظمة راديكالية.

لا اريد الحسم في حق الفلسطينيين في المطالبة بدولة في مفاوضات الحل النهائي. إنني اخبركم

ماذا سيكون موقفنا، للحصول على حل عملي بحيث تحصل على قوى الأمن، وخاصة الأمن الخارجي، في حين يحصلون هم على شيء آخر، كل القوى اللازمة للحكم الذاتي ما عدا تلك التي تهدد اسرائيل".

هذا الموقف القاطع حدد نتنياهو موقفه قبل عام من ايار/مايو 1999 وقبل ان يصبح يوم الرابع من ايار/مايو يتردد في التصريحات اليومية للقيادة الفلسطينية باعتباره موعدا مقدسا، فقد اصبح نتنياهو يردد في حملته الانتخابية ان الفلسطينيين يمكنهم ان يحلموا كل ليلة بدولة فلسطينية. ولكن عندما يستيقظون في الصباح لن يجدوا هذه الدولة. وسيكتشفون دوما انها لم توجد وانها لن توجد.

## مسيرة بلا سلام (7)

- اوسلو لم يثبت تنازل أي طرف عن حقوقه أو مطالبه أو مواقفه وزارة خارجية نتنياهو تعاملت مع المرحلة الإنتقالية باعتبارها تمهد لعودة الإحتلال..!
- القراران 242 ، 338 مثلا اساسا للتسوية الدائمة وثبتا حق دول المنطقة بسلام وحدود آمنة ولم يتطرقا لدولة فلسطينية
- نتنياهو جادل في أن اوسلو يقضي بعدم اعلان دولة فلسطينية من جانب واحد مقابل عدم ضم اسرائيل للضفة والقطاع
- باراك رفض اعلان الدولة الفلسطينية لأن صواريخها ستكون قادرة على منع تحليق أي طائرة من المطارات الإسرائيلية
- الكونغرس طلب من كلينتون ابلاغ عرفات أن واشنطن لن تعترف بدولة فلسطينية ما لم توافق عليها اسرائيل

في برنامجه الإنتخابي الجديد اكد نتنياهو معارضته لفكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، حيث يقول "اعارض اقامة دولة فلسطينية تهدد كيان دولة اسرائيل. ويجب أن نتيح للفلسطينيين العيش بصورة لا تشكل خطرا على امننا من خلال ادارة ذاتية لهم، لأنه لا يوجد لدي نية في أن اكون في نابلس، او جنين، وانصح عرفات بعدم الإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد. وإن فعل ذلك سنقوم بفرض القانون الاسرائيلي من جانب واحد على المناطق التي نسيطر عليها. وامور اخرى لا اريد التطرق لها". (بنيامين نتنياهو، البرنامج الإنتخابي).

اما الموقف الرسمي الذي عبرت عنه وزارة الخارجية الاسرائيلية واستمرت في ترويجه تحت عنوان "الاعلان من جانب واحد عن اقامة دولة فلسطينية - بعض المظاهر القانونية" فقد جاء فيه:

فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية في اطار الاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية، يجب أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

## تقييم الترتيبات حكما ذاتيا، لا دولة:

نص اعلان المبادىء الذي يضع اطارا للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية على أن الصلاحيات والمسؤوليات في مجالات محددة، ستنقل الى الجانب الفلسطيني لفترة انتقالية تصل الى خمس سنوات. وبموجب تلك الترتيبات، دخلت اسرائيل والفلسطينيون في سلسلة من الإتفاقيات، نتج عنها نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى المجلس الفلسطيني المنتخب.

الصلاحيات والمسؤوليات التي نقلت الى المجلس ليست صلاحيات ومسؤوليات دولة، فليس للمجلس الفلسطيني أية سلطة في مجال العلاقات الخارجية - أحد المعايير الكلاسيكية للدولة - وتحتفظ اسرائيل بالمسؤوليات الأمنية الشاملة في انحاء المناطق المنقولة الى الجانب الفلسطيني. وبالاضافة لذلك ذكر بوضوح أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات هو لفترة محددة تصل الى خمس سنوات، وليس بصورة غير محددة.

## مفاوضات الوضع الدائم - كافة الخيارات مفتوحة:

فيما يتعلق بوضع الكيان الفلسطيني في نهاية الفترة الانتقالية، ينص اعلان المبادئ على أن المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم تبدأ "بأسرع ما يمكن ولكن في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة الانتقالية". ( المادة الخامسة 1).

واوضحت الاتفاقيات أن كافة الخيارات ستبقى مفتوحة بانتظار نتيجة مفاوضات الوضع الدائم حيث أن المادة 4 من اعلان المبادئ تنص على انه "يجب الا تجحف الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بشأن الفترة الإنتقالية، أو تلحق الضرر بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم"، وتضيف المادة 31/6 من الإتفاق المرحلي: "لن يعتبر أي من الطرفين - بحكم دخوله في هذا الاتفاق - على انه تخلى او تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه أو مواقفه".

## قرارات الامم المتحدة ذات الصلة لا تتصور اقامة دولة فلسطينية:

بينما تترك الاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية نتيجة مفاوضات الوضع الدائم مفتوحة، كما ذكر، فإن المادة الاولى من اعلان المبادئ تعطي بعض التوجه، فالمادة المعنونة بعنوان "هدف المفاوضات "تنص على ان هدف المحادثات هو اقامة مجلس فلسطيني منتخب لفترة انتقالية، تؤدي الى تسوية دائمة، تقوم على اساس قراري مجلس الأمن 242، 338".

ان الاشارة الى قراري مجلس الأمن 242، 338 كأساس للتسوية الدائمة واضحة، حيث انهما بينما يصنعان عددا من المبادئ ليتم تطبيقها في التسوية، بما في ذلك انهاء حالات الحرب، وحق كل دولة في المنطقة بالعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ليست هنالك أية اشارة إلى الحاجة الى اقامة دولة فلسطينية جديدة.

## الاتفاقيات تحظر بشكل واضح أية محاولة لتغيير وضع المناطق:

بانتظار نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، لا يسمح لأي جانب بالقيام بأية محاولة لتغيير الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا منصوص عليه في المادة الحادية والثلاثين - 7 من الاتفاق المرحلي، والتي تقول:

"لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أية خطوة، من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة بانتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

ويجب الأخذ في الإعتبار أن هذا البند يحظر ليس فقط اتخاذ خطوات لتغيير وضع المناطق، بل

ايضا البدء بمثل هذه الخطوات. وتبعا لذلك، تعتبر التصريحات الصادرة عن القيادة الفلسطينية - التي تعلن عن نيتها إقامة دولة - والمبادرات الفلسطينية - الأخرى مثل اكتساب مكانة دولة عضو في المنظمة الدولية وهي انتهاك لهذا البند. ومن جانبها، يحظر على اسرائيل بصورة مشابهة محاولة تغيير وضع المناطق، من خلال الضم على سبيل المثال.

**الالتزام بعدم تغيير وضع المناطق من جانب واحد لا يقتصر على الفترة الانتقالية:**

ذكر بأنه اذا فشل الجانبان في التوصل الى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم في نهاية الفترة الإنتقالية، عندها يكون الجانب الفلسطيني في حل من التزامه بعدم تغيير وضع المناطق، ويكون حرا في اعلان اقامة دولة ليس لذلك اساس، فالاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية في الواقع توضح ان العكس هو الصحيح.

ويجب الاخذ في الاعتبار ايضا، أن الالتزام بعدم تغيير وضع المناطق يلزم كلا الجانبين.. اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واذا انتهى ذلك الالتزام، فإنه لن يجعل طرفا واحدا حرا بل سيجعل الطرفين حرين، وسيكون لإسرائيل الحق في تغيير وضع المناطق مثلها مثل الفلسطينيين.

**الخلاصة:**

ان تصريحات القادة الفلسطينيين التي تشير إلى ان الاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية تسمح بإقامة دولة فلسطينية من جانب واحد، في نهاية الفترة الانتقالية، لا أساس لها، بل على العكس، فالاتفاقيات تشمل حظرا واضحا لأية محاولة لتغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة - حظرا لا يقتصر فقط على الفترة الإنتقالية.

وتنص الاتفاقيات على أن هنالك طريقة واحدة يمكن من خلالها بحث قضايا الوضع الدائم الصعبة هي المحادثات المباشرة. وفي هذه المفاوضات كافة الخيارات مفتوحة. على الرغم من أنه يجب الأخذ في الاعتبار ان قرارات الامم المتحدة التي جعلت منها الاتفاقيات اساسا للتسوية النهائية، لا تأتي على ذكر اقامة دولة فلسطينية.

اخيرا، تمثل الاعلانات عن نية اقامة دولة فلسطينية من جانب واحد، محاولة واضحة للإجحاف بنتائج المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، وهي بذلك تشكل انتهاكا للاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية.

أما موقف حزب العمل فقد عبر عنه ايهود باراك في حديثه امام المنتدى السياسي الخاص لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى بتاريخ 18 آب/أغسطس 1998 حيث قال:

"بالنسبة للسؤال حول الدولة الفلسطينية، فهذا موضوع على الفلسطينيين أن يقرروه. فحزب العمل يترك الفلسطينيين ليحددوا الشكل والهيكل لكيانهم السياسي. أي مظهر تقريرهم لمصيرهم، عندما يتم حل القضايا ذات العلاقة بالموضوع، خاصة الأمن من خلال مباحثات الحل النهائي.

ان اعلان الدولة من جانب واحد في ايار/مايو 1999 سيدمر فرص السلام. وفي نفس الوقت، فإن مفاوضات الوضع النهائي، أو على الأ قل الإ شارات والتحركات باتجاهها يمكن أن تكون ضرورية لتحاشي انفجار الضعف في ايار/مايو القادم. وعلى جميع المعنيين ان يبذلوا قصارى جهدهم للمساعدة في منع الإنفجار. ولكن هذا لا يستلزم حكومة وحدة وطنية لأن حزب العمل لا يستطيع أن يربط نفسه بسياسات الحكومة القائمة. ويمكن أخذ حكومة الوحدة الوطنية بعين الاعتبار فقط عندما تقود نحو مباحثات امينة وتطبيق عملية السلام. وهذا الأمر مستحيل في الوقت الراهن وذلك لأن الحكومة الحالية، اصبحت للجناح اليميني المتطرف وللعناصر الدينية المتعصبة في التحالف".

وفي لقاء سابق مع اري شافيط نشره ملحق هآرتس بتاريخ 4/10/1996 وأعادت نشره مجلة الدراسات الفلسطينية قال باراك "إن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة ستعقد كثيرا فرص التوصل إلى الاتفاق. إن مثل هذه الدولة لن تشكل تهديدا لوجود اسرائيل، لكنها ستنشئ واقعاً ينطوي على نزعة تحرير قومية فلسطينية. كما أنها ستوجد سلسلة من المشكلات المعقدة جدا.

قضية العاصمة مثلا. اذا كان هناك دولة ذات سيادة كاملة، فإن مسألة العاصمة تصبح معقدة جداً واشكالية جداً. أو مسألة التسلح بصواريخ ارض - جو. فدولة كاملة السيادة لا يمكن مطالبتها بعدم تزويد جيشها بصواريخ ارض - جو. لكن اذا قامت دولة كهذه وكان في حيازتها بطاريات صواريخ حديثة، وقامت بنشر هذه الصواريخ فوق التلال المشرفة على مدينة جنين، وفوق التلال المشرفة على منطقة اللطرون، فان أية طائرة اسرائيلية لن تتمكن من الإقلاع من المطارات الرئيسية لسلاح الجو الاسرائيلي. ففي اللحظة التي تصل فيه الطائرات إلى مستوى ارتفاع الأشجار في القاعدة ستصبح عرضة للإصابة بالصواريخ.

هناك قضايا اخرى، أين سيطير سلاح الجو التابع لمثل هذه الدولة..؟ وأين ستنتشر فرقها العسكرية المدرعة..؟.

لذلك فإن مسألة دولتين لشعبين ليست بهذه البساطة، فدولتان فعليتان إلى الغرب من النهر قضية شائكة. وفي رأيي أن مطلبنا يجب أن يكون كيانا فلسطينيا أقل من دولة. ويتعين علينا أن نأمل بان ينشأ في الوقت الملائم، وبطريقة طبيعية ارتباط كونفدرالي بين هذا الكيان وبين الاردن. واذا ما نشأ مثل هذا الإرتباط فان جميع القضايا الشائكة التي أشرت اليها ستضعف حدتها وتصبح قابلة للحل).

## ثالثا: الموقف الأميركي من اعلان تجسيد الدولة

في مقابلة مع جريدة الشرق الاوسط في 6 كانون ثاني/يناير 1999 عارض الرئيس كلينتون بشدة أي تحرك باتجاه اعلان احادي الجانب للدولة الفلسطينية. قال: "لقد تمسكت الولايات المتحدة لسنوات عديدة بأن الحل المقبول للصراع الاسرائيلي - الفلسطيني يمكن تحقيقه فقط من خلال المفاوضات وليس من خلال الخطوات احادية الجانب. ولهذا فإننا سنعارض أي اعلان من جانب واحد للدولة وأية اجراءات من جانب واحد لدى أي الاطراف خارج عملية التفاوض والتي من شأنها أن تجحف او تقرر مسبقاً نتائج المفاوضات". وأضاف "اننا نبذل في الوقت الراهن كل امكانياتنا لتفعيل مفاوضات الحل النهائي، على اساس تسريعها. ونؤكد ونضغط على الذين يعتقدون أن بإمكانهم الاعلان عن مواقف احادية الجانب أو اتخاذ اجراءات احادية الجانب، عند انتهاء المرحلة الإنتقالية في الرابع من ايار/مايو، بأنهم يبحثون عن الكارثة".

كما عبر مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى مارتن انديك عن الموقف الأميركي بقوله "ان اعلان الاستقلال من جانب واحد سيكون وصفة من أجل مواجهة مباشرة حيث يسعى الفلسطينيون لفرض سيادتهم بعد اعلان استقلالهم، وبالمقابل يسعى الاسرائيليون لمنع هذه السيادة".

وجاء موقف الكونغرس الأميركي المعارض لإعلان الاستقلال من جانب واحد في وقت كان فيه الأخ ابو عمار على ابواب زيارة للولايات المتحدة. وقد اصدر مجلس النواب قراراً في 18 آذار/مارس معارضاً اعلان الاستقلال من جانب واحد، حيث صوت الى جانب القرار 380 عضواً وعارضه 24، كما أن قرارا مماثلا اتخذه مجلس الشيوخ بأغلبية 98 عضواً مقابل عضو واحد.

وقد جاء تعليق "الايباك" على موقف الكونغرس في 22 آذار/مارس 1999 على الشكل التالي: "لقد

تحدث الكونغرس بصوت عال وواضح، وبإجماع كبير، حيث أقر مجلس النواب ومجلس الشيوخ قراراً هاماً يعبر عن معارضتهما لأي اعلان من جانب واحد للدولة الفلسطينية من قبل الفلسطينيين. ولهذا فإن الكونغرس يحدد الإلتزام الصارم بعملية السلام باعتبارها الطريقة الوحيدة لحل الخلافات المتبقية بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

ولعدة اشهر قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ومساعدوه الاساسيون بالتهديد المتكرر باعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار/مايو 1999 أو بعده. ولعدة اشهر قام عرفات باللف حول العالم باحثا عن الدعم لخططه من بعض اقرب حلفاء اميركا. والآن هو آت الى واشنطن بأمل البحث عن دعم الولايات المتحدة لإعلان استقلال مستقبلي، أو على الاقل للحصول على بعض التعويض الدبلوماسي في حال تجنب اتخاذ الخطوة. إن قرار الكونغرس يحدد بوضوح ان مثل هذا الاعلان احادي الجانب هو خارج حدود مسيرة اوسلو وسيهدد استقرار المنطقة، ويقود الى العنف ويعني نهاية التفاوض. إن مثل هذه القضايا ذات الوضع الدائم يمكن حلها فقط من خلال مباحثات ثنائية مستمرة وليس من خلال خطوات احادية الجانب.

ان حيثيات القرار هي ذات اهمية. واذا كان عرفات قد اختار التراجع عن اعلان الدولة، فإنه لا يجوز مكافأته لأنه لم يقم بما هو محظور عليه أن يقوم به اصلاً. وعلى الادارة ان توضح ذلك بشكل واضح خلال زيارته القادمة. في اوسلو، قدم الفلسطينيون الإلتزام الاساسي بأن قضايا مثل تقرير الوضع النهائي للهوية الفلسطينية يمكن التوصل اليها فقط من خلال الإتفاق بين الطرفين. وفي الحقيقة فإنه على هذا الأساس وافق حزب العمل على الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، في ايلول/سبتمبر 1994. وفي كلمات عرفات لرئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الحين رابين يقول "ان جميع القضايا الهامة المتعلقة بالوضع النهائي سيتم حلها من خلال المفاوضات" هذا الالتزام يوضح الخطوة Gاحادية الجانب جداً التي يهدد عرفات باتخاذها".

لقد بدأ رفض الادارة الأميركية لهذه الخطوة، ليس انطلاقاً من موقف المتخوف على مسيرة السلام من هذه الخطوة، وانما انطلاقاً من موقف سياسي ثابت لدى الادارة بعدم الموافقة على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فإدارة الرئيس كلينتون، التي هي اكثر الادارات انغماساً ورعاية لعملية السلام، منذ توقيع اتفاق اوسلو وحتى توقيع مذكرة نهر الواي، كانت لا تزال ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتتعامل معها بحذر يتجدد بقرار من الكونغرس مرة كل ستة اشهر. والى جانب هذا الموقف فإن ما صدر عن الكونغرس الأميركي بمجلسيه، كما اشرنا اعلاه، وما تبعه من تحذير الاخ ابو عمار، قبل لقائه مع الرئيس كلينتون، من الاقدام على اعلان قيام الدولة الفلسطينية في ايار/مايو 1999، والطلب من الرئيس كلينتون أن يؤكد للسلطة الوطنية أهمية عدم اعلان الدولة دون موافقة اسرائيل، انما يؤكد أن واشنطن لن تعترف بهذه الدولة الا اذا اعترفت بها اسرائيل. الى جانب التهديد المباشر من جانب الكونغرس بوقف المساعدات الأميركية للسلطة الوطنية اذا ما قامت هذه السلطة باعلان قيام الدولة في الرابع من ايار 1999.

ان موقف الرئيس كلينتون وموقف ادارته مثل امتداداً للموقف الأميركي الحقيقي من قضية التسوية في الشرق الاوسط. فمنذ كامب ديفيد، وبسبب تفريط السادات بالقضية القومية وتنازله عن الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، تحدد السقف السياسي بالنسبة للفلسطينيين عند اميركا في اطار الحكم الذاتي. وكما يفهمه الليكوديون، منذ عهد بيغن وحتى نتنياهو، حكماً ذاتياً على السكان دون الارض. ولم يكن اندفاع الولايات المتحدة في نهاية عهد ريغن للتحرك نحو التسوية الا بسبب اندلاع الانتفاضة الجبارة التي بدأت تهدد الاستقرار في المنطقة. لم يكن الخوف الأميركي مرتبطاً بما يجري على الارض داخل

الاراضي الفلسطينية سواء من سياسة تكسير العظام او القتل والاعتقال والهدم والتهجير والإبعاد، وانما كان الخشية من انتقال روح الإنتفاضة لتؤثر على الدول العربية التي ترتبط مصالح اميركا بالاستقرار فيها، وخاصة الدول النفطية "فالولايات المتحدة لم تكن مهتمة ابدا بايجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني - العربي - الاسرائيلي بمعنى التسوية الشاملة التي يمكن ان تكون عادلة ومتوازنة لكل الاطراف". ( شيريل روبنبرغ، الحوار الأميركي ـ منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة دراسات عربية، عدد خريف 1989، كراس خاص ).

هكذا عبرت شيريل روبنبرغ في دراستها حول الحوار الأميركي ـ الفلسطيني، حيث تستطرد قائلة "ولكنها قانعة بالسماح لاسرائيل أن تهيمن عسكرياً وتفرض الاستقرار على المنطقة". وتشير في موقع آخر:

"من المهم أن نميز بين السلام والاستقرار. اذ يمكن ان يعرف الاستقرار بأنه أي هيكل للسلطة يحافظ على الأمر الواقع المفضل للمصالح الأميركية والذي يفرض أو يحافظ عليه بالقوة. اما بقوة محلية او بقوة عدة دول، ويتجنب الإ ضطرابات. اما السلام فيشمل حل النزاع بطريقة عادلة ومتوازنة لكل الأطراف. وبذلك يعطي لكل الأطراف مصلحة بالحفاظ عليه بدون الحاجة لأن يلجأ احدها الى القوة، والواقع ان السلام يمثل الحل الذي لا يفرض بالقوة".

هذا السلام هو ما نطلق عليه سلام الشجعان. السلام المتكافئ، اما أميركا فهي لا تسعى لتحقيق السلام، خاصة وأنها تصر على التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي على كل دولة عربية على حدة، وعلى الدول العربية مجتمعة. فقد عبر برنامج الحزب الجمهوري دائما عن مواصلة الحفاظ على تفوق اسرائيل النوعي على أي من خصومها، أو تحالف خصومها، ومواصلة العلاقة الاستراتيجية مع اسرائيل باتخاذ المزيد من الخطوات المحددة لتقوية تأسيس العلاقة بما فيها معارضة خلق دولة فلسطينية مستقلة.

اما الحزب الديمقراطي فيؤكد دائما على الحفاظ على العلاقة الخاصة مع اسرائيل القائمة على القيم المشتركة المتبادلة والمصالح الاستراتيجية، ويتعهد بتعزيز عملية السلام من خلال المفاوضات التي عقدت بين اسرائيل وجيرانها وفق اتفاقات كامب ديفيد. والإشارة الى كامب ديفيد تعني بالخصوص الموقف الرسمي لسلام الحزب الديمقراطي الذي يرفض حق تقرير المصير والدولة المستقلة ويتجمد عند الحكم الذاتي.

ومع تطور المواقف تجاه عملية التسوية بعد العدوان الأميركي على العراق عام 1991 ومشاركة دول عربية الى جانب اميركا، بدأت الادارة الأميركية تشعر بضعف الموقف الفلسطيني. فقد جاء في تقييم الموقف الفلسطيني في تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان "متابعة السلام لعام 1992" ما نصه "ان اختبار الحكم الذاتي يجب أن يمر بالفلسطينيين اولاً. انهم الطرف الأضعف والطرف الأبعد عن طموحاته المبدئية، والأكثر معاناة من الوضع الراهن. أنهم يترنحون تحت وطأة التوتر المزدوج الناجم عن الانتفاضة وحرب الخليج. ويبدو أنهم الأكثر استفادة من الحكم الذاتي والأكثر خسارة في حال فشل المفاوضات".

هذا الشعور كان لا يزال يساور الادارة الأميركية خاصة صهاينة الادارة الذين دفعوا نتنياهو الى التشبث بمواقفه تحت عنوان تخفيض التطلعات الفلسطينية، حيث ليس امام الفلسطينيين سوى الخضوع. وعلى الرغم من التجربة القاسية التي اسقطت هذا الشعار بعد هبة الأقصى، حيث رفض الشعب الفلسطيني الإنصياع، إلا أن ما تبع ذلك من حالة الإستقرار في ظل المفاوضات الزائفة شجعت نتنياهو على العودة للتمسك بهذه السياسة.

حين ينطلق الكونغرس في تحديد سياسته تجاه الدولة الفلسطينية في هذه الظروف، فإن التزامه

بالسياسة التي يخطط لها اللوبي الصهيوني في اميركا واضح كالشمس. تلك السياسية التي تعبر عنها تقارير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والتي كان آخرها تحت عنوان "البناء من أجل الأمن والسلام في المشرق الاوسط" المصادر عام 1997 حيث طالب الادارة الأميركية بالتأكيد على "التكامل لترتيبات الحل النهائي بتشجيع الطرفين بعدم البدء في اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تجحف بنتائج مفاوضات الحل النهائي. وعلى الولايات المتحدة ان تحذر من أي اعلان عن دولة من قبل السلطة الفلسطينية أو اية جهود من قبل السلطة الفلسطينية لممارسة نشاطات سياسية في القدس وأية تهديدات من قبل السلطة الفلسطينية بالعودة الى المواجهة والعنف اذا لم يتم تحقيق الحل النهائي المفضل لديهم".

هكذا بوضوح وصراحة يبدو الموقف الأميركي الذي يترك زمام المبادرة كاملاً في يد اسرائيل، فهي التي تستطيع أن تفرض الحل النهائي الذي تريد دون أن يحق للشعب الفلسطيني حتى العودة للمواجهة من أجل تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

في طريقه الى واشنطن التقى الأخ ابو عمار في مدريد مع دينس روس الذي كان قادماً لممارسة ضغوط على الجانب الأوروبي في مواجهة التوجه الفلسطيني بإعلان تجسيد الإستقلال في الرابع من ايار/ مايو، أو الحصول على ضمانات مقابل التأجيل. وقد تحدث روس بالمكشوف عن حقيقة الموقف الأميركي الصهيوني المتمثل بالنقاط التالية:

1. انتم قمتم بالتهديد بإعلان الدولة. واذا اردتم التراجع عن قراركم فلا تطلبوا أي مكافأة على هذا التراجع. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الإيباك (اللوبي الصهيوني).
2. الولايات المتحدة ضد إعلان الإستقلال وتعتبره عملية من جانب واحد وهي خرق للإتفاقيات ومدمرة لعملية السلام.
3. اميركا غير قادرة على مساعدتكم في أي موقف ولا تستطيع تغيير موقفها من حق تقرير المصير، ولا يمكن أن يصدر رسمياً اكثر مما قاله الرئيس كلينتون في قطاع غزة.
4. نحن ضد الأعمال احادية الجانب جميعها ومن الطرفين. نحن ضد اعلان الدولة. ونحن ضد الاستيطان.
5. تاريخ 4/5 هو مثل غيره من التواريخ. وكما كانت خلال المسيرة منذ البداية، ليس هنالك تواريخ مقدسة.

وفي واشنطن التقى الاخ ابو عمار والوفد المرافق بالسيدة مادلين اولبرايت في بيتها وبحضور دينس روس، وتم طرح موضوع تأجيل الاعلان في حال الحصول على ضمانات تؤكد:

1. تنفيذ الاتفاقيات من الجانب الاسرائيلي.
2. رفض الإستيطان والاشارة اليه باعتباره مدمر لعملية السلام.
3. التحضير لقمة ثلاثية تضم كلينتون والأخ أبو عمار ورئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب. تكون القمة في الخريف قبل نهاية العام. على مستوى لقاء نهر الواي لتقييم أين وصلت المفاوضات، ومن ثم تحريك موضوع الدولة وحق تقرير المصير.
4. الصيغة المقترحة في رسالة الرئيس كلينتون تنص على "حق الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم كشعب حر على ارضه".

وقد عبرت (الحقيبة) العدد 39 عن الإنطباع العام من المحادثات التي جرت في واشنطن على النحو

التالي:

1. الولايات المتحدة لا تعترض، على حق اوروبا في تقديم شيء أكثر مما تستطيع هي تقديمه، بصورة علنية في الوقت الراهن، والمقصود بذلك اعلان برلين. وكان هناك تنسيق اميركي اوروبي، حول هذه المسألة.
2. سوف توجه الولايات المتحدة لنا رسالة ضمانات، تؤكد فيها التزام اسرائيل بالإتفاقات حتى بعد 4 ايار/مايو. كما تتضمن الرسالة تأكيداً على تنفيذ اتفاقية واي ريفر، ووقف الإستيطان، وإجراء المفاوضات للتوصل الى الحل النهائي بما لا يتأخر عن سنة.
3. ستدعو الولايات المتحدة الى عقد قمة ثلاثية فلسطينية اسرائيلية - اميركية بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية، والى عقد لقاءات مكثفة على غرار محادثات واي ريفر. بهدف تسريع التوصل الى الحل النهائي.
4. الموقف الأميركي المعلن حتى الآن، هو انهم مع حقنا في تقرير مستقبلنا كشعب حر على ارضه. وهم استعدوا بعد الانتخابات الاسرائيلية، لتطوير موقفهم من اعلان حق تقرير المصير. والمحادثات الجارية معهم، تستهدف تطوير غزة بصدد هذا الموضوع.
5. يعلقون أهمية قصوى على الانتخابات الاسرائيلية، ويرونها مفصلاً حاسماً، والإعتقاد السائد لديهم، أنه اياً تكن نتيجة الإنتخابات، فسوف يسفر ذلك عن حكومة عريضة "ائتلافه".
6. وهم ليسو مع الاعلان عن اقامة الدولة يوم 4 ايار/مايو، ولكن بالمقابل ثمة التزام بتطوير الموقف الأميركي بعد الانتخابات في اسرائيل، والتقدير أنهم سيوضحون موقفهم من جميع القضايا المطروحة في رسالة الضمانات".

## مسيرة بلا سلام (8)

- في رسالة تعاطف بعثها للرئيس الفلسطيني عشية انعقاد المجلس المركزي
- كلينتون أكد التزامه بالشراكة الأميركية ـالفلسطينية فأجل عرفات اعلان تجسيد الدولة
- تعهد بالعمل على ترتيب اجتماع فلسطيني ـ اسرائيلي خلال ستة أشهر للمساعدة في التوصل إلى الاتفاق النهائي
- الإتحاد الأوروبي أكد حق الفلسطينيين غير القابل للنقض في اعلان قيام دولتهم وطلب تأجيل ذلك البيان الأوروبي أكد عدم شرعية احتلال اسرائيل لشطري القدس..الغربي عام 1948 والشرقي عام 1967
- المجلس المركزي قرر البقاء في حالة انعقاد وشكل لجانا لمتابعة الموقف لكنه أنهى انعقاده ولم تجتمع اللجان
- الموقف الفلسطيني ساهم في اسقاط نتنياهو وانجاح باراك الذي بادر لنزع قناع التطرف عن وجهه

الانتخابي

لقد لعبت رسالة الرئيس كلنتون التي وصلت للاخ ابو عمار عشية انعقاد المجلس المركزي دورا هاما في توجيه النقاش نحو الخروج من مأزق عدم الإعلان عن التجسيد. وفي نفس الوقت عدم الوقوع في فخ تمديد المرحلة الإنتقالية والحكم الذاتي الذي كان يواجه معارضة شديدة في المجلس.

قد تضمنت الرسالة تعاطفا مع تطلعات الشعب الفلسطيني ولكنها ربطت ذلك بضرورة استمرار ومواصلة المفاوضات حول التسوية الدائمة "كما هو متفق عليه بين الأطراف في وثيقة اعلان المبادئ. فإن هذه المفاوضات ستغطي القضايا العالقة بما في ذلك القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين الى جانب قضايا ذات اهتمام مشترك. ومع اقتراب الرابع من ايار/مايو ادرك أنك تواجه ضغوط أو تحديات كبيرة في محاولة لتجسيد التطلعات الفلسطينية والحفاظ على الأمل بالسلام. وفي محاولا تك مواجهة هذه التحديات ادعوك الى مواصلة الإعتماد على المسيرة السلمية كطريق لتحقيق تطلعات شعبك.

حقا، إن المفاوضات هي الطريق الواقعية الوحيدة لتجسيد هذه التطلعات، وفي هذا الصدد، ومثلما قلت في غزة، فإننا نؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني في أن يقرر مستقبله على ارضه ومثلما قلت في غزة، أنا مؤمن بأن الفلسطينيين يجب أن يعيشوا احرار اليوم وغدا والى الأبد. وبالنظر الى أهمية احلال سلام عادل وشامل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنه من المهم اعادة اطلاق المفاوضات مجددا وبالسرعة الممكنة، وعشية الرابع من ايار/مايو تاريخ انتهاء الخمس سنوات في المرحلة الإنتقالية ونهاية المفاوضات حول التسوية الدائمة - اريد ان اذكر عدة خطوات هامة اتخذناها لها علاقة بمسعى السلام الاسرائيلي - الفلسطيني. دعت الولايات المتحدة الطرفين لمواصلة اتباع مرجعية السلام كما حددت في مدريد واوسلو.

ان هدف المفاوضات هو تنفيذ قراري مجلس الأمن 242، 338، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وجميع الاتفاقيات في اطار عملية اوسلو. دعونا الطرفين لمواصلة تنفيذ التزاماتهما وفق الإتفاق الإنتقالي، بما في ذلك تنفيذ كامل وبدون أي تأخير آخر للإتفاق الانتقالي، ومذكرة واي ريفر واستمرار التعاون بين السلطة الفلسطينية وحكومة اسرائيل. وايضا فان الولايات المتحدة تؤمن بأن عملية اوسلو لم تخطط كعملية لا نهاية لها.

لقد دعونا الطرفين للإنخراط في مفاوضات حثيثة حول التسوية الدائمة، ولإعادة تكريس جهودنا مجددا لهدف التوصل الى توقيع اتفاق خلال سنة واحدة. ومن أجل هذا الهدف، وفي جهد متواصل لتسهيل هذه العملية، فإن الولايات المتحدة مستعدة لإطلاق هذه المفاوضات، بعد الانتخابات في اسرائيل وفور تشكيل حكومة اسرائيلية، والمراقبة والاشراف على تقدمها.

والولايات المتحدة مستعدة أيضا، بموافقة الطرفين، على ترتيب اجتماع لهما خلال ستة اشهر من اجل استعراض نتائج جهودهما والمساعدة في التوصل الى اتفاق.

ومن أجل ان تنجح المفاوضات، من الحيوي أن يكون المناخ الذي تجري فيه ذات صدقية وعدل. ان الولايات المتحدة تدرك مدى تأثير النشاطات الاستيطانية ومصادرة الاراضي وهدم البيوت على مسعى التوصل الى السلام الفلسطيني - الاسرائيلي.

وفي هذا المجال، سنواصل العمل بأقصى جهودنا من أجل دفع الطرفين للإمتناع عن اتخاذ خطوات احادية الجانب، أو نشاطات هدفها أن تغير مكانة الضفة الغربية وغزة، أو تحدد سلفا، أو تبطل

قضايا محفوظة للمفاوضات حول التسوية الدائمة. ومع استمرار عملنا المشترك من أجل دفع السلام، فإنني ايضا ملتزم بالإستمرار في تعزيز الشراكة الاميركية - الفلسطينية. ومع استمرار عملنا المشترك من أجل تقوية هذه الشراكة، وبمساعدة اللجنة الثنائية الاميركية - الفلسطينية سنعمل على ازالة العقبات التي تعترض علاقاتنا. ( رسالة الرئيس كلينتون، الحقيبة، العدد 39، 19/4/1999).

## رابعا: الموقف الاوروبي من اعلان تجسيد الدولة

لقد تميز الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية بشكل عام ومن قضية القدس بشكل خاص وذلك من خلال الرسالة التي وجهتها المجموعة الاوروبية في الاول من آذار/ مارس 1999 الى الحكومة الاسرائيلية، والتي أكدت فيها عدم اعترافها بأي شطر من القدس على أنه عاصمة لاسرائيل. جاء هذا الموقف الاوروبي الحازم رداً على محاولة شارون طمس الهوية السياسية للقدس حيث طالب في رسالة وجهها الى السفراء في 15 شباط/فبراير 1999 مقاطعة اللقاءات التي تعقد مع الفلسطينيين في بيت الشرق لتمتد الى المناطق التي لا تسيطر عليها السلطة الوطنية بشكل كامل ( مناطق B). هذا الطلب المستهجن من قبل شارون جعل رد الفعل الاوروبي عليه أكثر استهجاناً. فلم يأت الجواب مجرد رفض لهذا الطلب، وإنما تجاوزه الى الغوص في اعماق مشكلة القدس ومشكلة القضية الفلسطينية ليقذف على سطح الرابع من ايار/مايو موقفاً اوروبياً يعيد القرار 181 الى حدقات العيون السياسية، وهو لا يحمل قضية القدس فحسب، وانما قضية الدولة الفلسطينية المستقلة. الاستحقاق الذي كان موجباً قبل واحد وخمسين عاماً. ويشير بوضوح الى عدم شرعية احتلال القدس، ليس الشرقية فقط والذي تم عام 1967، وانما ايضاً الغربية الذي تم عام 1948. وهو احتلال للقدس من الشرعية الدولية التي اقرتها كياناً منفصلاً عن الدولتين المعنيتين بقرار التقسيم، الدولة العربية والدولة العبرية. ويجدر القول أن هذا الموقف الاوروبي ليس جديداً في نوعه وانما في حدته. فقد سبق للإتحاد الاوروبي أن أعلن مقاطعته للدعوة التي وجهت اليه للمشاركة في الاحتفالات الاسرائيلية بمرور ما ادعوه ثلاثة آلاف سنة على انشاء القدس، الذي تم في ايلول/سبتمبر 1995 واصدر الاتحاد الاوروبي في 11 آب/اغسطس 1995 بياناً جاء فيه ان دول الاتحاد تقاطع الاحتفال لأنه يتجاهل ارتباطات المسلمين والمسيحيين بالقدس. وكما يجحف بالمفاوضات النهائية.

لقد عبر الموقف الاوروبي وتوقيته في خضم الحملة الانتخابية لنتنياهو بأن توظيف القدس في المعركة الانتخابية لن يفيده في شيء.

وقد اتبعت المجموعة الاوروبية ذلك الموقف من القرار 181 واثره على القدس بإعلان برلين الذي يؤكد على وحدة الموقف الاوروبي للمرة الثانية بعد اعلان البندقية الصادر في 13 حزيران/يونيو 1980 على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مضيفاً الى ذلك حق اقامة الدولة المستقلة غير الخاضعة لأي فيتو.

لم يصدر اعلان برلين من فراغ. وعلى الرغم من محاولات دينس روس تخفيض مستوى الالتزام الاوروبي تجاه حق الفلسطينيين في اعلان الدولة غير الخاضع للنقض (الفيتو)، فقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في تمرير صيغة الاعلان ورفع مستوى اصداره ليكون على مستوى رؤساء الدول.

لقد وجد الوفد الفلسطيني في المجموعة الاوروبية انعكاساً لثلاثة مواقف تجاه اعلان الاستقلال انقسمت حولها المجموعة الاوروبية الى ثلاث مجموعات.

**المجموعة الاولى:** بقيادة فرنسا. وهي ترى ان الحق الاستراتيجي لا يجوز أن يفرض عليه أي تقييد تكتيكي. من حقكم اعلان الدولة متى تشاؤون. عندما اعلن شيراك عن الاعتراف المتبادل اياً كان الموعد، كان يؤكد أن الدول الاوروبية ستلحق به.. وانه يضع فرنسا رصيداً في الجيب الفلسطيني

للإعتراف، ومع فرنسا تقف اليونان.. اسبانيا.. (الموقف بدأ يتغير تكتيكياً بعد اعلان نتنياهو عن الانتخابات وحتى لا يساعد ذلك على اعادة انتخابه).

**المجموعة الثانية:** هي المجموعة المناصرة لنا ولحقنا في اعلان الدولة. لكنها قلقة من موضوع التوقيت وكيف توفق بين موقفها مع اعلان الدولة، ولكنها تخشى اعلان الدولة قبل الموعد الذي هو مفيد لنا. من هذه الدول السويد، الدنمارك ولوكسمبرغ.

**المجموعة الثالثة:** وتضم المانيا، هولندا وبريطانيا. موقفها هو الأكثر سلبية. وهي متأثرة بالموقف الأميركي وتخشى أن تعلن تأييدها لإعلان الدولة فتخسر رضا اميركا

الموقف الألماني (فيشر) كان متخوفاً على موقعه في ضوء رؤيته لدور المانيا في المسألة اليهودية. ولذلك فهو يرى أنه لا يجوز اعلان الدولة استراتيجياً الا من خلال موافقة اسرائيل.. لأن ذلك يكون عملا احادي الجانب. أما بعد التفاوض وموافقة اسرائيل، فان المانيا تعترف.

الموقف البريطاني والهولندي كانا مشابهين للموقف الأميركي. ويمكن القول ان البيان الاوروبي جاء محصلة عامة لمواقف الدول مجتمعة وفيما يلي تحليل لهذا الاعلان:

1. الاعلان صدر عن قمة دول الاتحاد وليس عن اجتماع وزراء الخارجية، وهذا يعطي الاعلان أهمية ووزن أكبر. ومن الناحية التاريخية - المبدئية، الاعلان يمثل تصحيحاً للاجحاف التاريخي الذي الحق بالشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور في العام 1917.
2. وفي التوقيت، يمكن الحديث عن استهداف مزدوج لهذا الاعلان. اولاً، للجانب الاسرائيلي، عشية الانتخابات الاسرائيلية، توجه اوروبا رسالة قوية للاسرائيليين مفادها، ان اوروبا تضع ثقلها السياسي، الى جانب حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة لهم ذات سيادة، وان هذا الحق غير قابل للنقض، كما أنه لا يرتبط بالمفاوضات، وهذا الاعلان يرمي الى ايضاح الموقف الاوروبي، من غاية المفاوضات. فإذا كانت حكومة اسرائيل اليمينية تنكرت لعملية السلام، فإن الاوروبيين يشهرون سلاح الموقف، بالتأكيد على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة.

   اما الشق الثاني من الرسالة وهو موجه لنا، فان اوروبا تريد أن تبعث رسالة مطمئنة لمساعدتنا على تجاوز موعد 4 ايار/مايو، وهي مقاربته للهدف الاستراتيجي الذي نسعى الى تحقيقه، من المفاوضات وتقرن هذا الموقف، بمطالبتنا تأجيل الاعلان عن اقامة الدولة في هذا الموعد. أي بعبارة اخرى، اعلان تأكيد حقنا في اقامة الدولة، مقابل تأجيلنا اعلان الدولة في الموعد المذكور.
3. وفي الاعلان الاوروبي، "ان حق تقرير المصير الدائم وغير المشروط، بما في ذلك خيار الدولة"، غير مرتبط بأي فيتو. أو بنهاية المفاوضات". ومعنى ذلك، انه ليس لاسرائيل، حق الفيتو على قيام الدولة الفلسطينية، وهي كخيار غير خاضع للمفاوضات.
4. يطالب الاعلان الطرف الاسرائيلي بالإلتزام بجميع الاتفاقات الموقعة، بما يتوافق وقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، ويدعو كذلك الى تمديد المرحلة الانتقالية، على قاعدة هذا الالتزام.
5. يدعو الى التوصل لاتفاق على الحل النهائي سريعاً، لا يتجاوز السقف الزمني لهذه المفاوضات سنة واحدة، والى وقف الاستيطان الذي يعتبره مخالفة للقانون الدولي.
6. الاعلان بشكله العام جيد بالنسبة لنا، وهو يدعمنا اوروبياً ودولياً، كما انه يشكل نقلة نوعية هامة في الموقف الاوروبي من الإعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو بهذا التحول يفتح الطريق امام رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في بلدانها، ولرفع مستوى تمثيلها هي ايضاً لدى الدولة الفلسطينية،

بعد اعلانها.

7. الاعلان يعني انتقال الموقف الأوروبي من التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته. وهذا التأكيد يضيف وزناً اساسياً، على مستوى القرار الدولي. لهدف اقامة الدولة، مما يعني أن هذا الهدف اصبح يمتلك قوة قرار في التوازن العالمي.
8. والاعلان ينطوي على انذار واضح لاسرائيل، في فقرته السادسة، وذلك باشتراط قيام الدولة الفلسطينية، لضمان الأمن لاسرائيل، والقبول بها كشريك متساو في المنطقة."ان دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية وقابلة للحياة، هي الضمانة الاساسية لأمن اسرائيل والقبول بها كشريك في المنطقة". أي انهم يقولون لاسرائيل بوضوح، إن ضمانة امنها الوحيد، وشرط القبول بها، هو تسريعها في انجاز المفاوضات، لتحقيق هذا الهدف منها، وهو اقامة الدولة الفلسطينية، والا فانها تجازف بالتضحية بفقدان الأمن، والقبول بها، ومن المهم جداً ان يصدر هذا الاشتراط عن كتلة سياسية لها وزنها كأوروبا.
9. تؤكد دول الاتحاد في بيانها، الاعتراف بالدولة، في "السياق المستحق والمقرر".

## خامسا: الموقف الفلسطيني من اعلان تجسيد الدولة

من تكتيك الرابع من ايار/مايو 1999 الى استراتيجية الثالث عشر من ايلول/سبتمبر 2000 لعبت رسالة الرئيس كلينتون الى الاخ ابو عمار دورها في تخفيف حدة التمسك بإعلان قرار تجسيد مبادئ الاستقلال في الرابع من ايار/مايو 1999 وقد ساهم البيان الاوروبي، (بيان برلين) ، الذي حظي في المجلس المركزي بتقدير كبير، في تخفيف حدة التمسك والدفع نحو البحث عن خروج من مأزق الالتزام بعدم الاعلان، وفي نفس الوقت عدم تمديد مرحلة الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية التي وجدت معارضة شديدة في المجلس. وكان لا بد من قرار يغلب الموقف الاستراتيجي (حق الاستقلال) على الموقف التكتيكي (توقيت الاعلان).

ان الاجماع الذي خرج به المجلس المركزي على اهمية الوحدة الوطنية، رغم تحفظ بعض الفصائل على تأجيل اتخاذ القرار بتجسيد الاستقلال لما بعد الانتخابات الاسرائيلية، فانها جميعها اكدت على اهمية الاستمرار في الحوار والمشاركة في اللجان المنبثقة عن المجلس المركزي، والتي لابد لها أن تكون في عملها الدؤوب على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس المركزي نفسه. فالمجلس المركزي المعبر عن المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، التي تشكل الحكومة المركزية للشعب الفلسطيني، يشكلان معا التعبير القانوني الذي يملا أي فراغ ناتج عن نهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق في الرابع من ايار/مايو. ومع ان بيان المجلس المركزي كان حريصا على التأكيد على استمرار عملية السلام، لكنه اعتمد على الاشارة الى المرجعية التي على اساسها ينطلق التقدم باتجاهين، اولهما باتجاه تجسيد الاستقلال وممارسة الخطوات السيادية، وثانيهما المطالبة بكل الاستحقاقات التي فرضتها المرحلة الانتقالية المنتهية. ويكون لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية دورها في تشكيل المرجعية الجديدة للعلاقات المستقبلية. فالاشارة الى القرار 181 والقرار 194، اللذين لم يذكرا في اتفاق اوسلو، وغيرهما من القرارات ذات العلاقة بالقدس وبالاستيطان، تؤكد ان استمرار مسيرة السلام على أسس جديدة ينسجم مع كل قرارات الشرعية الدولية. وتمارسها من الجانب الفلسطيني الشخصية الوطنية المستقلة ذات السيادة، المثلة بالدولة التي يقوم مقامها خلال هذا الشهر. المجلس المركزي في دورته المفتوحة، واللجنة التنفيذية التي تحتاج الى تفعيل حقيقي، وتفرغ لمتابعة مهمات المرحلة الراهنة والاشراف على اعمال الوزارات وكل المؤسسات القائمة التي تشكل القاعدة الاساسية لمؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة وان التمديد

للمرحلة الانتقالية التي كان المجلس مطالبا بها، ولمدة تصل الى عام كامل، تحولت الى تمديد لاجتماعات المجلس لمواجهة الأزمة الراهنة.

وفي نهاية الجلسات التي عقدها المجلس على مدى ثلاثة ايام قرر ما يلي:

- اولا: اعتبار اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مفتوحة على ان يعود الى الانعقاد في جلسة عامة خلال شهر حزيران/يونيو القادم.
- ثانيا: المضي قدما في اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها، وتكريس سيادتها، من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة. وفي هذا الصدد يرحب المجلس باستجابة الامين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد للطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور.
- ثالثا: يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.
- رابعا: يؤكد المجلس على الأهمية المركزية لمدينة القدس، وعلى ان جميع الاجراءات والترتيبات التي قامت وتقوم بها اسرائيل كقوة احتلال في القدس وغيرها، هي اجراءات لاغية وباطلة وغير شرعية، ويجب التوقف عنها والتراجع عن نتائجها. وفي هذا المجال يؤكد المجلس على قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ويقدر عاليا موقف الاتحاد الاوروبي الأخير حول القدس. ويثمن كذلك المواقف الثابتة للدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز تجاه القدس.
- خامسا: يدعو المجلس قوى شعبنا الى التصدي بجميع الطاقات الوطنية لسياسة الاستيطان وسلب الاراضي وهدم البيوت والطرق الالتفافية واعمال التهويد العنصرية الجارية في القدس وجميع الاراضي الفلسطينية، ويؤكد المجلس استنادا للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عدم شرعيته وبطلان هذه السياسات والممارسات العدوانية، ويكلف المجلس اللجنة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الخطر، وفي هذا السياق يرحب المجلس بعقد مؤتمر الاطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في 15/7/1999 ويدعوه الى اتخاذ الاجراءات المقرة في الاتفاقية لإلزام اسرائيل بتنفيذها على الارض الفلسطينية المحتلة.
- سادسا: يحي المجلس صمود اسرانا ومعتقلينا الأبطال في سجون الإحتلال، ويؤكد التصميم على اطلاق سراحهم، وانهاء معاناتهم.
- سابعا: يؤكد المجلس على ضرورة تعزيز مسيرة بناء الوطن وتكريس سلطة القانون والممارسة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

على الرغم من جدية القرارات التي اتخذها المجلس المركزي، فإن سقوط نتنياهو في الانتخابات قد شكل ارتياحا عاما في الوسط الفلسطيني والعربي. وقد اثنى الكثيرون على الموقف الفلسطيني الحكيم الذي ساهم في عملية اسقاط نتنياهو. ولكن ذلك الارتياح لم يعمر طويلا. فقد ظهر باراك على حقيقته متواطئا مع نتنياهو المهزوم الذي بدأ بحملة استيطانية شرسة تفرض على ارض الواقع ذاتها بما ينسجم مع الموقف الايديولوجي لنتنياهو. كان صمت باراك مقترنا بتطلع خبيث يستطيع من خلاله تثبيت الواقع الاستيطاني ما قبل الانتخابات وكأنه شرعي، والاستعداد لوقف الاستيطان وازالة ما هو غير شرعي. وفي غمرة انتظار تشكيل حكومة باراك مر شهر حزيران/يونيو بكامله دون أن يعقد المجلس

المركزي. ولم تتشكل اللجان المنبثقة عنه. وقد غابت الجدية والفعالية التي اقترنت بقرار تمديد اجتماع المجلس واعتباره في جلسة مفتوحة، حيث أن هذه الصيغة من شأنها ان تشكل طوق الامان للشرعية الفلسطينية، فهي تمنع الفراغ القانوني، لأن المجلس المركزي في حال انعقاده يمثل المجلس الوطني الذي هو اعلى سلطة في الشعب الفلسطيني. ان المجلس المركزي واللجان المنبثقة عنه يشكلان عمليا المركز الأساسي للقرار الفلسطيني جنبنا الى جنب مع اللجنة التنفيذية التي هي الحكومة المركزية للشعب الفلسطيني. وحيث أن المجلس المركزي لم يتخذ قرارا بتمديد المرحلة الانتقالية فإن تفعيل هذه اللجان يصبح ضرورة حتمية للحفاظ على الوحدة الوطنية والموقف السياسي الموحد وتجاوز المؤامرات التي تستهدف طمس الحلم الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

ومع تشكيل حكومة باراك وبداية مسلسل المماطلات، غاب المجلس المركزي وقراراته عن الوجود. وبدأت سلسلة التراجعات تفرض نفسها بعد ان تنكر باراك لمذكرة نهر الواي التي كان يؤيدها في حملته الانتخابية. وقد فرض على الموقف الفلسطيني العودة الى وضع مذكرة جديدة في شرم الشيخ تهدف الى التوصل لاتفاقية اطار حول مسائل الوضع النهائي خلال عام. وقد لعبت اميركا دورا واضحا في الضغط بهذا الاتجاه الذي حاول به باراك ان يفرض مرجعية جديدة مستهدفا الالتفاف حول تنفيذ المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار التي تشكل اهم مرحلة تتعلق بالارض. وقد نصت مذكرة شرم الشيخ الموقعة في الرابع من ايلول/سبتمبر عام 1999 في بعض بنودها على ما يلي:

## 1- مفاوضات الوضع النهائي:

- في سياق تنفيذ الاتفاقات السابقة سيستأنف الجانبان مفاوضات الوضع النهائي بشكل مكثف، وسيبذلان كل جهد مستطاع للتوصل الى هدفهما المشترك، باتفاق سلام نهائي على اساس جدول الاعمال المتفق عليه، القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وقضايا اخرى ذات اهتمام مشترك.
- يعيد الجانبان تأكيد فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود الى تنفيذ قراري مجلس الأمن الدوليين "242" و "338".
- سيبذل الجانبان جهودا حثيثة للتوصل الى اتفاق اطار حول كافة مسائل مفاوضات
- الوضع النهائي خلال خمسة اشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.
- سيتوصل الجانبان الى اتفاق شامل حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال عام من استئناف مفاوضات الوضع النهائي"(مذكرة شرم الشيخ).

اما المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار فقد اشارت المذكرة في الفقرة الرابعة تحت عنوان اللجان، بند (أ) بأنه (ستبدأ لجنة المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار اعمالها بما لا يتعدى 13 ايلول/سبتمبر 1999).

لقد فرضت مذكرة شرم الشيخ التمديد الواقعي للمرحلة الانتقالية. وكما أن الفقرة العاشرة من نصوص المذكرة قد وضعت لتحمل التفسير الاسرائيلي بعدم جواز اعلان تجسيد الدولة باعتبارها خطوة من جانب واحد. وهي مأخوذة من نصوص مذكرة نهر الواي وتنص كما يلي:

"اقرارا منهما بخلق اجواء ايجابية للمفاوضات، سيمتنع الجانبان عن اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا الى الاتفاق الانتقالي".

كان اكثر ما يخشاه الجانب الفلسطيني هو محاولة باراك دمج مرحلة اعادة الانتشار الثالثة

بقضايا الوضع النهائي. وعلى الرغم من خلو مذكرة شرم الشيخ من أي نص يحول دون ذلك فقد اكتفى الموقف الفلسطيني برسالة الضمانات الاميركية التي وجهتها السيدة مادلين اولبرايت للاخ ابو عمار والتي جاء فيها في هذا الشأن:

"يمكنك أن تكون على ثقة، أننا سنواصل الحفاظ على مواقفنا، وسياستنا، التي تم التعبير لك عنها، لدى التوصل الى مذكرة واي ريفر، كما هو الامر للمواقف التي تم التعبير عنها، في رسالة الرئيس بيل كلينتون المؤرخة في 26 نيسان/ابريل 1999.

فيما يتعلق بالمذكرة فانني اود ان انقل التالي:

- اولا: نحن نفهم بأن تطبيق الالتزامات العامة المنبثقة من المذكرة، سوف يستمر كما تم الاتفاق عليه، ووفق ما هو محدد، بغض النظر عن التطورات في المفاوضات ذات العلاقة بقضايا الحل النهائي.

وفي هذا الصدد فلقد علمنا ايضا من رئيس الوزراء باراك، بأن اسرائيل ستطبق اعادة الانتشار اللاحقة المنصوص عليها في المادة 2 ج من المذكرة، حتى لو لم تتوصل الاطراف لاتفاق الاطار المنصوص عليه في المادة 1 ج في الموعد المحدد.

- ثانيا: لقد اكد لنا رئيس الوزراء باراك، انه لن يدخر جهدا لتحقيق اتفاق حول الوضع الدائم خلال عام. نحن نفهم انك ايضا سوف لن تدخر جهدا للتوصل الى اتفاق.

بينا نحن ايضا، ان نقوم بكل ما هو بامكاننا، لتسهيل تحقيق اتفاق الحل الدائم خلال الفترة المنصوص عليها بالمذكرة (13 ايلول/سبتمبر 2000).

- ثالثا: نحن نفهم ان لغة المادة العاشرة من الاتفاقية، قد اخذت مباشرة من مذكرة واي ريفر في البند المعنون بالاجراءات الاحادية. في هذا الصدد لاحظنا بأن الاسرائيليين والفلسطينيين قد الزموا انفسهم باستخدام المفاوضات لحل القضايا العالقة والتوصل الى اتفاق حل دائم وشامل خلال عام واحد.

لأجل انجاح هذه المفاوضات على هذا الأساس المتسارع فإنه من الضروري خلق الأجواء المناسبة، وفي هذا الصدد، لأجل مضي المفاوضات بإيمان جيد، فإن أيا من الطرفين سوف لن يقوم باجراءات احادية من شأنها ان تقوض هذه الاجواء.

- رابعا: نحن نتفهم قلقكم من النشاط الاستيطاني، وكما كتب لك الرئيس كلينتون في السابق فان الولايات المتحدة تعلم الى أي مدى كان النشاط الاستيطاني مدمرا للسلام الفلسطيني-الاسرائيلي.

# مسيرة بلا سلام (9)

# بحجة غياب البديل..!

- بيريس وبيلين وقعا اتفاقات مع أبو مازن وأبو علاء ثم عمدا للإبتزاز
- بيريس حاول مع روس اقتطاع 8 ملايين دولار من الدعم الأميركي للسلطة لتمويل برامج التطبيع
- المسيرات الجماهيرية هتفت "لا أمن مع الاستيطان" بعد تغليب الإسرائيليين للإستيطان على السلام
- السلطة تطالب بوقف الإستيطان وتعجز عن توفير فرص عمل للفلسطينيين خارج بناء المستوطنات
- المجلس المركزي قرر منذ 1999 اجراء انتخابات بلدية وقروية وللإتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية

اما الموقف الاوروبي فقد عبرت عنه رسالة الضمانات التي وجهها في الرابع من ايلول/سبتمبر 1999، وزير الخارجية الفنلندية بوصفه رئيسا للمجموعة الاوروبية والتي جاء فيها ما نصه:

"فيما يتعلق بهذه المذكرة فإن الاتحاد الاوروبي يود أن ينقل اليك فهمه لبعض القضايا:

ان الاتحاد يعبر هنا عن اقتناعه بأن تطبيق القضايا العالقة المنبثقة عن المذكرة سوف يتواصل كما تم الاتفاق عليه، ووفق الجدول المحدد بغض النظر عن التطورات في المفاوضات المتعلقة بالحل الدائم.

- يستذكر الاتحاد الاوروبي ايضا اعلان برلين الصادر عن المجلس الاوروبي في الرابع والعشرين من اذار/مارس، والذي اعاد التأكيد فيه على حق الفلسطينيين القاطع بتقرير المصير، بما في ذلك خيار الدولة. ويناشد الاطراف للعمل بإيمان جيد من أجل حل متفاوض عليه عى اساس الاتفاقات القائمة. إن الاتحاد يؤمن بأنه من الممكن اجمال مفاوضات الحل الدائم خلال الفترة المنصوص عليها وهي فترة عام واحد.
- جدد الاتحاد الاوروبي دعوته لكلا الطرفين للإمتناع عن اتخاذ خطوات تحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الحل الدائم، وعن أي نشاط يخالف القانون الدولي بما يشمل جميع الانشطة الاستيطانية، والى محاربة التحريض والعنف.
- يعيد الاتحاد الاوروبي التأكيد لكم على التزامه السياسي الكامل لتسهيل تطبيق مذكرة شرم الشيخ بالتوازي مع الخطوط التي تم التعبير عنها في هذه الرسالة.

ودعني اؤكد لك ثانية دعم الاتحاد الكامل للمسيرة السلمية).

ودخل الموقف الفلسطيني في متاهات المماطلة مع حكومة باراك. وقد انعكست هذه المماطلة سلبيا على الساحة الفلسطينية، فبدلا من أن تكون دافعا لتفعيل المجلس المركزي ولجانه فإنها استبدلت تمديد اجتماعات المجلس المركزي بتمديد المرحلة الانتقالية ولم يتم الدعوة الى انعقاد المجلس الا بعد سبعة اشهر

من الموعد الذي تقرر في المجلس وهو شهر حزيران/يونيو 1999 كانت دعوة المجلس في 3 شباط/فبراير 2000 وقد تميز هذا المجلس بمشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبذلك تكون جميع الفصائل، الفلسطينية الولاء والانتماء والمنضوية في اطار منظمة التحرير قد شاركت بشكل فاعل.

لقد شكل اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني ارتياحا عاما في اوساط الشعب الفلسطيني، ليس بسبب ما تحقق من حضور فاعل للفصائل المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، وانما بسبب مضمون قراراته التي يمكن ترتيبها حسب اهميتها على الشكل التالي:

## اولا: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

جاء في بيان المجلس المركزي تحت عنوان فرعي/سادسا: تفعيل مؤسسات منظمة التحرير البند (ج) ما يلي:

"يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تفعيل وتطوير ادائها والالتزام بدورية اجتماعاتها وفقا للائحتها الداخلية، والقيام بمسؤوليتها كمرجعية للسلطة الوطنية ومسؤوليتها عن متابعة اعمالها".

لقد كان النص واضحا حيث يحمل نقدا للمرحلة السابقة التي تم فيها تغييب اللجنة التنفيذية كمؤسسة فاعلة. والمطالبة بالتفعيل والتطوير واحترام قرارات المجلس و التعامل معها بجدية، خاصة وان الاجتماعات الاسبوعية الموسعة للقيادة الفلسطينية تسير على ما يرام.. وتشير الى غياب الموانع التي تحول دون اجتماع اللجنة التنفيذية. إن المطالبة بتفعيل اللجنة التنفيذية ليست قضية شكلية. انها تعني المطالبة بتفعيل العقل المسؤول المباشر عن كل ما يجري في الساحة الفلسطينية من نشاطات داخل الوطن وفي الشتات باعتبارها الحكومة المركزية للشعب الفلسطيني. وتغييب اجتماعاتها يؤدي إلى تغييب الترابط الضروري بين شعبنا في الوطن وفي الشتات. ومن منطلق تفعيل اللجنة التنفيذية ندخل إلى القضية الثانية الهامة في قرارات المجلس المركزي.

## ثانيا: اللجنة الوطنية العليا للاشراف على المفاوضات

جاء في بيان المجلس المركزي تحت عنوان فرعي / رابعا: لجنة وطنية عليا للا شراف على المفاوضات ما نصه:

"ان المجلس المركزي وانطلا قا من اهمية مشاركة كافة الفصائل والقوى فيه لتعزيز الاداء التفاوضي. وصولا إلى انجاز مهامنا الوطنية في السيادة والاستقلال، يقرر تكليف اللجنة التنفيذية بتعزيز اللجنة الوطنية العليا للاشراف على سير المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية على ان تباشر اللجنة عملها على الفور".

ان الفورية كانت موجهة اساسا لتفعيل دور اللجنة التنفيذية التي هي مكلفة من المجلس المركزي بتعزيز اللجنة الوطنية العليا للإ شراف. ونحن ندرك أن الفصائل التي شاركت في المجلس المركزي وساهمت في وضع القرارات ولها مندوبين داخل اللجنة التنفيذية يبررون بأنهم لا يتحملون أية مسؤولية عن غياب دور اللجنة التنفيذية او اللجنة الوطنية العليا للاشراف، ولا بد من تدارك هذا الخلل والدعوة السريعة لاجتماع اللجنة التنفيذية لتقرر اول ما تقرر تعزيز اللجنة الوطنية العليا للاشراف على سير المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، خاصة وهي في حالة جمود وتوقف حتى تكون المشاركة في الخروج من المأزق التفاوضي مسؤولية جميع القوى وليس جهة واحدة أو اكثر. ونحن ندرك أن وجود اللجنة الوطنية

العليا للاشراف ستفرض حالة وحدانية الخط التفاوضي والاستراتيجية التفاوضية بعيدا عن حالة الفوضى الراهنة في الاتصالات المختلفة السرية منها والعلنية بحيث اصبحت المطالبة بالتنسيق بين المسارات الفلسطينية الاسرائيلية المتعددة ضرورة مسبقة للتنسيق بين المسار الفلسطيني والسوري في هذه المرحلة.

## ثالثا: تعزيز البناء الوطني

نصت الفقرة تاسعا من بيان المجلس المركزي على ما يلي "ان المجلس المركزي يؤكد على ان الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات هو خيار الشعب الفلسطيني لبناء سلطته الوطنية ودولته المستقلة. وانطلاقا من هذه القاعدة فإن المجلس المركزي يدعو اللجنة التنفيذية، والسلطة الوطنية إلى تعزيز الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام استقلالية القضاء. وتطور الجهاز القضائي وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وصون الحريات العامة للمواطنين وأجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية بما يعزز المسؤولية الوطنية والحياة الديمقراطية".

لقد اشتمل هذا النص على مجموعة قضايا هامة تحتاج الى تفعيل من أجل التفعيل. بعضها آني يتطلب اجراءات سريعة للمضي قدما في تجسيد الاستقلال الوطني بالممارسة العملية لتفعيل الديمقراطية الشعبية من خلال اجراء الانتخابات للمجالس البلدية والقروية. وبعضها يحتاج الى تراكم من أجل الفصل الحقيقي بين السلطات وتعزيز سلطة القضاء. ولكن الموضوع الآني هو موضوع الحريات العامة للمواطنين والذي يتطلب سياسة آنية وفاعلة بحيث لا تتناقض ردود فعل الاجهزة الامنية للسلطة الوطنية مع القرارات التي تتخذها المؤسسات التشريعية للشعب الفلسطيني.

## رابعا: تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة هذا العام

كانت هذه هي الفقرة الاولى في قرارات المجلس حيث نصت:

"يؤكد المجلس المركزي مجددا على أن دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، هي الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وعلى اساس قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1947، وتجسيدا لاعلان الاستقلال لعام 1988، فان المجلس المركزي يؤكد على ضرورة اعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال هذا العام. وعلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات والاجراءات والاتصالات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك، ويكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بمتابعة واستكمال اعمال اللجان التي شكلها المجلس بما فيها لجنة الدستور، ولجان خطط البناء السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي واعداد التشريعات اللازمة".

إن هذا التأكيد على تجسيد السيادة هذا العام لا يتطلب المزيد من الحديث والصراخ الصاخب الذي لا يصاحبه عمل على الارض انطلاقا من قرار المجلس المركزي في اجتماعه الاخير والذي سبقه، والذي حرص على أن التجسيد يتم من خلال المضي قدما في اجراءات تجسيد السيادة على الارض. وحيث أن كل هذه التفعيلات اللازمة ترتكز على التكليف الصادر من المجلس المركزي للجنة التنفيذية، فإننا نعود الى التأكيد على القضية الاولى وهي تفعيل اللجنة التنفيذية ذاتها وتطوير ادائها.

## خامسا: الاتحادات والمنظمات الشعبية

نصت الفقرة السادسة البند (50) على ما يلي:

"ان المجلس المركزي يدعو جميع الاتحادات والمنظمات الشعبية لعقد مؤتمراتها العامة على اسس مهنية ديمقراطية واعتماد قاعدة التمثيل النسبي التي يقررونها، وبما يضمن تفعيل وتطوير وتوحيد هذه المنظمات والاتحادات في مدة اقصاها النصف الثاني من هذا العام".

ان النص يفتح المجال الزمني حيث ان العملية تحتاج إلى الوقت الكافي لاعادة ترتيب اوضاع هذه الاتحادات والمنظمات الشعبية.

## سادسا: الدولة الفلسطينية والمزاد العلني الاسرائيلي

ترتفع حدة المزاد العلني الذي يديره تجار السلام في اسرائيل تحت عنوان الدولة الفلسطينية، وهم يبحثون عن المشتري الفلسطيني القادر على تحمل مسؤولية تسويق البضاعة المشوهة المضمون، والتي تمثل مسخا مرتبطا بجهاز الشباك الاسرائيلي تحت أي عنوان، حتى لو كان دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية المستقلة العظمى.

وبعيدا عن المزاد الذي كان يديره بيريس وبيلين. استمر حوار الطرشان في واشنطن، حيث يتمتع المفاوض الاسرائيلي بامتلاك اذن من طين وأخرى من عجين. في حين يحمل المفاوض الفلسطيني عبء الأمانة الفلسطينية التي تمثلها وثيقة الاجماع الوطني، والمتمسكة بالثوابت الخمس الاساسية التي تنسجم مع المرجعية القانونية لعملية السلام وهي قرارات الشرعية الدولية 242، ومبدأ الارض مقابل السلام وقرار حق العودة والتعويض 194 ويستمع المفاوض الفلسطيني إلى عروض وافكار المفاوض الاسرائيلي، في حين تحجب لاءات باراك عن المفاوض الاسرائيلي حق الاستماع إلى الطروحات الفلسطينية. ويبقى حوار الطرشان مستمرا في ظل استفحال الاستيطان.. ويرتفع صوت الجماهير.. اوقفوا هذه المهزلة.. ولا حياة لمن تنادي..

ويستمر المزاد العلني وتبدأ بالونات المناقصة تنفجر في السماء. فالدولة الفلسطينية هي ضرورية لأمن اسرائيل.. كما يقول بيريس.. ولكن أي دولة هذه؟ أين تقع.. وأين حدودها؟!

ويرد بيلين انه لا يمكن ان تقوم دولة فلسطينية بدون موافقة اسرائيل. أي أن حق تقرير المصير الفلسطيني مرتبط ومرهون بموافقة اسرائيل. وهي بالطبع لن توافق الا اذا وافق الطرف الفلسطيني على شروطها التي تعني قيام الدولة الممسوخة التابعة لسيطرة الكيان الصهيوني.

ويتسرب عن باراك أنه يوافق على اقامة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح والتي تقوم على 65% من مساحة الضفة الغربية. مع تأجيل بحث مسألة القدس لمدة عشرين سنة وانهاء موضوع اللاجئين بالتوطين.

إن الذي يتمحص في الخارطة الجغرافية التي طرحها باراك لتكون ارضية لاتفاق الاطار، والتي تلغي بشكل مباشر موضوع المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار، يستذكر تلك الخارطة التي اعدها يوسي الفر من معهد جافه لرئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين. كانت الخارطة تمثل 11 % من مساحة الضفة الغربية وتقتطع من ارض الضفة تلك المنطقة المحاذية للخط الأخضر والممتدة على عمق ما بين خمسة وثمانية كيلو مترات، مع بذل مجهود لتفادي ضم مراكز تجمعات سكانية عربية كثيفة وبصفة خاصة طولكرم وقلقيلية اللتين يبلغ عدد سكانهما ما يزيد عن 50 الف نسمة. وكذلك ضم نتوء اللطرون ومعاليه

ادوميم وغيرها. كانت الخطة التي يجري الآن احياؤها بصورة موسعة بعد ان تزايد الاستيطان في المناطق المجاورة لخارطة يوسي الفر انها تحقق امنا مركبا للكيان الصهيوني يتكون من:

- الأمن الجغرافي الذي يعطي الدولة عمقا جغرافيا في الوسط الرقيق بما يضمن القدرة على مواجهة أي تغيرات مستقبلية.
- الامن الديمغرافي.. وهو الذي يؤمن استمرار ما يعادل 70% من المستوطنين في الضفة الغربية بعد ضم هذه المناطق إلى اسرائيل.
- الامن المائي: حيث يصبح الحوض المائي الاكثر اهمية وهو حوض التمساح واليركون تحت هذه المناطق الأمر الذي يضمن السيطرة على معظم مياه الضفة الغربية.

واخيرا فإن هذه المكونات تضمن الأمن الاستراتيجي العام للكيان الصهيوني ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

يعتقد قادة الكيان الصهيوني، خصوصا زعماء حزب العمل من تجار السلام، الذين استطاعوا ان يحظوا في فترات سابقة بثقة انصار السلام الفلسطيني، والذين رأوا ان اتفاق اوسلو رغم ما فيه من مثالب وعيوب الا انه يمكن انجاز التراكم الايجابي على نتائجه المتتالية.. ولم يكن حسن الظن هذا متبادلا لدى الجانب الاسرائيلي. فبيريس وبيلين اللذان توصلا إلى قناعات تصل إلى حد توقيع الاتفاقيات مع الاخوين ابو مازن وابو علاء يتحولان الآن إلى تجار يريدان ابتزاز الوضع الراهن تحت عنوان غياب البديل. ويعتقد هؤلاء ان الاطراف الفلسطينية المفاوضة قد غرقت في بحر السلام الخادع وما تم تقديمه من بريستيج معنوي ومادي لبعض الأشخاص مما قد يحول دون تمسكهم بالثوابت، وذلك خشية على مصالحهم الشخصية. ونحن ندرك أهمية اغلاق الدرب امام كل تجار السلام الجدد الذين يتسلقون في هذا الزمن الرديء ليصبحوا شركاء لبيريس وبيلين على حساب المصلحة العامة. لقد وصلت الوقاحة عند بيريس حد التواطؤ مع دينس روس على محاولة اقتطاع ثمانية ملايين دولار من الدعم الأميركي للسلطة الوطنية لتوظيفها في مشاريع تطبيع وتتبيع تنطلق من أجل محو الذاكرة الفلسطينية الوطنية عبر برامج تلفزيونية مثل ملتقى الصراحة (الوقاحة) ووضع برامج دراسية ومناهج تمكن الصهاينة من استيطان عقول الاطفال والشباب. ويحاول بيريس القاء شباك الإغراء المادي والمعنوي على بعض المسؤولين مؤكدا ان مستقبل المسؤولين الفلسطينيين في الدولة المقبلة سيكون مرهونا بالارادة الاسرائيلية. وبأن من يريد الوصول إلى قمة السلطة القادمة عليه أن يدرك انها لن تمر من خلال جماهير الشعب الفلسطيني وانما من خلال الرضى الصهيوني الاسرائيلي والأميركي عن الشخص الطموح.

ويدرك شعبنا الفلسطيني صعوبة الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية. ويدرك أيضا طبيعة التلاعب البهلواني بمشاعره وطموحاته واهدافه. فهو الذي دعم السلطة الوطنية، وهو الذي دعم اعلان الاستقلال عام 1988 وهو الذي ينتظر من السلطة الوطنية ومن منظمة التحرير الفلسطينية الا لتزام بتعهداتها تجاه جماهير الشعب الفلسطيني أكثر من الالتزام تجاه استحقاقات الاسرائيليين من الاتفاقيات المجحفة وفي مقدمتها الأمن، والتطبيع من خلال برنامج شعب لشعب، وبذور السلام. ومركز بيريس للسلام.. هذه الكمائن والافخاخ التي تسعى لاصطياد الوطنية الفلسطينية وسحقها، في حين يتمدد الاستيطان غولا لا يجد امامه سوى شعار طنان رنان لا معنى له سوى الاستجابة لرغبة الصهاينة، وهو شعار "لا سلام مع الاستيطان". صحيح هذا هو ما يريده الصهاينة. لا سلام مع الاستيطان. هم يريدون الاستيطان اولا.. ويريدون الاستسلام معه وليس السلام.. ان الشعار الذي رفعته الجماهير يوم الارض في المواجهة ينطلق من استراتيجية النفق وهبة الاقصى. "لا أمن مع الاستيطان" ساعتها سيدرك الصهاينة ان الارض الفلسطينية عصية على انياب الغول المتوحش. وان الارادة الفلسطينية لا

تتوقف عند حدود حماية الارض من الاستيطان، وانما تمتد نحو حدود حريتها الكاملة من الاحتلال الصهيوني البغيض. ويتطلب هذا الأمر من السلطة الوطنية أن تتخذ الاجراءات الضرورية التي تؤكد للجماهير جديتها في محاربة الاستيطان. نحن ندرك اهمية الالتزام بالاتفاقيات لكي يشهد العالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة، بجدية السعي الفلسطيني إلى السلام. ولكن هذا العالم لا بد ان يشهد ايضا وبصورة واضحة، كيف لا يلتزم الجانب الاسرائيلي بعملية السلام، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه مع استمرار عملية التفاوض الخادعة وحوار الطرشان الدائر في اميركا أو القادم إلى المنطقة. إن ما تطلبه الجماهير التي تدعم السلطة الوطنية هو قيام الدولة الفلسطينية بكل الاجراءات التي من حقها القيام بها دون أن تخرق الاتفاقيات، وهي اجراءات هامة وتؤكد جدية السلطة في مواجهة الاستيطان، العدو الاول لعملية السلام. اولى هذه الاجراءات هي تنفيذ الاحكام القضائية الرادعة تجاه السماسرة وباعة الاراضي. وهذا عنوان هام للناس، يتساءلون كيف يمكن التحرك لحماية الارض من الاستيطان عندما يدرك المتحركون ان صاحب هذه الارض قد قبض ثمنها من الصهاينة. وان السمسار الذي سهل بيع الارض يشارك في المسيرة ويهتف "لا سلام مع الاستيطان" والى جانب ذلك فإن الناس يدركون عجز السلطة عن تأمين فرص العمل لآلاف العمال الذين تضطرهم لقمة العيش إلى العمل في البناء داخل المستوطنات. ولكن الجدية في ايجاد فرص العمل وفي توجيه الناس للعمل في المناطق الواقعة خلف الخطر الاخضر من شأنه ان يظهر جدية السلطة. والأهم من هذا هو وقف نشاط المقاولين الكبار. تجار سوق الاستيطان الذين يشقون الطرق ويؤمنون كل احتياجات الاستيطان من افراد ومواد وآليات مقابل ارباح باهظة، تمتص دماء الشعب وطموحاته ومستقبله الوطني. اضافة لذلك، فإن الترويج للبضائع المستوردة من المستوطنات وتهريبها من قبل الافراد أو بعض العاملين في الاجهزة المعنية بحماية المصلحة الوطنية يطعن مباشرة بثقة الجماهير بسلطتهم.

ان الخطوات الجدية والاجراءات الضرورية للمضي قدما في تجسيد السيادة كما اقرها المجلس المركزي الفلسطيني هي خطوات ضرورية تطلب الموقف تنفيذها خلال الفترة القصيرة جدا التي كانت متبقية امام القيادة الفلسطينية قبل حلول الاستحقاق الوطني. ان ضياع فرصة اعلان تجسيد الاستقلال في 4/5/1999 لم يكن جائزا ان يتكرر في ايلول/سبتمبر 2000، حيث ان هذا يعني تدمير مصداقية السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية التي تتحمل حركة "فتح" مسؤوليتها. ومن هنا كان التأكيد على اهمية الالتزام باتخاذ اجراءات المضي قدما في تجسيد السيادة على ارض الواقع.. وهو ما كان يوجب اجراء انتخابات ديمقراطية للمجالس البلدية والقروية وكذلك للاتحادات الشعبية والمهنية، والنقابات والغرف التجارية والصناعية. اضافة إلى تنفيذ قرار المجلس المركزي بتفعيل اللجنة الخاصة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر الانتخابات المباشرة داخل الوطن وحيثما امكن ذلك في مناطق اللجوء والشتات.

ان المزاد العلني المفتوح حول الدولة الفلسطينية بالشروط الاسرائيلية يجب ان لا يتحول إلى تخويف الناس من تنفيذ الاستحقاق بالخروج من مرحلة الحكم الذاتي إلى مرحلة الاستقلال الوطني وبارادة فلسطينية كاملة تنطلق من حق تقرير المصير، الذي اكدته الشرعية الدولية. والذي اقره بيان برلين للدول الاوروبية بما فيه حق اعلان تجسيد الدولة غير الخاضع لأي فيتو.

ان الدخول في مساومة حول مقايضة اعتراف اسرائيل بالدولة بالمواصفات التي تريدها، مقابل التنازل عن بعض الثوابت وتجاوز الخطوط الحمر التي اقرها المجلس المركزي هو أخطر ما واجهته السلطة في تلك المرحلة.. فالقول بالضم لنسبة معينة من ارض الضفة الغربية بموافقة منظمة التحرير. وكذلك الاقرار بضم القدس مع بعض ترتيبات ادارة ذاتية فلسطينية لبعض الحارات داخل القدس، اضافة إلى تعليق موضوع اللاجئين إلى أجل غير مسمى بما يعادل شطبه من خارطة قضايا الحل النهائي التي تكون بذلك قد انتهت واندمجت بصورة ممسوخة مع دولة اكثر مسخا مما يتمناه اكثر الصهاينة عنصرية.

ان التمسك بالثوابت رغم صعوبة تحقيقها الراهن هو مفتاح الاجماع الجماهيري والشعبي على دعم السلطة والمنظمة في تجسيد السيادة على المناطق المحررة واعلانها ضمن حدود الاراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس. واستمرار النضال من اجل استكمال عملية التحرير لما تبقى من الارض المحتلة. حيث سيستمر التفاوض حول اراض محتلة وليس متنازع عليها كما حاول باراك ان يحقق من خلال فرض اتفاقية اطار تلغي مرجعية عملية السلام وهي قرارات الشرعية الدولية.

اما قضية اللاجئين فهي القضية الجوهرية للشعب الفلسطيني، وهي التي كانت شعلة انطلاقة الثورة لتحقيق التحرير والعودة.. وهي الباقية شعلة للمستقبل حتى يتحقق التحرير وتتحقق العودة، وحتى يتحقق شعار ثورة حتى النصر.

## مسيرة بلا سلام (10)

- استبدل شعار "التبادلية" بـ"التوافقية"
- باراك نافس نتنياهو على رئاسة الوزراء بلغة مختلفة عبرت عن ذات الموقف
- عطل أية انجازات على المسارين الانتقالي والنهائي بهدف دفع عرفات للتنازل في كامب ديفيد
- عمل على دمج قضايا الإنتقالية والنهائية ليوظف الإنسحابات من الضفة الغربية لصالح التنازل الفلسطيني عن القدس
- القيادة الفلسطينية رحبت بإحياء المسار السوري.. تصلب دمشق بشأن الجولان يصلب الموقف الفلسطيني في القدس
- عرفات تمترس في كامب ديفيد وراء القدس وكلينتون قال له احترم صمودك.. لقد اخطأنا تقديرك

## الطريق الى كامب ديفيد

وصل باراك الى الحكم نتيجة السياسة الغوغائية التي اتبعها سلفه نتنياهو، والتي ألّبت عليه الاصدقاء قبل الأعداء. كان الموقف الأميركي حاسماً في ضرورة الاطاحة بنتنياهو الذي تعارضت ممارساته السياسية مع استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط. فمع بداية عهده كانت هبة الاقصى التي هددت الاستقرار في المنطقة. ولولا التدخل الحاسم من الرئيس كلينتون وفرض بروتوكول الخليل والانسحاب من اجزاء من المدينة، الأكثر قدسية بالنسبة لليهود، لتصاعدت الانتفاضة الى ذروة تفوق كل ما سبقها. ولقد كان لموقف نتنياهو من المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط وجنوب افريقيا الذي انعقد في الدوحة ما عزز التضامن العربي حول العراق، وحال دون طغيان العدوان الذي كان يستهدف العراق حكومة وشعباً.

ولقد كان لفترة التعايش التي جمعت الوفدين الفلسطيني، برئاسة الاخ ابو عمار، والاسرائيلي برئاسة نتنياهو في منتجع نهر الواي، مع الوفد الأميركي برئاسة كلينتون، اثرها في اكتشاف حقيقة الصراع وابعاده، بحيث ادرك الجانب الأميركي ان نتنياهو غير مؤهل لقيادة مسيرة تؤدي الى الى سلام ولا حتى الى استقرار. لقد بدأت الادارة الأميركية في معظمها، ومدعمة باطراف من اللوبي الصهيوني، يتطلعون نحو باراك كوريث شرعي لرابين.. الرجل الذي يصفه الأخ ابو عمار بالشريك في سلام الشجعان.

كانت نهاية المرحلة الانتقالية على الابواب. وكان تنفيذ مذكرة نهر الواي يعني الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام 1967 باستثناء قضايا الوضع النهائي. وقد ادرك نتنياهو ان التزامه بالمرحلة الثالثة لاعادة الانتشار ستجعل ياسر عرفات في موقع قوة يعلن من خلالها قيام دولة فلسطينية مستقلة تسيطر على 90 % من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. وتكون قادرة على الاستمرار في التفاوض حول قضايا الوضع النهائي وبقية الاراضي باعتبارها اراض محتلة وليست متنازع عليها. كان باراك يعلن عن تأييده لمذكرة نهر الواي ويطالب نتنياهو بتنفيذها. ولكنه انقلب بعد فوزه في الانتخابات ضد المذكرة لكي لا يلتزم بالمرحلة الثالثة من الانسحاب. وظهر على حقيقته منذ اللحظة الاولى التي ظهرت فيها بوادر الفوز. وفي نفس المكان الذي تم فيه اغتيال رابين ارتفعت لاءات باراك الشهيرة، وكأنما يريد من خلالها ان يرتدي علناً رداءاً واقياً من رصاص المتطرفين الصهاينة.

وللخروج من مأزق الالتزام بانسحابات المرحلة الثالثة، راوغ باراك حتى وصل الى فرض اتفاقية جديدة تحت عنوان مذكرة شرم الشيخ، استطاع من خلالها التهرب بشكل أو بآخر من الالتزام بمرجعية عملية السلام، سواء تلك التي اقرت في مدريد، او حتى اتفاقية اوسلو وما تمخض عنها من اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات.

وحرص باراك على عملية دمج المرحلة الثالثة مع قضايا الوضع النهائي، فكان تعيينه لعوديد عيران رئيس وفد التفاوض لقضايا المرحلة الانتقالية، رئيسا لوفد التفاوض حول قضايا الوضع النهائي. في حين حرصت منظمة التحرير الفلسطينية على الفصل بين القضايا بتعيينها الاخ ياسر عبد ربه رئيساً للوفد المفاوض حول قضايا الوضع النهائي في حين كان الاخ صائب عريقات يرأس الوفد المفاوض حول قضايا المرحلة الإنتقالية. وللهروب من المواجهة الجديدة وتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة في المرحلة الانتقالية، اعتمد باراك سياسة التلاعب على المسارات. وكانت عبارات الغزل التبادلي بينه وبين الرئيس حافظ الاسد رحمه الله قد بلغت اوجها حيث وصف كل منهما الآخر بالجدية والمصداقية. وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في مجال احياء المسار السوري، وخاصة بعد اظهار باراك جديته في الانسحاب من جنوب لبنان.

كان الموقف الفلسطيني الذي ادرك خبث سياسة التلاعب على المسارات، قد اعلن تأييده لنجاح المفاوضات على المسار السوري، واعتبر انجازها خدمة للمسار الفلسطيني، خاصة وان الموقف السوري المتصلب في تمسكه بالانسحاب الاسرائيلي الى حدود الرابع من حزيران/يونيو، ومن الجولان كافة، يعزز الموقف الفلسطيني المطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن 242 بكل اجزائه، وبالإنسحاب من القدس التي يشابه وضعها القانوني حالة هضبة الجولان.. حيث كانت اسرائيل قد اعلنت ضم القدس الشرقية الى الكيان الصهيوني في 27 حزيران/يونيو عام 1967 كما اعلنت ضم الجولان في عام؟ 1981.

وجاءت قمة جنيف بين الرئيس كلينتون والرئيس الاسد في محاولة لجسر الموقفين الاسرائيلي والسوري في حل وسط. وقد ادى رفض الرئيس الأسد التنازل عن موقفه بشأن الإنسحاب الى حدود الرابع من حزيران/يونيو الى فشل القمة واغلاق ملف المسار السوري، الذي تبعه بعد اشهر وفاة الرئيس الاسد. كانت العودة الى المسار الفلسطيني ضمن استراتيجية جديدة لا تقوم على الالتزام بمذكرة شرم

الشيخ، وانما بالهروب الى مفاوضات القمة. وقد عطل باراك أي انجازعلى مساري التفاوض الانتقالي والنهائي، حيث كانت المفاوضات بدون صلاحيات واقرب الى حوار الطرشان.

وعمد باراك الى خطة يسد فيها الطريق امام مفاوضات الوفود من أجل القمة.. فقام بفتح قناة خلفية تحت عنوان تسهيل التوصل الى اتفاقية اطار حول قضايا الوضع النهائي، بعيداً عن القناة العلنية التي كانت تجمع الأخ ياسر عبد ربه وعوديد عيران. واسندت للأخ ابو علاء مهمة استكشاف المآرب الاسرائيلية. وظهر من اللقاء الثاني في ستوكهولم ان شلومو بن عامي المكلف من باراك بالتفاوض في القناة الخلفية غير مخول بصلاحية التوصل الى اتفاق. كانت مهمته الوصول الى طريق مسدود لتصبح القمة هي الحل الوحيد والمكان الوحيد للتفاوض حول كل القضايا. وقد كانت تلميحات باراك من خلال بن عامي للأخ ابو علاء ومن خلال دنيس روس للرئيس كلينتون بأن لديه الكثير مما سيقدمه للرئيس عرفات في القمة. ولكن ليس خارجها وحتى لا يؤلب عليه المعارضة.

كان الموقف الفلسطيني المتمسك بقرارات الشرعية الدولية وبنصوص الاتفاقيات والمذكرات يدرك خطورة الخدعة التي ينتهجها باراك. كان المسعي لخلق حالة تصادم في الموقف الفلسطيني مع الموقف الأميركي يشكل عقبة كأداء امام فرصة اعلان تجسيد الدولة.. وكانت لدى باراك مجموعة من صناديق الحواة التي اعدها بعناية لكل قضية من قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمة ذلك قضية القدس.

وعندما رضخ كلينتون لضغوط باراك، ودعا الى القمة، لم يكن صدفة اختيار منتجع كامب ديفيد ليكون المكان المناسب لانعقادها. فهذا الاسم يحمل ذكريات ويعيد الى الاذهان مواقف وشخصيات ونتائج مسيرة لم تحقق سلاماً، ولا انهت حروباً، وانما عزلت مصر لفترة عن العالم العربي وكرست التمزق واطاحت بالسادات الذي لاحقته لعنة القدس حتى النهاية. ومع دخول القدس المعركة في كامب ديفيد، كانت الجولة الحاسمة للوفد الفلسطيني. فقد شكلت القدس الترس الذي يحمي كل قضايا الوضع النهائي والانتقالي، وكانت في نفس الوقت السيف الذي احدث الاختراقات في ما كان يسمى محرمات باراك ولاءاته.. وبالقدس خرج الوفد الفلسطيني من كامب ديفيد منتصراً على المؤامرة التي اعدها باراك بالتواطؤ مع دنيس روس. وخرج كلينتون مهزوماً نتيجة خداع مبعوثه المتواطئ مع باراك، الذي اعتقد ان ما جرى مع السادات في كامب ديفيد الاولى يمكن ان يحصل مع ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية، فالضغوط والحصار والترهيب والترغيب، كما تخيل باراك، كفيلة بإرغام ياسر عرفات على قبول الحلول المطروحة.

واكتشف كلينتون في ذروة خروجه عن اللياقة، هو واركان ادارته، ان ياسر عرفات شخصاً آخر غير تلك الصورة التي نقلت عنه. وهذه الحقيقة دفعته في نهاية المطاف الى ان يقول للاخ ابو عمار: انا لا استطيع الا ان احترم صمودك وايمانك. لقد اخطأنا تقديرك."

لقد كانت طريق كامب ديفيد مترسخة في ذهن باراك منذ البداية، فلقد اغلق كل الاتجاهات والمسارب ليجعل الوصول الى كامب ديفيد حتمياً، وليكون اعلان تجسيد الدولة الفلسطينية تكتيكاً اسرائيلياً يجعلها جسراً لعبور استراتيجية الهيمنة الاسرائيلية الصهيونية الى العالم العربي. ولفهم هذه السياسة لابد من توضيح القضايا التالية:

1. حقيقة موقف باراك من عملية السلام.
2. سياسة الدمج بين قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الوضع النهائي.
3. سياسة التلاعب على المسارات.
4. الطريق الى كامب ديفيد.

5. القدس في المعركة.
6. الدولة بين الجسر والسد.

## اولا: حقيقة موقف باراك من عملية السلام:

على الرغم من الحظر المفروض على العسكريين الا سرائيليين بشأن التدخل في الشؤون السياسية، الا أن مجريات الأمور في المفاوضات التي كان يشرف عليها شمعون بيريس كانت مقلقة لباراك واركان حربه في الجيش الاسرائيلي، وقد بلغت ذروة الامتعاض والقلق عندما ظهر على شاشات التلفزيون ذلك اللقاء بين الاخ ابو عمار وبيريس في دافوس. كان منظر ياسر عرفات وهو يمسك بيد بيريس وصوت الاخير وهو يدفع الاخ ابو عمار امامه وهو يرد بعدك... بعدك، After You - After You ومع ظهور امكانية التوصل إلى اتفاق حول المعابر والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، تحرك ايهود باراك، رئيس الاركان ليقول لرابين "الآن كفى... ان الجيش لم يعد يوافق على ما تقومون به، وسيعلن موقفه هذا ان بيريس قد قدم كثير من التنازلات".

كان باراك يدرك انه يتدخل خارج صلاحياته. فقد كانت اجابته لمراسل جريدة "دافار" الذي قال له "ان الانطباع هو انك ترى في الاتفاق مخاطر اكثر من الفرص" كان باراك يرد، "هذا انطباع مغلوط. فبسبب كوني ارتدي البزة العسكرية يحظر علي تماما التطرق إلى الجانب السياسي".

لكن الحقيقة ان باراك وقادة الجيش واجهزة الامن الاسرائيلية، كانوا في حالة استياء عندما فوجئوا باتفاق اوسلو دون معرفتهم أو مشاورتهم، وقد عبر عن ذلك زئيف شيف بقوله "يتذمر رؤساء الجهاز الامني اساسا لأن احدا لم يكلف نفسه عناء استشارة أي منهم. حتى في اللحظة الاخيرة قبل الموافقة على الاتفاق. وهذا هو الوضع على امتداد هذه الجبهة، بدءا بالسكرتير العسكري لرئيس الحكومة، وانتهاء برئيس الاركان وباقي قادة الاجهزة الامنية".

لقد وجد ايهود باراك الفرصة المواتية للإنقضاض على العملية السياسية من بوابة الأمن. فنشر اركانه في اطراف عملية التفاوض بحيث اغلق الطريق امام أي امكانية للتقدم في طابا. وقد نجح في فرض السد امام موعد الحد الأعلى لتوقيع اتفاقية الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في الثالث عشر من شهر ديسمبر/كانون اول 1993. ولم يعد للجدول الزمني الذي نص عليه اتفاق اعلان المبادئ أية قدسية لدى رابين. وبدأت تعقيدات الجيش تأخذ مداها في الطروحات حول مفهوم الانسحاب من قطاع غزة، وطبيعة قراءة الجيش الاسرائيلي ورئيس اركانه لاتفاق اعلان المبادئ. وقد عبر ايهود باراك، رئيس الاركان آنذاك عن تلك القراءة باجابته على السؤال: "ماذا سيحدث عندما تخرج من غزة..؟" بقوله "هذا الاتفاق لا يتضمن خروجا من غزة، انه يتضمن انتشارا جديدا للجيش الاسرائيلي داخل قطاع غزة للقيام بعدد من المهمات للدفاع عن الحدود في وجه تهديدات خارجية لضمان أمن المستوطنات، ولضمان أمن النشاط الاسرائيلي، والحركة الاسرائيلية في أي مكان سيرغب الاسرائيليون فيه أو سينقلون فيه. وهذا الامر يستوجب انتشارا خارج مناطق المدن من أجل تقليص الاحتكاك، وتمكين الشرطة الفلسطينية من القيام بدورها. ولها دور مهم للغاية، فالاتفاق يقوم على اساس افتراض قوي جدا، بان الشرطة الفلسطينية ستكون فاعلة. وسنعمل من أجل وحدة الهدف حتى اذا لم يكن ثمة تعاون فعلي على الارض".

هكذا فهم رئيس الاركان الاسرائيلي اتفاق اعلان المبادئ. وهكذا كانت توجيهاته لاتباعه في الوفد الاسرائيلي المفاوض. ففي الوقت الذي كان الوفد الفلسطيني ينطلق من قراءة منطقية، تقوم على اساس الفهم القانوني لاتفاقية اعلان المبادئ، في ظل التغيير الذي طرأ، نتيجة اعتراف الحكومة الاسرائيلية

بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا للشعب الفلسطيني، كان الجيش الاسرائيلي يتصرف معلنا عن عدم اعترافه بالمنظمة، و بأي تغير في مفهوم نصوص اتفاق اوسلو نتيجة الا عتراف المتبادل. لقد عبر السياسيون الاسرائيليون، في غالبيتهم، وفي مقدمتهم وزير الخارجية شمعون بيريس، عن فهمهم لمعنى الاعتراف بالمنظمة، فبادر بيريس باعطاء تعليماته لسفرائه ولمندوبه في الامم المتحدة، باجراء اتصالات مع سفراء دولة فلسطين ومدراء مكاتب المنظمة ومندوبها المراقب في الامم المتحدة تعبيرا عن هذا الفهم. اما رابين فوجد نفسه بين نارين نار السياسي، كرئيس للحكومة، وعلاقته مع وزير خارجيته بيريس، ونار العسكري، وزير الدفاع قائد الجيش، وعلاقته برئيس اركانه باراك. وهو بهذا يعمد إلى التصريحات المتكررة حول عدم قدسية المواعيد طمعا في ان يكسب المزيد من الوقت، ليحقق المزيد من التنازلات التي يجد الطرف الفلسطيني، ان لا محالة من تقديمها، بسبب انعدام الخيارات الاخرى لدى منظمة التحرير الفلسطينية، كما يعتقد الاسرائيليون.

في خضم هذه المعادلة المعقدة، جاءت اتفاقية القاهرة غير مطابقة لتفسير رابين ورئيس اركانه، ولا منسجمة بأي حال مع المتوجه الذي اقرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حول المعابر وحريتها وادواتها، وحول مفهوم الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا. حيث ان استكمال هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ، يتطلب الاتفاق على كثير من البنود العالقة، والتي اشير إلى ضرورة بحثها في مفاوضات طابا، وفي مقدمتها موضوع الشرطة الفلسطينية وحجمها وتنظيمها وتشكيلها وتسليحها وطبيعة مهماتها وانتشارها، وكل ما يتعلق بمستقبل وجودها، باعتبارافرادها جزءا لا يتجزأ من مواطني السلطة الوطنية الفلسطينية.

ان الفهم الاسرائيلي لدور الشرطة الفلسطينية يختلف عن الفهم الفلسطيني، وهو ما جرى تأكيده في المفاوضات. بحيث يكون الاساس في المهمة هو خدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام، على أن تؤدي قوات الأمن والشرطة الفلسطينية مهماتها في الحدود التي رسمها القانون في الاحترام الكامل للحقوق والحريات دون تمييز أو تحيز، فبهذه الطريقة وعلى هذا الاساس في تأدية المهمة، يمكن ضمان التعاون الجماهيري والشعبي مع الشرطة ومساعدتها في اداء واجباتها. لقد كان باراك يتمتع بنقطة قوة خلال مرحلة التفاوض، فهو لم يكن مهتما بانجاح اتفاق اعلان المبادئ. ولم يكن يرى أن ذلك أمر حتمي، ولذلك كان يحاول اتخاذ كل اجراءات الحذر، وقد عبر باراك عن موقفه تجاه تنفيذ الاتفاق بعد يومين من توقيع اعلان المبادئ في ساحة البيت الابيض بقوله" نحن لن نخرج من قطاع غزة، وسنكون في أي مكان نعتقد انه من الضروري ان نكون فيه من اجل القيام بمهماتنا. التنفيذ، وانا لا اتوقع حتمية ذلك، وانما اشير إلى امكانيته فحسب سوف يكون صعبا ومعقدا. هذه هي الحقيقة وينبغي قولها".

هذه هي حقيقة موقف ايهود باراك من اتفاق اعلان المبادئ ومن مسيرة السلام منذ ان كان رئيسا للاركان. وبعد انتهاء مهمته في رئاسة الاركان والتحاقه بحزب العمل، تم تعيينه وزيرا للداخلية في حكومة رابين.

وفي الكتاب الذي اعده الصحفيان الاسرائيليان بن كسيفت وايلان كفير بعنوان "ايهود باراك- الجندي رقم واحد" جاء نصه "كان القرار السياسي الاول الذي كان من المفترض على باراك اتخاذه كوزير في حكومة اسرائيل، كان تجاه الاتصالات حول اوسلو ب، خلال المرحلة النهائية لمباحثات اوسلو ب، حيث اقترح اسحق رابين وشمعون بيريس على الحكومة التصويت على اقتراح (تنفيذ النبضات) والتي في اطارها يعيد الجيش الاسرائيلي الانتشار من جديد بحيث يتم اخلاء كافة القوات من غالبية مناطق الضفة الغربية حتى بداية المفاوضات حول الوضع النهائي بين الاطراف. باراك، وبشكل مخالف لغالبية الوزراء، كان خبيرا في التفاصيل ابان ترؤسه لهيئة الاركان في فترة المفاوضات، الا أنه لم يوافق. وقد

عرف بأنه لا يستطيع التصويت على هذا القرار.

اللقاء بين باراك وشمعون بيريس تم في بيت وزير الخارجية حيث قال باراك "لا استطيع التصويت لصالح اعادة الانتشار" بيريس اظهر رباطة جأش وتطور بين الاثنين نقاش قاسي.

باراك من جهة اخرى لم يخف آراءه في الاجتماعات المغلقة التي تمت في المجلس الامني وصرح ضد طريقة اعادة الانتشار السريعة، وقد اعتبر بأن تسليم غالبية مناطق الضفة الغربية للفلسطينيين خلال سنة ونصف، ذلك قبل المباحثات حول القضايا الحقيقية الصعبة (القدس، حق العودة، الحدود النهائية الخ) بمثابة خطأ تكتيكي خطير.

وقال باراك "مناطق الضفة الغربية هي ورقة المقايضة الاكثر قيمة لاسرائيل" ، "ونحن نتنازل عن هذه الورقة قبل ان تبدأ اللعبة الحقيقية". وقد اقترح زيادة فترة الاطار الزمني لتنفيذ الانسحابات حتى انتهاء المباحثات حول الوضع النهائي، أو على العكس بحيث يتم تقديم موضوع الحل النهائي. وخلال المفاوضات يتم تنفيذ الانسحابات وليس وقتا طويلا قبل ذلك.

باراك لخص خطابه في النقاش الذي جرى داخل الحكومة قائلا "سمعت اقوال الوزراء وانا متفهم للروح السائدة لكنني لا استطيع التصويت لصالح هذه العملية". وعلى الرغم من تسلمه رسالتين من الوزير ميخا حريش والوزير بايغا شوحط وفيها "لا تصوت مع ولا تمتنع عن التصويت، انت ترتكب خطأ فادحا". عند التصويت امتنع باراك عن المشاركة بالاضافة إلى شمعون شطريت اما باقي الوزراء فقد صوتوا لصالح اعادة الانتشار".

بعد اغتيال رابين، تم تعيين باراك وزيرا للخارجية في حكومة شمعون بيريس. ومع سقوط بيريس في الانتخابات في مواجهة نتنياهو اصبح باراك رئيسا لحزب العمل.

في برنامجه الانتخابي لموقع رئيس الوزراء في مواجهة نتنياهو حدد باراك الخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي مدركا الخطأ الذي ارتكبه نتنياهو في سياسته تجاه الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. كان يلتقي مع نتنياهو في الموقف من قضايا الوضع النهائي. ولكنه كان يرى ان عليه استخدام لغة مختلفة من شأنها ان تتحدث عن السلام، والثقة والشراكة، وان تمارس على الارض ما ينسجم مع الاستراتيجية الصهيونية.

في تركيزه على وحدة الشعب الاسرائيلي تحت شعار اسرائيل واحدة تحدث عن السلام.. وعن استعداده لمتابعة طريق اسحق رابين واعادة تجديد مسيرة السلام على قاعدة اتفاقيات اوسلو.. وفي مجال تركيزه على السلام ومحاربة الارهاب، حدد موقفه الواضح من القضايا الاكثر اهمية واولها القدس حيث اكد انه سيقاتل من أجل وحدة القدس. وان القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لاسرائيل. وانها غير قابلة للمساومة أو التفاوض عليها. اما الحدود فهو يؤكد "نحن لن نعود إلى حدود 1967 تحت أي ظرف. ولن نساوم على امن اسرائيل ومواطنيها. واية ترتيبات نقوم بها ستشترط الحدود الآمنة وقدرتنا على حماية بلدنا وشعبنا. وفي أي ترتيبات يتم التوصل اليها فان معظم المستوطنين سيبقون في مستوطناتهم في مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية".

اما بالنسبة للدولة الفلسطينية فيؤكد باراك انه "لن يوافق على اقامة دولة فلسطينية من جانب واحد. وقبل التوصل إلى التوقيع على الاتفاقية النهائية".

ويؤكد ان الدولة الفلسطينية ليست ولن تكون هدفا اسرائيليا، ومع ذلك فإن توصلت المفاوضات النهائية إلى قيام دولة فلسطين فإن علينا أن نتأكد أن الأمن والمحاذير السياسية المتفق عليها تعكس المصالح الاسرائيلية.

ونتيجة لهذه المواقف المعلنة في البرنامج الانتخابي فان لاءاته التي انطلقت مباشرة بعد اعلان نجاحه لم تكن مفاجئة لأحد. مع بداية حكمه، حاول باراك أبعاد كل الاطراف الرئيسية التي لعبت ادوارا في المفاوضات خلال مرحلة الهجوم الدبلوماسي الفلسطيني في عهد حكومة نتنياهو.. كان

يريد ابعاد الولايات المتحدة، والدول الأوروبية ومصر. وكان يهدف بذلك إلى الاستفراد بالطرف الفلسطيني بعيدا عن رعاة عملية السلام الاقليميين والدوليين.

وكان يعتقد ان ذلك يقلل من امكانية الضغوط عليه. وقد استبدل شعار نتنياهو "التبادلية" بشعار "التوافقية". وقد بدأ تفسير هذا الشعار بتطبيقه على مذكرة نهر الواي حيث طالب ان يكون تنفيذ المذكرة بالتوازي مع مفاوضات الحل النهائي. واضافة إلى ذلك فانه اراد ايضا ان يسير في مسارات التسوية بالتوازي بحيث لا يكون تقدم أي مسار على حساب المسار الآخر.

وفي واشنطن، قال باراك للأميركيين انه يريد ان يكون وياسر عرفات شركاء في عملية السلام، وانه يفضل التفاوض المباشر مع الفلسطينيين لتحقيق هذا الغرض بدون وسيط. وقال انه يرى "ان هنالك بعض الهفوات الامنية في اتفاقية واي ريفر وهي ليست لصالح الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني. وقال للأميركيين انه يعتقد بان تنفيذ الاتفاق يجب ان يكون جماعيا وهو يشك ان باستطاعة الفلسطينيين تحمل امكانات تطبيق الشق الأمني من الاتفاق.

وقد استطاع باراك اقناع كلينتون بان اقتراحه بشأن اجراء تعديلات في مذكرة الواي هو لصالح الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء. وطالب الاخ ابو عمار في مكالمة هاتفية ان يستجيب لطلب باراك عند الالتقاء به "حيث يعتقد ان الاراضي التي اقترحت عليكم في مذكرة نهر الواي ليست لصالحكم وسيعرض عليكم شيئا جديدا".

ومع ذلك يؤكد الرئيس كلينتون للاخ ابو عمار "اذا اصررتم على تنفيذ الواي كما هي فمن حقكم طلب ذلك ونحن سندعمكم تماما في موقفكم".

كانت خطة باراك تتركز في تقليص الهوة التي تفصل بين الحل الانتقالي والحل النهائي، وهو بذلك يحقق عملية الدمج التي يستطيع من خلالها استخدام استحقاقات قضايا الوضع الانتقالي للمساومة على قضايا الوضع النهائي.. وكانت استراتيجية الفصل بين الحل النهائي والانتقالي تخدم المصلحة الفلسطينية بحيث تكون اوراق للمساومة مع الطرف الفلسطيني وليس مع الطرف الاسرائيلي. وقد نجح باراك في خلخلة الموقف إلى حد ما عندما فرض اتفاقية جديدة في شرم الشيخ تتجاوز مذكرة نهر الواي، وتربط بين اتفاقية الاطار لقضايا الوضع النهائي وقضية انسحاب المرحلة الثالثة، التي تشكل جوهر الارض في اتفاقيات اوسلو جميعها. فمفهوم الاطار حول مبادئ الحل النهائي يتجاوز مرجعية اوسلو ويفرض مرجعية جديدة. وكان التوصل إلى اتفاق اطار خلال مدة زمنية محددة هو ابرز المكاسب التي حاول باراك تحقيقها، وذلك بهدف اغلاق استراتيجية اوسلو التدريجية والانتقال مباشرة إلى التفاوض على الصيغة النهائية ككل. وفي محاولة لسد الطريق على الدمج الذي سعى باراك من خلاله إلى الغاء المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار، فقد تم تثبيت هذه المرحلة بصيغة الالزام وباوضح مما ينص عليه اتفاق واي، حيث ذكرت في اتفاق شرم الشيخ ان لجنة المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار ستبدأ اعمالها بما لا يتعدى يوم العاشر من ايلول 1999(اتفاقية شرم الشيخ).

وقد تجاوز باراك التاريخ. ومرت سنة كاملة دون ان يحقق اي تقدم بشأن المرحلة الثالثة التي فرض باراك اندماجها بالممارسة. واصبحت عمليا خلف قضايا الوضع النهائي التي جرى بحثها في كامب ديفيد، وخاصة قضية القدس التي كشفت حقيقة موقف باراك من عملية السلام عندما فتح قمقم المارد الديني في الحرم القدسي الشريف مهددا المنطقة بصراع ديني لا يعلم مداه غير الله سبحانه وتعالى.

# مسيرة بلا سلام (11)

- وظفوه للمساومة على أراضي الضفة الغربية
- اسقطوا ال التعريف من اوسلو 2 على غرار القرار 242
- باراك عرض على عرفات تعديل اتفاق الواي لمصلحة الفلسطينيين.. عرفات شكر واعتذر وباراك أصر..!
- الدمج بين القضايا الإنتقالية والنهائية يحرم الفلسطينيين من المساومة بعد استعادتهم 90% من اراضي 1967
- تحريك المسار السوري جعل القيادة الفلسطينية تقبل الذهاب إلى شرم الشيخ مع قناعتها بعدم التزام باراك بتوقيعه
- الحل الإسرائيلي على الجبهتين السورية واللبنانية يجعل القضية تقع داخل حدود الدولة الإسرائيلية

## ثانيا: سياسة الدمج بين قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الوضع النهائي:

في اللقاء الثاني الذي جمع بين الاخ ابو عمار وباراك عرض الأخير اجراء تعديلات على اتفاقية نهر الواي مؤكدا ان هذه التعديلات هي لصالح الطرف الفلسطيني. وقد رد عليه الاخ ابو عمار في حينه، شكرا.. نحن نعرف مصلحتنا ونحن نتمسك بالإتفاق. وما نريده هو التطبيق الدقيق والأمين للاتفاقيات الموقعة دون تأجيل أو تعطيل.

وبوقاحة أصر باراك على موقفه واعطى مهلة اسبوعية للتفكير في التعديلات: وقد ادى هذا الموقف إلى مضاعفة عدم الثقة التي بدأت تشق طريقها بقوة بينه وبين الاخ ابو عمار الذي كان يدرك جيدا الموقف الحقيقي لباراك من عملية السلام منذ ان خاض معركة تعطيل.

اتفاق اوسلو(2)، عندما كان رئيسا لاركان الجيش الاسرائيلي.. وقد عزز هذا الشعور ما طرحه بارك على الاخ ابو عمار بصراحة ووضوح في لقائهما الثاني بعد ان اصبح رئيسا للوزراء حيث تساءل باراك. "لماذا يتوجب أن تعاني ثلاث حكومات في اسرائيل بصورة متعاقبة لاخراج المولود، فيما يمكن التوصل إلى اتفاق على الصفقة ككل، بدل المرور في تطبيق المرحلة الانتقالية والاختلاف على كيف نطبق اتفاقيات جزئية"..؟.

ان موقف باراك هذا ينسجم مع تصويته عندما كان وزيرا في حكومة رابين ضد اعادات الانتشار الثلاث التي تضمنها اتفاق المرحلة الانتقالية (اوسلو2)والتي نصت على ان يتم ذلك خلال سنة ونصف بعد تنصيب المجلس التشريعي. الذي تم في آذار/مارس 1996.

وقد حصلت سلسلة من التراجعات. حول تطبيق اعادات الانتشار الثلاث التي كان الفهم الفلسطيني لها انها ستشمل جميع الاراضي الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية والمسماة (C) على ثلاث

مراحل تفصل كل مرحلة عن الأخرى ستة اشهر، وتستثني المناطق الخاصة بقضايا الوضع النهائي، وهي القدس، المستوطنات، الحدود والمواقع العسكرية المحددة. والتي لا يتجاوز مجموع مساحاتها 10% بحيث يتم دخول التفاوض حول قضايا الوضع النهائي، والسلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر على 90 % من الاراضي المحتلة عام 1967.

لم يكن المفهوم الاسرائيلي لاعادات الانتشار والانسحاب يتطابق بأي حال من الاحوال مع المفهوم الفلسطيني. وقد رأى باراك ان الانسحاب من قطاع غزة لا يحول دون دخول الا سرائيليين مدنيين وعسكريين إلى داخل القطاع، كما نص على ذلك اعلان المبادئ تحت عنوان النقاط المتفق عليها.

ان تفسير باراك والمفاوضين الا سرائيليين للإنسحاب ولا عادات الانتشار بدأ يتخذ شكلا جديدا عندما ادركوا ان الانسحاب من غزة واريحا يعني عدم امكانية الدخول بحرية إلى هذه المناطق. وان استلام السلطة الوطنية وسيطرتها على 90 % من اراضي الضفة والقطاع يعني السيطرة بشكل كامل، ومن موقع القوة، على مفاوضات الوضع النهائي. ولذلك حرصت الحكومات في عهد نتنياهو وتبعه باراك في اللجوء إلى سياسة الصفقة والدخول مباشرة في مفاوضات الوضع النهائي حتى لا تمتلك السلطة اوراق السيطرة على الأرض.

لقد بدأ التحول من المفهوم الفلسطيني لاعادات الانتشار ومراحله الثلاث بعد التوقيع على بروتوكول الخليل، حيث اعتمد الا سرائيليون على رسالة وزير الخارجية الأميركي كريستوفر التي تعطيهم الحق بتحديد مساحة اعادات الانتشار وحدهم. ويعتمد باراك واركانه على ما تحتويه الاتفاقيات من غموض في النصوص بحيث يتم التفسير بما ينسجم مع المصلحة الا سرائيلية. فموضوع المرحلة الثالثة لا عادة الانتشار لم ينص اعلان المبادئ ولا اتفاقية المرحلة الانتقالية على مساحة الارض التي تتحول من خلالها إلى نطاق الولاية الفلسطينية. وبالنسبة للمرحلة الاولى والثانية من اعادات الانتشار لم يتحدد بها نصا أي مساحة محددة، ويعتمد الا سرائيليون على نصوص الاتفاقيات في مفاوضاتهم متكئين على الغموض (المدمر) الذي تحتويه النصوص بما في ذلك (ال) التعريف التي جعلت تفسيرات القرار (242 ) حول الارض و (ارض) تعاني ولا تزال من تفسيرات متضاربة. فالمادة (X1.2) تنص على "يوافق الطرفان على ان منطقة السلطة الوطنية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم ستصبح تحت نطاق الولاية الفلسطينية من خلال مراحل تستكمل خلال 18 شهرا من موعد تنصيب المجلس.." (اتفاقية المرحلة الإنتقالية).

وبالتركيز على النص (منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة) (West bank and Gaza Strip territory) يبرزون الأهمية العظمى لـ (ال) التعريف الغائبة بقصد وبهدف ترك الاحتمال مفتوحا بابقاء مساحات من الضفة الغربية إلى جانب تلك المتعلقة بقضايا مفاوضات الوضع النهائي لن تدخل تحت نطاق الولاية الفلسطينية. فلو كان النص The territory of the West bank and the Gaza strip فانها تعني جميع المنطقة وليس اجزاء منها. ولتأكيد تفسيرهم فإنهم يشيرون إلى اتفاقية غزة واريحا التي تنص على (الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا) على الشكل التالي: Withdrawal from the Gaza strip and Jericho area

وتشير إلى انه (إلى جانب قضايا الوضع النهائي، فان الاتفاقية الانتقالية تشير إلى مساحات اضافية لن يتم فيها اعادة الانتشار، المادة 8" ( X111.2.b ) تعرف الاستثناءات لاعادات الانتشار على الشكل التالي. (باستثناء قضايا المفاوضات حول الوضع النهائي ومسؤولية اسرائيل الكاملة عن الاسرائيليين والحدود. وهذا يعني انه ليس فقط الاراضي المتعلقة بقضايا مفاوضات الوضع النهائي لن يتم تسليمها وانما يضاف اليها المساحات اللازمة لممارسة اسرائيل كامل صلاحياتها على الاسرائيليين والحدود. بهذه المفاهيم ناقش الاسرائيليون وفي، مقدمتهم رئيس الوزراء الاسرائيلي باراك مفهوم المرحلة الثالثة. وطالبوا باندماجها في قضايا الوضع النهائي بشكل عام.

ورددوا في حالة اصرار الطرف الفلسطيني على تنفيذها فإنها كما قال شارون تكون% من اراضي الضفة الغربية. وحين يتمسك باراك باجراء عملية قيصرية لاخراج المولود مرة واحدة، يغيب عن ذهنه أنه يخالف سنة الحياة فيما يتعلق بمدة الحمل الضرورية والطبيعية للمولود وهي سبعة اشهر على الا قل.. وتسعة اشهر على الاكثر.. وهو اذ يدرك ان الحمل الذي افرز جنين السلام بعد المصافحة التاريخية في ساحة البيت الابيض بين الاخ ابو عمار ورابين، قد تجاوز المدى المحدد له وهو خمسة سنوات، فإن الجنين قد تم قتله على يد الحكومات الاسرائيلية الثلاث التي حرصت على عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات.. وهو حين يصر على الدمج انما يهدف إلى نسف الاتفاقيات الموقعة جميعها. والغاء فلسفة اوسلو التي تقتضي التوصل إلى الحل النهائي بعد تنفيذ المرحلة الانتقالية بكاملها.

لقد استطاع باراك باصراره على فرض آرائه وتعطيله للمفاوضات حول قضايا الوضع النهائي، وقضايا الوضع الانتقالي أن يجر الفريق الفلسطيني والأميركي إلى كامب ديفيد عبر طريق صعبة مليئة بالأشواك والعقبات.. ولا تؤدي إلى هدف السلام. ولذلك باءت تلك الخطوة المغامرة بالفشل الذريع.

## ثالثا: سياسة التلاعب على المسارات:

مع وصول باراك إلى الحكم في الكيان الصهيوني، انهالت عليه المدائح من الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد رحمه الله. فقد وصفه بالزعيم القوي والصادق. وقد استجاب باراك لهذا المديح برد التحية بمثلها. وبدأت بوادر انقشاع غيوم مرحلة نتنياهو التي عطلت المفاوضات على المسار السوري بشكل كامل، تخللته احيانا بعض الرسائل وتدخل الوسطاء، ولكن في الخفاء. وبدأت رموز العلاقات السورية الاسرائيلية من الأميركان تتحرك من هنا إلى هناك. فظهر على الخارطة ادوارجيرجيان سفير الولايات المتحدة السابق في سوريا، وباتريك سيل، الصحفي البريطاني، وكاتب سيرة الرئيس الاسد. وغيرهم من رجال الاعمال والوسطاء. وحاول الرئيس الاسد توظيف علاقاته واتصالاته مع روسيا والاوروبيين بهدف تشجيع اسرائيل للتحرك باتجاه العودة للتفاوض واحياء المسار السوري. لم تكن هذه التوجهات تزعج القيادة الفلسطينية خاصة وانها من موقعها القوي كانت تنادي بوحدة الموقف العربي، وبضرورة تلازم المسارات والتنسيق العربي. وقد بادرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الدعوة لعقد قمة عربية، أو على الاقل قمة خماسية لدول الطوق المعنية مباشرة بمسيرة التسوية، بحيث تضم مصر وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين. وكان الرد السوري هو التجاهل الذي اقترن بالتنصل من الدور القومي، لدرجة ابلاغ الفصائل الفلسطينية المعارضة المتواجدة في سوريا بالتخلي عن فكرة الكفاح المسلح، وبالتحول إلى مؤسسات اجتماعية ومنظمات غير حكومية، حيث قال عبد الحليم خدام لقادة الفصائل في دمشق. "سوريا ذاهبة إلى عقد اتفاق سلام مع اسرائيل في غضون ثلاثة شهور، وعليكم التحول إلى احزاب سياسية اهلية". (تقرير خاص).

ولكسر امكانية الامل في التقارب والتنسيق الفلسطيني السوري كلف وزير الدفاع مصطفى طلاس بشن حملة ضد الاخ ابو عمار بطريقة بذيئة ونابيه، فهم من خلالها ان سوريا تتوجه بثقلها نحو اسرائيل، وحسب مقولة الشرع القديمة حول كون القضية الفلسطينية عبء عليهم، فقد طالب كل طرف عربي ان يقوم بقلع شوكه بيديه. وبدا واضحا ان الرئيس الاسد يرى ان الاقلاع بالحل مع الاسرائيليين يصبح اسهل كثيرا اذا ما هو تخلى عن التزامه القومي بالقضية الفلسطينية.

هذا الموقف السوري قدم لباراك خدمة وهو يتنصل من اتفاق نهر الواي. مما جعل القيادة الفلسطينية تسارع الى القبول بعقد قمة شرم الشيخ التي كانت بداية اللعب الاسرائيلي على حبال المفاوضات.

كان باراك يدرك انه في شرم الشيخ قد وقع على مذكرة لا ينوي الالتزام بها. على الرغم من انه اعطى تعهدا للأميركان تم نقله إلى القيادة الفلسطينية بأنه سيلتزم بتنفيذ المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار سواء تم الاتفاق على الاطار أو لم يتم.. وقد اصبح واضحا لدى القيادة الفلسطينية أن حديث باراك عن السير في جميع المسارات بصورة متوازية ومتوازنة، اضافة إلى استعداده للإنسحاب من لبنان خلال خمسة عشرة شهرا، سواء تم التوصل إلى اتفاق أو لم يتم، فإنه كان يمارس بذلك ضغطا على سوريا، حيث ان انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان سيفتح ملف انسحاب الجيش السوري منه أيضا.

كان المسار السوري يعني بالنسبة لباراك اكثر من مجرد اداة استفراد وضغط على المسار الفلسطيني. فهو بالنسبة له، كما كان بالنسبة لرابين قبله هدفا مهما في حد ذاته.حيث يعتقد الاسرائيليون ان الحل على الجبهة السورية الاسرائيلية سيقلل من الثمن الذي يمكن دفعه من اسرائيل للحل على الجبهة الفلسطينية. واكثر من ذلك خطورة، هو ان الحل على الجبهة السورية الذي يغلق ايضا الجبهة اللبنانية يكمل دائرة الحدود بين اسرائيل وجميع الدول العربية المجاورة لها. وبهذا تصبح القضية الفلسطينية اقليميا تقع ضمن حدود اسرائيل (الامر الواقع) مع الدول العربية وهو الامر الذي يجعل الوضع النهائي قريبا من تصريحات رابين السابقة المباشرة بعد اتفاق اوسلو. كيان أقل من دولة واكثر من حكم ذاتي. كان واضحا لباراك ان الطرف الفلسطيني لن يتوصل معه إلى اتفاقية اطار قبل تنفيذ جميع قضايا المرحلة الانتقالية العالقة وفي مقدمتها موضوع المرحلة الثالثة لاعادات الانتشار، والافراج عن جميع الاسرى المعتقلين دون قيد أو شرط. وقد دفع هذا التوجه الواضح باراك إلى بداية استخدامه للمسار السوري تكتيكيا واستراتيجيا بحيث تخلق حالة التفاصيل التي تعطيه القدرة على القفز من مسار للضغط على المسار الآخر. وجاء اعلان الرئيس كلينتون بعودة المفاوضات بين سوريا واسرائيل في 19/12/98، وكانت على مستوى سياسي عالي يشارك فيه رئيس الوزراء الاسرائيلي باراك وفاروق الشرع وزير الخارجية السوري ممثلا للرئيس حافظ الاسد. وباشراف الرئيس كلينتون نفسه.

بهذا الاعلان انتقلت الاضواء نحو شيبردزتاون، حيث المسار السوري الاسرائيلي الذي كشف عن سلسلة من الاتفاقات المتكتمة، التي ادت إلى احداث الشرخ بالاتفاق على شروط عودة المفاوضات، والتي اهمها بالنسبة لسوريا كان العودة للبدء من حيث انتهت المفاوضات السابقة، والتي تشمل ما يسمى بوديعة رابين لدى الولايات المتحدة.

كانت دوافع كلينتون لدعم انجاح المسار السوري هامة جدا. فالعلاقات الأميركية السورية اصبحت بعد العدوان الأميركي الاوروبي والعربي الثلاثيني على بغداد علاقة متميزة بسبب مشاركة سوريا في التحالف الأميركي الذي حارب العراق عام 1991 وكان كلينتون يرغب في ان يكون الانجاز على المسار السوري يكون دعما للمسار الفلسطيني، بحيث يحقق في المدى الزمني المتبقي لولايته ما يساهم بتحقيق انجاز في عملية السلام، يخلد اسمه كصانع سلام ويلغي من سجله تلك البقع السوداء التي تركتها مسيرته الشخصية. وكانت الحالة الصحية للرئيس الأسد تغري الادارة الأميركية في امكانية الحصول من الأسد على التنازلات التي تساعده في تثبيت ابنه بشار خليفة له قبل وفاته.

كان رد الفعل الفلسطيني الظاهري والذي تم التصريح عنه من المستويات المسؤولة جميعها يعبر عن الترحيب بنجاح أي مسار عربي. فمن حيث المبدأ عبرت القيادة الفلسطينية على لسان الاخ ابو عمار في كثير من المناسبات عن ضرورة تفعيل المسارين اللبناني والسوري، انطلاقا من أن اي انسحاب من الاراضي العربية المحتلة هو مكسب ومصلحة قومية.

وقد كان الموقف الذي عبرت عنه حركة "فتح" في نشرتها المركزية في 15/1/2000 تحت عنوان، "المسارات التفاوضية بين التفاضل الاسرائيلي والتكامل العربي"، تنطلق من أن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي، المدني والعسكري، من الجولان حسب الشروط التي يطلبها الرئيس حافظ الاسد هو أمر

ليس فقط مرحب به، وإنما هو يقدم خدمة كبرى للمسار الفلسطيني، وخاصة ما يتعلق بقضايا الوضع النهائي. وجاء في نشرة "فتح" ما نصه "القضايا المستعصية على المسار الفلسطيني هي قضايا الوضع النهائي، وهي تشكل تكاملا واضحا مع قضايا الوضع النهائي على المسار السوري. فقضية الحدود هي عنوان اساسي في اتفاقية الاطار المطلوب التوصل اليها على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، في حين هي اكثر تحديدا على المسار السوري الاسرائيلي لدرجة اصبح عنوان الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران هو مفتاح عودة السوريين إلى طاولة المفاوضات. وهذا الانطلاق فيما يتعلق بالحدود يشكل اولوية هامة على المسار الاسرائيلي. فالمقولة الصهيونية بالاعتراف بالقرار 242 وتطبيقه تنطلق من تفسيرات متضاربة لنصه الذي لا يوافق على اكتساب الارض بالقوة، ثم ينص على انسحاب من (اراض) وليس (الاراضي) وتلعب (ال) التعريف وغيابها دورا في احداث الغموض المدمر حول التزام اسرائيل بالقرار بشكل مختلف على الجبهات المختلفة..فالمسار المصري غير السوري، والمسار الاردني غير الفلسطيني.. فقضية الحدود التي تطالب اميركا واسرائيل بتعريفها بالحدود المعترف بها، وليست بحدود ما قبل الرابع من حزيران، كما ينص قرار مجلس الامن 242، وكذلك قرار 338، ومبدأ الارض مقابل السلام، وهو الامر الذي تم تحديده في التعديل السوري لوثيقة العمل الأميركية فجاء النص كما يلي:

**المادة (1) اقامة السلام وترسيخ الحدود:**

1. تنتهي حالة الحرب بين سوريا واسرائيل. ويقوم السلام بينهما بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.. ويحافظ الطرفان على علاقات سلم عادية كما هي موضحة في المادة (2) من هذا الاتفاق.
2. الحدود الدولية المعترف بها والآمنة بين سوريا و (اسرائيل) هي الحدود المبينة في المادة الثانية ادناه. خط الحدود الدائم الذي تم الاتفاق على ترسيمه بين الدولتين هو خط الرابع من حزيران/يونيو 1967 وتسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية ومدنييها خلف هذه الحدود وفق الملحق ( ) من هذا الاتفاق. ويمارس كل طرف حقه الكامل بالسيادة على جانبه من خط الحدود الدولية كما هو متفق عليه في هذا الاتفاق.

المادة الاولى اعلاه وما يتبعها من مواد ونصوص تعطي مؤشرا لقضايا الوضع النهائي. المطروحة على المسار الفلسطيني الاسرائيلي. فانطلاقا من ضرورة الانسحاب الاسرائيلي إلى حدود الخامس من حزيران عسكريا ومدنيا فان هذا يعني:

1. الانسحاب الكامل من القدس المحتلة عام 1967.
2. الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام 1967 بما يشمل انسحاب العسكريين والمدنيين، وهذا يعني انهاء الاستيطان بشكل كامل.
3. حل مسألة المياه استنادا إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي.
4. بالنسبة للترتيبات الأمنية: تنص الفقرة (جـ) من المادة التالية لوثيقة العمل كما يلي:

"يدرك الطرفان ان الارهاب الدولي بكل اشكاله يهدد امن كل الدول ولذلك فان لهم مصلحة في تعزيز الجهود الدولية لمعالجة هذه المشكلة. ويتعهد الطرفان بالامتناع عن تنظيم أي تهديد بالعنف ضد الطرف الآخر أو ضد مواطنيه أو ممتلكاته. ويتخذ كل طرف الاجراءات الضرورية لضمان عدم انطلاق مثل هذه الاعمال من اراضيه. مع تأكيد خاص على السيادة والحقوق الاساسية وحرية التعبير سياسيا واعلاميا وايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين".

ان تثبيت قضية اللاجئين في التعديل السوري يعطي اهمية خاصة للقرار الدولي (194)1 الذي يشكل الحل العادل. وهو في الوقت نفسه يواجه مؤامرة التوطين المرفوضة من شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية.

اما بالنسبة للعلاقات مع الجوار و كيف يجب ان تحدد في ظل سلام عادل وشامل فان النص الذي تضمنته وثيقة العمل المعدلة سورياً جاء في المادة (4) كما يلي:

**المادة (4) علاقات السلام العادية:**

- يطبق الطرفان فيما بينهما احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في زمن السلم وعلى الاخص:

1. يقر الطرفان بسيادة كل منهما وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي وحقه في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
2. يقيم الطرفان علاقات حسن جوار بينهما ويمتنعان عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر ضد بعضهما، ويعملان على تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقتهما، ويسويان الخلافات فيما بينهما بالطرق السلمية.

- يقيم الطرفان فيما بينهما علاقات دبلوماسية وقنصلية بما في ذلك تبادل سفراء معتمدين.
- يقر الطرفان بأن علاقاتهما تقوم على المصلحة المتبادلة واحترام علاقات حسن الجوار، ولأجل هذا الغرض فانهما:

1. يشجعان العلاقات الثنائية والاقتصادية، والتجارية بما يتفق مع مصالحهما. ويتخذان من التدابير ما يسهل حركة البضائع والاشخاص وفقا للقوانين والانظمة النافذة في بلديهما.
2. يزيل الطرفان المعوائق التمييزية امام العلاقات الاقتصادية العادية، بما فيها المقاطعة الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر.
3. ينشئ الطرفان فيما بينهما علاقات في مجال النقد.
4. يتفق الطرفان على اقامة علاقات سياحية فيما بينهما وينشطان السياحة مع بلدان ثالثة، وفي هذا المجال فانهما يلتزمان بمراعاة التقاليد السائدة لدى كل منهما.
5. يسمح الطرفان بالاتصالات البريدية والسلكية واللاسلكية على اساس عدم التمييز ووفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
6. يحق لمواطني كل طرف التقاضي امام المحاكم في بلد الطرف الآخر(نشرة فتح).

مما تقدم تظهر ايجابيات التزام اسرائيل بالمطلب السوري المتعلق بالانسحاب الكامل من الجولان، وخاصة في اكثر القضايا حساسية وهي القدس التي تم ضمها إلى الكيان الصهيوني كما حصل لاحقا مع الجولان. فالقرار بالغاء ضم الجولان والانسحاب منها يشكل مقدمة وسابقة هامة، بالنسبة للقدس، إلى جانب القضايا الاخرى المشار لها اعلاه..

والى جانب الايجابيات الكثيرة، ومنها انهاء حالة المزايدة التي تعيشها الفصائل الفلسطينية في دمشق، والتي بدأ بعضها يتطلع إلى الالتحاق بالمسيرة في الوطن وخاصة على ضوء انتهاء المرحلة

الانتقالية. إلى جانب هذه الايجابيات، فان هنالك سلبيات لا يمكن اغفالها. ولئن كانت السياسة المعلنة لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية تركز على الايجابيات، الا ان الاشارة إلى السلبيات كانت ضرورية للحيطة والحذر. ولاعطاء الكادر المسؤول صورة عن الحقيقة كما تراها القيادة. وقد عبرت نشرة الحقيبة العدد (46) عن هذه السلبيات بشكل مفصل على الشكل التالي:

أولا: من الطبيعي ان تفعيل الحركة على المسار السوري، سوف يقلص تركيز الجهد الذي كان معطى للحركة على المسار الفلسطيني. وان هذا التقليص في حجم التركيز على المفاوضات الفلسطينية، يلتقي عند هدف باراك التكتيكي باضعاف بنية التوازن الدولي الدبلوماسي حول المسار الفلسطيني، لتجريد القضية الفلسطينية خلال المفاوضات على الحل النهائي من هذا الثقل الدولي، الذي اعطى المفاوض الفلسطيني ميزة استراتيجية. إن سوريا حاولت القفز من فوق القضية الفلسطينية، دون ان تأخذ بعين الاعتبار حراجة الوضع الفلسطيني. وهذا هو البعد السياسي والتكتيكي الاكثر تأثيرا الآن، في انعكاساته ومفاعيله، على المدى القريب والمباشر.

ثانيا: ان اعادة تفعيل المسار السوري بموازاة المسار الفلسطيني، قد يتيح للحكومة الاسرائيلية هامش من المناورة التكتيكية في مفاوضاتها مع الطرفين، السوريين ونحن، في غياب أي تنسيق بيننا وبين دمشق. وقد يحاول باراك الآن الضغط على كلا الطرفين لانتزاع افضل مساومة ممكنة منا ومنهم في المفاوضات. وهنا يظهر العيب الاستراتيجي في ضعف التنسيق بيننا وبين سوريا، التي رفضت دعوة مصر، ودعوتنا للتفاهم على اطار من التنسيق الخماسي في وقت سابق.

ثالثا: ولعل اسوأ السيئات في كل ما يتعلق بهذه القضية، ليس ان سوريا ادارت ظهرها إلى مصر خلال الاتصالات التي كانت تجريها تمهيدا لعودة التفاوض، وهذا خطأ فادح، ولكن سوريا التي ما برح نظام الحكم فيها منذ ثلاثين عاما، يقيم شرعيته على اساس من الادعاء القومي، اسقط القضية الفلسطينية من حسابه في التفاوض والسلام مع اسرائيل. فلم يأت وزير خارجية سوريا في خطابه المطول الافتتاحي للمفاوضات على ذكر فلسطين أو القضية الفلسطينية، وهذا مؤشر سلبي، اذ اعتبرت سوريا ان التوصل إلى اتفاق على المسارين السوري واللبناني، فقط هو حدود الثمن الذي ينهي العداء القومي مع اسرائيل والصراع العربي الاسرائيلي، ولأول مرة تسقط سوريا فلسطين والقدس، أي ازاحة القضية الفلسطينية امام أية تسوية تعقدها سوريا مع اسرائيل.

رابعا: في الواقع برهنت سوريا عبر هذا التجاهل المقصود، عن رغبتها فك الارتباط بالقضية الفلسطينية، القضية المركزية للامة العربية، وفق العقيدة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي. ويربط سوريا تعريف الصراع - الاسرائيلي ان كان مجرد صراع حدود أو وجود، انطلاقا من اتفاق سوريا واسرائيل على سحب هذه الاخيرة قواتها من الجولان، هو اكبر لطمة يوجهها نظام الحكم في سوريا للقضية الفلسطينية التي هي عنوان شرعية استمرار النزاع أو حله. وهذه الضربة تأتي في ختام سلسلة من الضربات التي وجهها هذا النظام طوال تاريخه للقضية الفلسطينية: محاولة احتواء حركة "فتح" في مهاد انطلاقتها. وضرب الثورة الفلسطينية العام 1976 في حرب السنتين. ومحاولة شق الحركة الوطنية الفلسطينية عام 1983 وخذلان منظمة التحرير الفلسطينية وتركها تقاتل اسرائيل وحيدة خلال اجتياح عام 1982 ومحاصرتها أول عاصمة عربية. والحرب ضد المخيمات 1985-1987 وحصار هذه المخيمات، ورفض أي محاولة للتنسيق معنا ومع مصر للاتفاق على استراتيجية موحدة في التفاوض مع باراك. وتغذية الانتقادات التي توجهها المعارضة الفلسطينية والعربية، طوال الوقت بفيض من الافتراءات، حول خيانة المنظمة وتنازلها، وتفريطها الخ.

# مسيرة بلا سلام (12 )

- ابن عامي كشف لأبي علاء أنه مسلوب الصلاحيات بهدف دفع عرفات إلى الكامب
- الإلتزام بالثوابت أفلت عرفات من كمين باراك وروس في كامب ديفيد
- باراك عين رئيسا واحدا لوفدي الإنتقالي والنهائي لضمان دمج المرحلتين معا وزعم أن القرار 242 لا ينطبق على الحل الفلسطيني ما أعاد الحديث عن القرار 181
- الموقف الإسرائيلي عمل على دفع الفلسطينيين للحصول على فتات فشل قمة الأسد ـ كلينتون
- الأسد رفض انسحابا لا يسمح لجنوده العودة إلى السباحة وصيد الأسماك في بحيرة طبريا

خامسا: سوف نرى في الواقع، وهذا ما نقصده بالمرور في التجربة، ان كانت مزايدات دمشق على القاهرة بعد اتفاق كامب ديفيد، وعلى الاردن بعد اتفاق وادي عربة، وعلينا بعد سلسلة اتفاقات اوسلو، يمكن أن تصمد للنقد، أو تأتي بأفضل الحلول. ولكن في غضون ذلك، من سيتهم دمشق انها ستقدم على بيع حزب الله، كثمن للسلام مع اسرائيل، بعد ان استخدمته كورقة في مفاوضاتها..؟ ومن سيتهم دمشق انها ستخضع لإعادة انتشار جيشها في مناطق "أ" و "ب" و "ج"، في اطار ترتيبات امنية، تجعل هناك مناطق منزوعة السلاح، أو مقلصة، ومناطق يتسلح فيها الجيش السوري بأسلحة خفيفة، وأخرى ثقيلة. ولكن ضمن مواقع محددة..؟

ومن اخيرا سيتهم دمشق ونظامها القومي، انها ستسمح بفتح حدودها امام اسرائيل "الكيان الصهيوني"، للإطلال على حدود العراق ومنطقة الخليج العربي، في اطار العلاقة الجيدة التي تقوم على اساس التنافس الحضاري مع ما كان العدو القومي..؟

وهل اخيرا، كل الحروب التي خاضها الجيش السوري والجيوش العربية منذ العام 1948، كانت بهدف استرداد الجولان، ام استرداد فلسطين..؟ وهل سنرى افتتاح دمشق اول سفارة لها في اسرائيل، قبل ان تفتح سفارتها في الدولة الفلسطينية..؟

سادسا: واذا ما قدر للمفاوضات بين سوريا واسرائيل ان تنتهي إلى اتفاق سلام بينهما قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. فلعله يمكن القول عندئذ، ان جميع الدول العربية، في اطار ما سمي في وقت ما بدول الطوق، أو المواجهة مع اسرائيل، قد سعت إلى تفضيل اولوية التوصل إلى انعقاد سلام مع اسرائيل، قبل أن تحل القضية المركزية في الصراع العربي الاسرائيلي. ولعل هذا هو الدافع الرئيسي الذي حكم توجه رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق باراك نحو اغلاق هذه الثغرة الاخيرة، بتفضيله دفع الثمن السوري، لكي يمكنه الالتفاف على القضية الفلسطينية وتحاشي دفع الثمن لحلها).

وعندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب اصرار باراك على كسر الموقف السوري وفرض الانسحاب إلى الحدود الدولية وفرض السيطرة الاسرائيلية على المياه، كان لا بد أن يتدخل الرئيس

كلينتون. وتمت الدعوة إلى قمة جنيف التي حمل فيها كلينتون مقترحات باراك ليحاول فرضها على الأسد، ولكن.

لقد فشل كلينتون في انتزاع ما اراده باراك من الأسد. وهو ليس مجرد قضايا شكلية وانما قضايا تمس الجوهر، بحيث كان الإلتجاء إلى قاعدة "درء المفاسد اولى من جلب المنافع" هو الذي انقذ الأسد من الوقوع في براثن التواطؤ الأميركي الاسرائيلي. فاللحظة الحرجة التي يعيشها الأسد هي لحظة مركبة لا تتوقف عند حالته الصحية الحادة. ولا على الوضع الاقتصادي السوري أو التنظيمي في حزب البعث أو الطائفي أو حتى العائلي. فهو قد خيب ظن كلينتون الذي اعتقد أن الأسد قد وصل إلى الزاوية الحرجة التي ينكسر فيها موقف الهامه الضوئي. ولكنه وجد أن ما يعني الأسد ليس ما الذي سيحدث بعده، وإنما ما الذي سيقال عنه حتى آخر لحظة في حياته. لقد اصبح اسيرا لمجموعة الشعارات التي اطلقها عن قناعة تامة منذ أن غادره السادات لزيارة القدس، إلى أن شارك بقواته في الحرب الأميركية ضد العراق في حفر الباطن. لقد ردد منذ البداية ولا يزال مقولة رفض التطبيع مؤكدا أن ذلك يحتاج إلى زمن طويل بعد التوصل إلى اتفاقية سلام والتوقيع عليها. كما ردد منذ البداية أن الانسحاب الاسرائيلي يجب أن يكون كاملا غير منقوص، وذلك إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو. هذان القيدان كانا درع الاسد الواقي من ضغوط كلينتون. وهما في رأيه اقل خطرا على موقفه الشخصي القومي من مشاركة القوات الأميركية بديلا عن اسرائيل لضرب العراق. وهو قد ادرك داخليا كم خُدع من قبل الأميركان عندما قال ريتشارد هاس للسوريين الذين طالبوا بغنائم العدوان في عصر السلام: "لقد فقدتم عمقكم الاستراتيجي بعد ضرب العراق". ولا يعتقد الكثيرون ان الاسد كان قادراً على توريث طائفته أو ابنه كلا الوزرين.

لقد استطاع كلينتون ان يفرض على نتنياهو الدخول في مفاوضات حول الانسحاب من مدينة الخليل بعد قمة واشنطن عام 1996 وبعد أن كانت (لا) ياسر عرفات تهدد، ليس فقط مسيرة التسوية، وانما انتخابات الرئاسة الأميركية للدورة الثانية التي كان يخوضها كلينتون. وجاء بروتوكول الخليل ليفرض على الليكودي نتنياهو الانسحاب من اجزاء هامة من مدينة الخليل، التي هي اكثر المدن قدسية بالنسبة لليهود. لقد كان بروتوكول الخليل نقطة تحول في الفكر الصهيوني الليكودي المتزمت الذي اعترف لأول مرة بما كان يعتبره خيانة من حزب العمل. والاكثر اهمية من ذلك أن بروتوكول الخليل حصل على 87 صوتا في الكنيست الاسرائيلي وهو ما يفوق ما حصلت عليه اتفاقات كامب ديفيد. هل استطاعت (لا) حافظ الاسد ان تجعل كلينتون يفرض على باراك العودة إلى تفاوض ضمن شروط الانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران/يونيو. وهو ما يتردد "على انه" وديعة رابين. وهل استطاعت (لا) حافظ الأسد أن تجعل كلينتون يفرض على باراك العودة إلى التفاوض دون التمسك بموقف التطبيع قبل التوقيع.

يبدو الامر غريبا في ظل اتهام كلينتون بأن الكرة هي الآن في ملعب الأسد. وهذا هو الضغط العلني الذي مورس على سوريا، وهو الأمر الذي خدم الاسد بشكل أو باخر في عملية ترتيب البيت الداخلي في سوريا، ولكن هذا الضغط العلني على الأسد ترافق كما يبدو، بضغوط سرية على باراك من أجل العودة إلى المفاوضات، خاصة وان الورقة اللبنانية ظلت صامدة في يد الأسد، رغم بعض التصريحات الفردية المنطلقة هنا وهناك. فالوجود السوري في لبنان لم يعد مجرد وجود عسكري وانما وجود مصالح مرتبطة بالفئات المتصارعة داخل ذلك القطر. وكما اصبح وجود جيش لبنان الجنوبي والاحتلال العسكري لجنوب لبنان عبئا قاتلا على اسرائيل لدرجة الاستعداد للهروب، فإن حقيقة الوجود السوري في لبنان اصبحت تؤكد، انه ما لم ينسحب من الجولان كاملا فإن ادوات سوريا في لبنان ستظل تؤكد ان الوجود الاسرائيلي في الجولان هو عبء على اسرائيل، تماما كما كانت قوات لحد. ولكن المعركة ستستمر ما دام الانسحاب الاسرائيلي من طرف واحد لا يدخل في اطار تكامل المسارين السوري واللبناني.

ان افشال تكتيك باراك في التلاعب على المسارات يشكل قضية هامة في سد الفجوات القائمة نتيجة غياب التنسيق المطلوب بين المفاوض الفلسطيني والسوري. وقد اعتبر الخبير الاسرائيلي في الشؤون السورية ايتمار رابينوفتش ان اكثر الردود مناسبة على موقف حافظ الاسد هو دفع المسار الفلسطيني والقيام بانسحاب احادي الجانب من لبنان. وهذا الاعلان يشير إلى المفهوم الاسرائيلي لفكرة التلاعب، بحيث يؤكد أن الإنفراج أو عدمه على طاولة المفاوضات التي ستستأنف في واشنطن انما هي ردود فعل وليس بحثا حقيقيا عن التوصل إلى سلام. ويعتقد هذا الموقف الاسرائيلي بانتهازيته المكشوفة، ان المفاوض الفلسطيني سيقدم تنازلات من اجل الحصول على فتات فشل قمة جنيف. ولكن العكس هو الصحيح. لقد استوعب المفاوض الفلسطيني الدرس من الموقف السوري الذي رفض، كما يقول رابينوفتش، اربع خيارات مهمة كان يطمح لتحقيقها في حياته وهي:

1. السلام نفسه.
2. علاقات جديدة وحسنة مع الولايات المتحدة.
3. ازالة خطر المجابهة مع اسرائيل في لبنان.
4. تكوين غلاف خارجي وداخلي مريح لنقل الحكم لابنه بشار.

ويعتقد رابينوفتش الذي ترأس طاقم المفاوضات مع سوريا سابقا، ان الاسد أراد ان يخرج من الاتفاق مع اسرائيل كطرف منتصر وليس كطرف مهزوم. وهو أمر اهم من الانجازات التي طرحها كلينتون.

ويعتقد الكثيرون ان فشل كلينتون في قمة جنيف يعزز الوضع الداخلي لكل من الاسد وباراك. حيث كانت التكهنات حول الصفقة المبرمة والجاهزة، والتي ما كان يمكن ان يجازف الاسد بالسفر المرهق، وكذلك كلينتون بعد جولة طويلة في الشرق الاوسط لمجرد لقاء فاشل. لقد كانت المعارضة الاسرائيلية تطلق صواريخها على باراك الذي تنازل عن بحر الجليل. في حين كانت الهمسات تلحن بعودة الاسد إلى موقف السادات والاكتفاء بالانسحاب إلى الحدود الدولية بدلا عن حدود الرابع من حزيران/يونيو. اضافة إلى الموقف الشعبي من عملية التطبيع ورفضها. وقد غاب الاسد في ذمة الله، وتم الانسحاب الاسرائيلي المهين من جنوب لبنان. وعاد المسار الفلسطيني إلى الواجهة، وظل باراك يتلاعب داخل المسار الفلسطيني وبين قنواته، الانتقالي والنهائي.. السري والعلني، إلى ان انكشف الغطاء عن كل هذه السياسات المراوغة في كامب ديفيد، حيث الفشل الذريع للمؤامرة التي اعدها باراك بالتواطؤ مع الصهيوني دينس روس.

## رابعا: الطريق إلى كامب ديفيد:

كان نتنياهو اول من حاول القفز عن، أو تجاوز المرحلة الانتقالية والدخول مباشرة في المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي. وقد صرح انه بالامكان التوصل إلى اتفاق خلال ستة اشهر.. وهي نفس المدة التي طرحها باراك على الاخ ابو عمار في لقائهما على معبر بيت حانون، واعتبرها فترة تجربة اذا لم يتم التوصل فيها إلى اتفاق تتم العودة إلى الالتزام باتفاق نهر الواي.

من الواضح أن باراك لا يختلف عن نتنياهو من وجهة النظر للموقف الاستراتيجي. كان الخلاف ينحصر في التكتيك، وجوهره كيف تحقق ما تريد بحيث لا تخسر الدعم الأميركي. وكيف تعطل مسيرة السلام في وقت يصفك فيه العالم انك رجل السلام.. لقد رسم باراك ابتسامة خبيثة وعلى وجنتيه بديلا لتلك الكشرة (الدوغمائية) التي شكلت قناع وجه نتنياهو طيلة مرحلة حكمه. كانت تجربة قمة نهر الواي

التي خسر فيها نتنياهو ثقة الولايات المتحدة تختلف عن تلك القمة التي يطمح باراك إلى تحقيقها. كان يريد أن يحقق ما يريد، تماما كما استطاع بيغن ان يحقق في كامب ديفيد الاولى ما اراده من السادات. وفي مقدمة ذلك انهاء حالة الصراع. وتأجيل قضية القدس والقضية الفلسطينية في اطار مفاوضات شكلية حول الحكم الذاتي.

لقد توصل باراك مع دينس روس إلى تفاهم كامل لنصب كمين جديد في كامب ديفيد تتم فيه مشاركة ياسر عرفات ووفده المعروف جيدا بالنسبة للمفاوضين الاسرائيليين ولدينس روس بصورة اوضح. وقد تم رسم السيناريو التالي الذي طبقه باراك بدقة منذ البداية ويمكن اجماله في النقاط التالية:

1. تعطيل تنفيذ اتفاق نهر الواي الذي كان باراك يطالب بتنفيذه عندما كان في المعارضة. وتحت عنوان استعداده لتقديم عرض افضل مما جاء في نهر الواي، والتلاعب على المسار السوري ثم فرض اتفاق مذكرة شرم الشيخ.
2. لم يحدد اتفاق شرم الشيخ حقيقة الالتزام بالمرحلة الثالثة من اعادات الانتشار خطيا وانما جاء ضمن ضمانات شفوية اعطيت للأميركان.. فكان واضحا ان الدمج بين قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الوضع النهائي التي يتضمنها التوصل إلى اتفاق الاطار قد تحققت من خلال مذكرة شرم الشيخ.
3. تصعيد حدة الا ستيطان والتهام الا راضي لتحقيق التواصل بين المستوطنات المتقاربة وخلق تجمعات استيطانية تفرض واقعها في المستقبل، وتحفز الجانب الفلسطيني على الاسراع في قبول الدمج تحت عنوان انقاذ ما يمكن انقاذه قبل استفحال الوضع.
4. عدم التوجه الصحيح لحل مشاكل الائتلاف الحكومي وتوظيف الديمقراطية لإظهار عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات حاسمة لصالح عملية السلام. فأصبحت الديمقراطية اساسا للعدوان ولاستفحال الاستيطان.
5. فرض الدمج بين قضايا الوضع النهائي وقضايا المرحلة الانتقالية من خلال الرئيس الواحد لوفدي التفاوض.
6. سد الطريق امام امكانية التوصل إلى اتفاقية اطار، واعتبار الموقف الفلسطيني الذي كان يعبر عنه رئيس الوفد لمفاوضات الوضع النهائي الأخ ياسر عبد ربه معطلا لمسيرة السلام.
7. محاولة الالتفاف على القناة العلنية بفتح قناة سرية تتجاوز عوديد عيران وياسر عبد ربه وتكون اكثر قدرة على اتخاذ القرار. وكانت تلك نصيحة من دينس روس الذي كان يخطط بمهارة للوصول إلى كامب ديفيد، وبمشاركة الاخ ابو علاء رئيسا للوفد الفلسطيني السري، وشلومو بن عامي رئيسا للوفد الاسرائيلي، ثم اكتشاف المؤامرة التي تعمل على اغلاق كل امكانية للتوصل إلى اتفاق اطار. حيث صرح بن عامي للأخ ابو علاء انه غير مخول للتوصل إلى أي اتفاق. وان باراك لا يثق بأحد ليعطيه حدود امكانية اتخاذ القرار. وان الحل الوحيد هو القمة.
8. اعطاء الانطباع ان باراك على استعداد لأن يقدم اوراقا، مكشوفة فقط في القمة وامام كلينتون وياسر عرفات. وقبل ذلك لا يمكن. لأن في ذلك خطورة على وضع ائتلافه المزق.
9. الاشارة إلى الخروج من ازمة الائتلاف بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع شارون.
10. اقناع كلينتون بأن ياسر عرفات لا يستطيع ان يقول (لا) امام ما يمكن ان يعرضه عليه كلينتون كحل وسط. وما يتبع ذلك من دعم اميركي وعالمي سخي للدولة الفلسطينية ولمستقبل الشعب

الفلسطيني. وهنا كانت تستجلب صورة السادات الذي تهالك للوصول إلى حل في كامب ديفيد على حساب القدس والقضية الفلسطينية تحت عنوان تأجيلها.

11. استحضار مسلسل التراجعات التي تمت على يد ياسر عرفات والوفود الفلسطينية المعارضة التي كانت تقول (لا). ثم لا.. ولكنها ترضخ في النهاية. ويذكر في هذا المجال موضوع الخرائط في اتفاق طابا.. وموضوع بروتوكول الخليل.. والاستيطان في جبل ابو غنيم. واعادة التفاوض حول نفس القضايا في نهر الواي وشرم الشيخ.

12. كان تأجيل قضية القدس وقضية اللاجئين والتوصل إلى اتفاق جزئي يشكل مدخلا مقنعا بالنسبة للرئيس كلينتون.

13. وكان الاغراء الاكبر للرئيس كلينتون هو استعداد باراك لإعادة احياء من القدس الشرقية لتكون تحت السيادة الفلسطينية. وهو الأمر الذي اعتبره كلينتون يتجاوز كل الامكانيات وليس بإمكان ياسر عرفان رفضه.

هذا السيناريو الذي اعده دينس روس وباراك بعناية، كان يتجاوز مجموعة الحقائق التي طرحها الاخ ابو عمار على السيدة اولبرايت عندما جاءت لاقناعه بموضوع القمة.

كان الموقف الفلسطيني واضحا ومقنعا وينطلق من ان باراك غير القادر على الالتزام بتنفيذ الاتفاق الذي وقع عليه والمتعلق بقضايا الوضع الإنتقالي، لا يمكن ان يكون قادرا على تنفيذ القضايا الاكثر صعوبة القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين. كما ان قضايا الوضع النهائي هي قضايا متكاملة لا يمكن تأجيل أي قضية منها. وان أي قمة يشارك فيها الرئيس كلينتون لا يجوز ان تكون قمة مفاوضات تفصيلية، وانما قمة للتوقيع على ما يجب ان تتفق عليه الاطراف.. ان التحضير الجيد للقمة هو اساس لنجاحها، ولا يجوز اقحام الرئيس كلينتون مرة ثانية في قمة مثل تلك التي عقدها مع الرئيس الأسد بتوريط من باراك. لقد رفض الاخ ابو عمار المشاركة في قمة تفتقر إلى اساس النجاح. وكان يعتقد ان الرئيس كلينتون بعد ان يتبلغ رسالته التي حملتها اولبرايت سيدفع باتجاه استكمال التفاوض، والالتزام بتنفيذ اتفاقية شرم الشيخ كمقدمة للدعوة إلى القمة.

لقد ادرك الاخ ابو عمار ان الاصرار العجيب الذي يتمسك به رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك بضرورة انعقاد القمة الثلاثية، وتأكيده ان المفاوضات لم تعد مجدية، له اسبابه الكامنة، ولكنها اصبحت اوضح من الشمس في عز الظهيرة. فالمفاوضات حول الوضع النهائي يمكن تحويلها إلى القمة، ولكن قضايا المرحلة الانتقالية التي لا تزال عالقة، والتي يتعارض دمجها بقضايا الوضع النهائي مع نصوص اتفاق اوسلو، هي المطلوب ان تذوب بحيث تتحول إلى ورقة مساومة يبتز فيها باراك ما يستطيعه من قضايا مصيرية مثل القدس وحق العودة. وهو اذ يلمح بأنه على استعداد للإ عتراف بالدولة الفلسطينية، انما يريد أن يؤكد ان قيام هذه الدولة منوط باعترافه، وغير ذلك فهي اجراء من جانب واحد.

ومن جهة ثانية كان الاصرار الذي تمسك به الاخ ابو عمار عنيدا برفض أية قمة مع باراك قبل الالتزام الواضح بالاتفاقيات التي وقعت من خلاله في شرم الشيخ. ومن قبل اسلافه في نهر الواي. وطابا وواشنطن. وفي مقدمة ذلك الإفراج عن الاسرى جميعهم بدون قيد أو شرط، والانسحاب من جميع الاراضي التي تشملها المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار، بحيث تبقى الاراضي المتعلقة بقضايا الوضع النهائي والتي لا تتجاوز 9 % من مساحة الضفة الغربية. اضافة إلى قضايا اخرى مثل الممرات الآمنة والمعابر والمطار، وقضايا اقتصادية.. الخ.

لقد ادرك الاخ ابو عمار والقيادة الفلسطينية ان الذي يتصنع العجز تحت ذرائع الائتلاف الحكومي عن تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية سيكون اعجز عندما يتعلق الامر بقضايا الوضع النهائي. ومن هنا جاء

الرفض القاطع لأية قمة محكوم عليها بالفشل، وخاصة أن الكل يدرك جيدا ان هذا الفشل في كل الحالات سينسب الى الجانب الفلسطيني الذي يصر، كما يتردد على لسان دينس روس، واولبرايت، على الحصول على100% من طلباته. ان هذه المقولة الخادعة والمضللة التي انطلقت على السنة الوسطاء الأميركيين تجاهلت حقيقة ان الاتفاق هو الذي حدد الحل الوسط. فالمئة بالمئة بالنسبة للشعب الفلسطيني هي كل فلسطين، بناء على الحق التاريخي. وهي 46 % من مساحة فلسطين بناء على قرار الشرعية الدولية رقم 181. ولكنه بالنسبة لاتفاق اوسلو وللقرار 242 الذي قبل به الشعب الفلسطيني كحل وسط لا يتجاوز 23 % من مساحة الضفة الغربية، واي مطالبة بالتنازل عن هذا تعني فتح الباب على مصراعيه للاغتصاب وللإستيلاء على اراضي الغير بالقوة، الأمر الذي يتناقض مع جوهر القرار الدولي 242، ومع مبدأ الارض (كل الأرض) مقابل السلام (كل السلام).

ولإحداث ضغط جديد لفتح باب القمة تمخض عقل باراك عن فرية البسها زي القانون المزيف تقول: ان القرار 242 لا يتعلق بأي كيان فلسطيني، وهو بذلك لا ينطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من الرد الأميركي الواضح الذي رفض هذا الافتراء، فقد كان التساؤل باسم القانون الدولي عن القرار الذي يتعلق بالكيان الفلسطيني حتى يتم التمسك به. وكان الجواب جاهزا انه في القرار (181 ) الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي قرر اقامة دولة عربية في فلسطين إلى جانب دولة اسرائيل، ويرسم لها حدودا بخطوط واضحة. وهو القرار الذي يعطي الشرعية الدولية لوجود اسرائيل كدولة في الأمم المتحدة. وهو ايضا يشكل الأساس الذي تم بناء عليه اعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 وعلى اساسه سيقوم تجسيد الاستقلال المادي على الارض للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة، قبل نهاية هذا العام حسب قرار المجلس المركزي الفلسطيني.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، وكل المحاذير فقد تم الضغط على كلينتون من قبل اللوبي الصهيوني وتمت الدعوة إلى القمة في كامب ديفيد. والتي كانت بالنسبة للأخ أبو عمار والوفد المفاوض ولكل الشعب الفلسطيني مؤامرة لا بد من افشالها. حيث في ذلك يتحقق نجاح وانتصار قاعدة "درء المفاسد اولى من جلب المنافع". هنالك في كامب ديفيد ظهر لهم ياسر عرفات بشكل لم يعهدوه خلال مرحلة المفاضاوت حول الوضع الانتقالي، حيث كان يبدو متساهلا. وكثيرا ما كان يتم التراجع عن القرارات التي تأخذها الهيئات الفلسطينية بمقاطعة المفاوضات. فان ما يحكم مسلك الأخ ابو عمار في مفاوضات الوضع الانتقالي هو تحقيق نظرية التراكم. ومنهج (خذ وطالب) ما دام ذلك لا ينتهي بتوقيع نهاية الصراع. ولكن قمة كامب ديفيد المقترحة كانت تتعلق اكثر ما تتعلق بقضايا الوضع النهائي التي يريد باراك أن يدمج معها قضايا الوضع الانتقالي العالقة والمتعلقة بإعادة الانتشار الثالثة. وبالإفراج عن الأسرى والمعتقلين. وقضايا اخرى كثيرة. وحيث ان قضايا الوضع النهائي ستكون في القمة على رأس جدول الاعمال، فان النظرية التي تحكم منهج الاخ ابو عمار هي نظرية التكامل، حيث الصلابة المبدئية التي تقتضي عدم التفريط بأي من القضايا أو تأجيلها أو تجزئتها. فالذي لا يستطيع ان يُحققه في الحل النهائي سيضيع إلى الأبد. من هنا كانت المفاجأة التي ظهرت فيها حقيقة منهج ياسر عرفات التكاملي.. والذي يرتكز على الصلابة المبدئية والمرونة التكتيكية. وهو الأمر الذي مكنه من الصمود في وجه محاولات الترهيب والترغيب على حد سواء. لقد كان الموقف التفاوضي في كامب ديفيد محكوما بالثوابت التي حددها المجلس المركزي في دورته السابقة لقمة كامب ديفيد والتي شكلت قاعدة ارتكاز رئيسه في وجه الضغوط التي حاولت الإنتقاص من اهمية الامانة التي تمسك الاخ أبو عمار والوفد بصيانتها.

## خامساً القدس في المعركة:

اعتقد باراك ودينس روس ان التفاوض مع الجانب الفلسطيني حول قضايا الوضع النهائي يمكن ان

يستمر على اساس نظرية التراكم التدريجي نفسها. التي سادت المفاوضات حول المرحلة الانتقالية. ولذلك كانت المطالبة منذ البداية بتأجيل موضوع القدس وموضوع اللاجئين. وقد ادرك الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ ابو عمار أهمية القدس في عملية التفاوض الجارية في كامب ديفيد. كان لا بد من قلب نظرية التفاوض التي اعتمدها باراك ودينس روس والتي طالبا كلينتون ان يتبناها والتي تقوم على أساس تأجيل القضايا الأكثر صعوبة والاتفاق على التفاصيل الصغيرة... ولقلب هذه النظرية فقد اعتمد الأخ ابو عمار نظرية التفاضل والتكامل بحيث تبدأ بالقضية الاكثر اهمية وصعوبة للتكامل مع القضايا الأخرى. واذا كانت نظرية التراكم تهدف إلى تعزيزالثقة بين الطرفين المتفاوضين من خلال تطبيق مبدأ التبادلية، فإن نظرية التفاضل والتكامل من شأنها ان تعزز الثقة الذاتية بالحقوق التي تنص عليها مرجعية عملية السلام وقراري مجلس الأمن 242، 338 ومبدأ الارض مقابل السلام، والقرار 194 الخاص بحق العودة والتعويض، للاجئين الفلسطينيين.

كان اقحام القدس في المعركة، بكل ما تحمله من حساسية مرهفة تجاه الشعب الفلسطيني، وتجاه الأمة العربية والأمة الاسلامية، يشكل سلاحا مركبا في يد المفاوض الفلسطيني. فالى جانب انها شكلت الترس الواقي والحامي للقضايا الأخرى التي لا يمكن التوصل إلى حلول حولها، إلا بالتوصل إلى الحل حول القدس، فقد شكلت ايضا السيف الذي استطاع أن يحدث الاختراقات في بحث القضايا بحيث لم تعد المساومة بين قضايا الوضع الانتقالي العالقة وقضايا الوضع النهائي، وانما بين القدس وقضايا الوضع النهائي الأخرى، وخاصة الحدود أو المستوطنات، وحتى قضية القدس ذاتها التي فتح ملفها ولأول مرة. لقد تقلصت بسبب القدس الارقام الكبيرة لنسبة الارض المحتلة التي كانوا يطالبون بضمها للكيان الصهيوني لتصل إلى 8 % وهذايعني تحقيق حالة التواصل الجغرافي وانهاء فكرة الكانتونات والبندستونات. كما ان الحدود مع الاردن ومصر تم التسليم بالسيطرة الفلسطينية عليها وعلى المعابر مع بعض الخلافات الجزئية حول الحدود مع الاردن.

كان الموقف الاسرائيلي من القدس قد تحدد في مجموعة بدائل واحتمالات عبرت عنها الدراسة التي وضعها فريق فكري خاص في معهد القدس لأبحاث اسرائيل، والذي يطرح للعناوين المختلفة ثلاثة بدائل أو اقتراحات. وحيث ان الاقتراح الثالث يعبر عن الحد الادنى من الصلابة فهو بذلك يعبر عن نقطة بدء التفاوض، وقد جاء في هذا الاقتراح الثالث حول القدس ما يلي:

1. الوضع القانوني: تقسيم المدينة، بحيث يصبح جزء من القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية.
2. مستقبل المواطنين العرب: المواطنون الفلسطينيون الذين سيبقون في المناطق التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية لهم الحق بالاختيار بين الجنسية الاسرائيلية أو الفلسطينية.
3. الانتخابات: لمواطني السلطة الوطنية حق الانتخاب والترشيح بدون قيود. وحق المشاركة في الانتخابات البلدية في المناطق التي تحت سيطرة اسرائيل حسب القانون الاسرائيلي، وفي المناطق الفلسطينية حسب القانون الفلسطيني.
4. المواطنة: في المناطق الفلسطينية صلاحيات كاملة للسلطة الفلسطينية تجاه الفلسطينيين بما في ذلك صلاحية منح التصاريح للدخول، وتسجيل المواطنين حسب ما يتم الاتفاق عليه بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.
5. الوضع القانوني للمنطقة: المناطق التي تحت السيطرة الفلسطينية يكون وضعه القانوني كما هو في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والمناطق التي تحت السيطرة الاسرائيلية كما هو الأمر في اسرائيل.
6. الصلاحيات القضائية: في المناطق الفلسطينية كما هو الحال في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي

المناطق الاسرائيلية كما هو الحال في اسرائيل.

7. الحدود: القدس تبقى مدينة مفتوحة بدون تقسيم ويتم الحفاظ حسب الممكن على التواصل الجغرافي بين الأحياء اليهودية التي تقع في القسم الشرقي مع القسم الغربي. وفي المقابل يتم الحفاظ على التواصل الجغرافي بين الاحياء العربية وبين هذه الاحياء ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وهناك ثلاث امكانيات لحدود السيادة الفلسطينية:

- يكون مقر الحكومة ضمن مجال البلدية القديمة بحيث يتم التواصل جغرافيا مع مناطق السلطة الفلسطينية.
- جميع الاحياء المأهولة بالسكان الفلسطينيين ما عدا بيت صفافا وداخل البلدة القديمة اللذان سيكونان تحت الادارة المشتركة.
- شرق القدس ما عدا الاحياء اليهودية (بما في ذلك الحي اليهودي في البلدة القديمة).

8. طابع الحدود: ستكون الحدود ذات طابع وظيفي لأهداف مختلفة، كما سيتم الاتفاق عليه بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية:

- حدود مفتوحة للتجارة، السياح، المصلين ولأهداف صحية والتربية والتعليم والثقافة والدين.
- حدود محدودة للعمال من خلال الحفاظ على حقوق اجتماعية كاملة.
- حدود صارمة للإستيطان (الحصول على حقوق المواطنة ولأسباب امنية).
- حركة السيارات: حسب ما يتفق عليه مع اسرائيل.

9. الادارة البلدية: تشكل بلدية فلسطينية وبلدية اسرائيلية ضمن اطار ادارة متروبولية أو بلدية عليا، ويتم انتخاب ادارة الحي من مواطني الحي. ويتم منح الادارات صلاحيات إلى مجالات التربية والتعليم والصحة والنظافة، الحفاظ على الحدائق العامة، الرقابة على البناء العام، الشرطة المحلية (الحفاظ على النظام العام) بحيث يبقى مصدر الصلاحيات بأيدي اسرائيل.

10. الاماكن المقدسة:

- يتم احترام حرية الشعائر الدينية وحق الوصول اليها، وادارة كل مكان مقدس بأيدي من يعتبر هذا المكان مقدس بالنسبة له.
- والحفاظ على الوضع القائم في الاماكن المقدسة للنصارى في القدس ينطبق عليها تعريف (الوضع القائم) ويتم احترام الحقوق القائمة لباقي الاماكن المقدسة.
- والامتناع عن الدعاية والتحريض ضد الأديان الاخرى، وضد دولة اسرائيل.
- وكذلك الحد من الضجة والمواصلات وتلويث البيئة في جميع المواقع المقدسة.
- وبالنسبة للحرم القدسي يبقى تحت السيطرة الفلسطينية، أو تحت صلاحيات دينيةاسلامية/فلسطينية، مع امكانية للحفاظ على مسؤولية الأردن الحالية، جميع ذلك من خلال الحفاظ على (الوضع القائم) في مجال حرية العبادة لليهود والحفاظ على النظام العام بيد السلطة الحاكمة في الحرم القدسي.

- لا يتم السماح بإنشاء مؤسسات رسمية في الحرم القدسي.
- ولاسرائيل الحق باستخدام القوة داخل الحرم القدسي في الحالات التي تتعرض فيها حياة الاسرائيليين للخطر و/أو حدوث عمليات ارهابية.
- ويتم السماح للإسرائيليين والسياح بالدخول إلى الحرم القدسي في اوقات متفق عليها وبالتنسيق بين اسرائيل والسلطة الحاكمة في الحرم القدسي.
- يتم الحفاظ على الوضع الهندسي القائم في الحرم القدسي حسب الوضع القائم اليوم.
- لا يتم السماح برفع العلم الاسرائيلي على الحرم القدسي.
- يتم انشاء تواصل جغرافي بين الحائط الغربي والحي اليهودي اللذان سيكونان تحت السيادة الاسرائيلية.
- يتم الاعلان عن تنازل اسرائيلي فلسطيني بتبادل املاك الوقف العام لكل طرف والموجود تحت سيطرة الطرف الآخر).

هذه المواقف تجاه القدس كانت خلاصة الـ (لا) الكبيرة التي رفعها باراك حول القدس الموحدة عاصمة لدولة اسرائيل. وهو حاول الدخول بالحد الاقصى من المواقف التفاوضية والتي ترفض الحد الادنى الذي عبر عنه الخيار الثالث لفريق معهد القدس لابحاث اسرائيل.

## مسيرة بلا سلام (13 ) والأخيرة

- مختتما موقفه التفاوضي في كامب ديفيد رافضا التنازل عن القدس، عرفات أبلغ كلينتون: لنبق تحت الإحتلال فنحن نعرف كيف نقاومه ولا نخون الأمانة
- باراك اراد تقسيم القدس الشرقية لثلاث مناطق وابقاء الحرم القدسي تحت السيادة الإ سرائيلية والإشراف الفلسطيني
- عرفات أصر على الإنسحاب الكامل من شرق المدينة والتنازل فقط عن الحيين اليهودي والأرضي وحائط المبكى
- كلينتون أبلغ عرفات موافقة البابا على تدويل القدس فأجابه البطريك الأرثوذكسي لا.. الكاثوليكي هو المسؤول عنها
- الوفد الإسرائيلي وافق على سيادة فلسطينية على الحيين الإسلامي والمسيحي ومقرا لعرفات في البلدة القديمة
- كامب ديفيد اسقطت محاولات تسويق اكذوبة اتفاق أبو مازن ـ بيلين وتوسعة القدس واعادة تقسيمها

كانت المعركة حول القدس هي المعركة الأشرس، والأكثر صعوبة، والتي اصطدمت المفاوضات عملياً بصخرتها. ومنذ البداية اراد الاسرائيليون تأجيلها، ولكننا اصرينا على بحثها وعدم تأجيلها. وهنا لفهم ابعاد ما حدث، فإن تعريفنا القدس الشرقية، لا يقتصر على القدس القديمة، أو البلدة القديمة فقط، وانما يشمل داخل السور، وخارج السور على حد سواء. أي بما في ذلك الاحياء الخارجية، وهذه هي القدس التي اصرينا على عودتها إلى السيادة الكاملة، كما كانت قبل حرب 1967 والذي حدث انهم عرضوا مزيجا من الاقتراحات الغريبة والمعقدة، التي تهدف بالمحصلة، إلى ابقاء السيادة والمفاتيح في ايديهم، وتتمحور هذه الاقتراحات بين تقسيم القدس وتجزئتها إلى دوائر، وحارات واحياء ، والمزج بين مفاهيم ملتبسة وغامضة، عن السيادة والولاية، والتقاسم الوظيفي، بل وذهبوا إلى حد اقتراح بتقسيم السيادة بين الارض والمساء، بأن تكون لنا مثلا السيادة من الارض إلى السماء بصورة عامودية، وان تكون لهم السيادة تحت الارض إلى باطن الارض. والمقصود بذلك ان يكون لهم حق القيام بحفريات للتنقيب عن آثار الهيكل المزعوم، الذي تؤكد الحفريات منذ 70 عاما انه لا اثر له.

واقترحوا صيغاً من نوع السيادة لهم، والوصاية لنا، أي سيادة على الحرم الشريف، ووصاية ورعاية فلسطينية له، تحت السيادة الاسرائيلية. ومرة تكلموا عن مقر للرئيس في الحي الاسلامي، أو المدينة القديمة، ومرة اخرى مقايضتنا اما ان تأخذوا كل شيء خارج السور، أو ان تأخذوا داخل السور وتتركوا ما خارجه. وبالمحصلة، طرحوا انظمة مختلفة لكل حي داخل المدينة، بالفصل بين المسلمين والمسيحيين، وبين المسيحيين انفسهم، والى آخر هذه الأفكار والصيغ، التي تقسم القدس إلى ما يشبه الموازييك السياسي الاداري والطائفي. وفوق ذلك، طالبوا بحرية الصلاة في بعض اجزاء الحرم القدسي الشريف. والمطلب الأخير هدفه فقط المزايدة، اذ لم يطالب أي رئيس وزراء اسرائيلي قبل ذلك بالسيادة على الحرم، والحاخامات امتنعوا عن ذلك، ودايان منع في 17 حزيران/يونيو 1967 الصلاة في الحرم، باعتبار ان الحرم يخضع لسيادة الأوقاف الاسلامية. باختصار، العروض التي قدمت لنا حاولت تفتيت المدينة إلى اكثر من شكل، واكثر من صيغة، ومن صفة قانونية، وهذا رفضناه جميعه.

ما وافقنا عليه، هو قبولنا ان تكون القدس مدينة مفتوحة، وسيطرتهم على الحي اليهودي فيها، وحائط المبكى (حائط البراق) فقط. فيما السيادة على كامل القدس الشرقية تعود لنا. وقد لعب الأميركيون في موضوع القدس دور المسوق البائع، للاقتراحات الاسرائيلية فكانوا يروجون الافكار والاقتراحات الاسرائيلية على انها اميركية. وقد حاولوا الاتصال بالبابا لجلب تأييده للأفكار التي يطرحونها، وخصوصا فكرة التدويل، كما اجروا الاتصالات مع قادة عرب ومسلمين، لاقناع الاخ ابو عمار بالقبول ودعمه في التنازل. وعلى الرغم من سلبية الموقف الأميركي فيما يتعلق بالقدس، الا أن التركيز حول القدس كسر التابو الاسرائيلي الذي يقول ان القدس مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية. فمنذ يوم الخميس 14 تموز/يوليو 2000 حين عرضوا الورقة الاولى، حول النظام الخاص في القدس، اتخذت المفاوضات مجرى آخر، ودارت بالأساس حول السيادة، ولم تعد تتعلق بحدود الخلاف على الصلاحيات. ومن الناحية الفعلية هم وافقوا على سيادة فلسطينية على الحي الاسلامي، والحي المسيحي، وعلى الحرم، والأماكن الدينية المسيحية، واقامة مقراً للرئيس في البلدة القديمة، مقابل سيادتهم على الحي اليهودي والحي الأرمني، وما تحت الحرم، وتم رفض هذه المقترحات جميعها لأنها لا تتعلق بمفهوم السيادة وانما بالاحتلال، ولا يمكن للوفد الفلسطيني ان يعطي شرعية الموافقة على هذا الاحتلال، الذي لا يعترف به كل العالم. فالى الآن لا احد في العالم يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل. اضافة إلى ما تقدم، فان الوفد الفلسطيني قال: لا نملك الحق بالتفريق بين الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية. ولذلك رفض هذه الطروحات وسانده في هذا الموقف، الاجماع المسيحي الذي تجسد في تحرك بطاركة الكنائس الرئيسية الثلاث في القدس، وميثاق العهد المسيحي الاسلامي في القدس، وموقف داعم أبداه العالم المسيحي والاسلامي، الذي كان الوفد الفلسطيني يفاوض نيابة عنه في هذه القضية المقدسة.

بدأ الموقف الأميركي من القدس في اللقاء الاول بين الاخ ابو عمار والرئيس كلينتون حيث قال كلينتون "يمكن ان يكون لنا الآن فرصة تاريخية سانحة لحل جميع القضايا، اما بالنسبة للقدس، فليس لدي الفكرة الشمولية لكيفية حلها". كان الاخ ابو عمار قد وصل إلى كامب ديفيد مباشرة بعد ان شارك في مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في (توغو)، وقد لاقى في المؤتمر دعما مركزا حول قضية القدس.. وعندما استنتج توجه الرئيس كلينتون لتأجيل موضوع القدس قال الاخ ابو عمار للرئيس كلينتون: "لقد اتيت من مؤتمر القمة الافريقي، وهناك القيت خطابا. وكنت كلما ذكرت القدس الشريف، وقبل ان تنتهي ترجمة ما اقوله، كانت القاعة كلها تصفق لي. ويجب ان تفهم يا فخامة الرئيس منذ البداية، انني لن أقبل بأي اتفاق يؤجل أي من القضايا، وخاصة اذا كانت قضية القدس. وانا حضرت إلى هذه القمة مستندا إلى مرجعية مدريد، والى ما وقعته مع السيد باراك في شرم الشيخ بأن عملية السلام يجب أن تقود إلى تنفيذ القرارين 242، 338 وكما طبقتم ذلك مع المصرين وطبقتم ذلك مع الاردنيين وسيطبق مع السوريين واللبنانيين. وبالتالي فإننا نتوقع من هذه القمة ان نطبق قرارات الشرعية الدولية بالدقة والامانة المطلوبة".

اخذ التصور الاسرائيلي يتشكل بحيث يصب في اتجاه تقسيم القدس إلى ثلاثة عناوين:

الاول: الأحياء الخارجية: وتشمل السواحرة الغربية أم طوبة، شعفاط، بيت حنينا، قلنديا، المطار، كفر عقب، سمير اميس، العيسوية. وهذه تحول جميعها للسيادة الفلسطينية.

والعنوان الثاني يتعلق بالاحياء الداخلية: وهذه تشمل شارع صلاح الدين، باب العمود، المصرارة، الشيخ جراح، واد الجوز، الصوانة، الطور، سلوان، راس العمود، وهذه تقع تحت حكم ذاتي فلسطيني وظيفي للفلسطينيين موسع وشامل.

وداخل المدينة القديمة كان العنوان الثالث. وقد طرح الاسرائيليون استخدام نظام خاص وهو ما يعني ان يكون داخل المدينة تحت السيادة الاسرائيلية، اما بالنسبة للحرم الشريف فيكون تحت ولاية فلسطينية تامة بما في ذلك وجود قوات امن فلسطينية فيه، وكذلك مقر للحكومة. ويبقى تحت الحرم خاضعا للسيادة الاسرائيلية. وعند مناقشه الاسرائيليين حول مواضيع القدس بعناوينها الثلاثة، كان العنوان الاول وهو المتعلق بالاحياء الخارجية التي تقع تحت السيادة الفلسطينية الكاملة مقبولا كما هو.

اما بالنسبة للعنوان الثاني المتعلق بالأحياء الداخلية فقد طلب الاسرائيليون من الوفد الفلسطيني تخيل السيادة الفلسطينية الكاملة على هذه الاحياء. وتساءلوا ما هي الوظائف وكيفية تأديتها في اطار هذه السيادة المتداخلة مع اسرائيل في مجالات التخطيط، والبناء، في مجال الأمن والقانون..؟ وكان رد المفاوض الفلسطيني. نحن لا نتصور ولا نتخيل تصورات من منطلق السيادة الفلسطينية على هذه المناطق. وانما نفهم ذلك في اطار المدينة المفتوحة. هناك سيكون تعاون في مجال الكهرباء. وفي مجال المياه والمجاري في مجال الطرق. والتداخل ايضا يظل قائما في مجال الأمن.

لكن كل ذلك يتم بعد اقرار السيادة ويتم في اطار السيادة وليس في اطار تقاسم وظيفي يحدده الاسرائيليون. اما بالنسبة للبلدة القديمة، قال الاسرائيليون، نعم للسيادة الفلسطينية الكاملة على الحي الاسلامي. وكذلك الولاية الكاملة على الحرم، بما في ذلك الأمن. وسيادة كاملة لاسرائيل على الحي اليهودي (حائط المبكى) مع نظام خاص للحيين الارمني والمسيحي تحت السيادة الاسرائيلية.. وقد رفض الوفد الفلسطيني كل هذه الطروحات وكان الاخ ابو عمار اشار إليها في اطار رسالة إلى الرئيس كلينتون نصت على ما يلي:

"فخامة الرئيس. نحن نسعى مع فخامتكم للتوصل الى اتفاق سلام شامل حول كافة القضايا، وبالنسبة للمسائل الثلاثة التي تحدثنا عنها، فإني على استعداد للذهاب الى ابعد الحدود، ان كان ذلك ضمن حل يضمن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، مع الا خذ بعين الاعتبار الاهتمامات

الاسرائيلية في الحي اليهودي وحائط المبكى، وضمان بقاء المدينة مفتوحة في اطار تعاون مشترك. وحل عادل لقضية اللاجئين على اساس قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار (194). وعلى هذا الاساس فإن حدودنا الشرقية هي حدود عام (67). ويجب ان تكون نظيفة على امتداد نهر الاردن والبحر الميت. ولكنني اتفهم ما طرحته في مسائل امنية وانا على استعداد لتواجد دولي، على الحدود الشرقية (البحر الميت وغور الاردن).

ثانيا، نوافق على تبادل الأرض بالقيمة وبالمثل، على ان يكون واضحا عدم شمولها أي مساحات تشمل احواضنا المائية، أو ان تخل بوحدة اراضي الضفة الغربية، بما يشمل أي تجمعات فلسطينية. وتفهمنا لاجراء تعديلات ينبع اساسا من موافقة الجانب الاسرائيلي على حدود 4 حزيران/يونيو 1967.

بالنسبة لانهاء الصراع، فان هذه المسألة يجب ان تتم مع تطبيق الاتفاق النهائي، وذلك لحماية مصالحنا، وما دون ذلك فإن دولة فلسطين ستكون كاملة السيادة ودون مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية في حدود عام 67".

كان الرئيس كلينتون قد دعا إلى انعقاد القمة في يوم 11/7/2000، وكان يتطلع إلى الوصول لنتائج ايجابية قبل حلول موعد القمة السباعية للدول الصناعية في اوكيناوا المحدد ابتداؤها في 18/7/2000 أي بعد اسبوع من بدء قمة كامب ديفيد. وفي اللقاء الاول الذي جرى في 11/7 بين الوفود الثلاثة قال كلينتون في كلمة افتتاحية: "ان هذه القمة ينظر لها بانها الفرصة الاخيرة. وانه يتوقع من القادة اتخاذ قرارات حاسمة فيها. وانه سيسافر إلى قمة اوكيناوا يوم 18/7 محددا بذلك السقف الزمني.. ومع الوصول إلى يوم 17/7 بدأ ضغط الزمن يلعب دوره في البحث عن بدائل. وكان الرئيس كلينتون حريصا على أن لا يغادر إلى قمة الدول الصناعية دون النجاح في كامب ديفيد. فقد كانت اوكيناوا، وتوقيتها جزءا لا يتجزأ من استراتيجية كلينتون المتعلقة بالمفاوضات في كامب ديفيد. فالترغيب بالأموال التي يمكن الحصول عليها من قمة الدول الصناعية لصالح بناء الدولة الفلسطينية كان احد اوراق الترغيب الاساسية. وفي ليلة 18/7 طلب كلينتون الاجتماع مع ابو عمار حيث قال له: "انني سأذهب هذا اليوم ( فجر 19/7 ) إلى اوكيناوا) وبالتالي انا اعرض عليك قبولنا بسيادة فلسطينية أوسع في البلدة القديمة، ولا اريد ان اخوض في التفاصيل، وايضا الحرم، يقوم مجلس الامن بتسليمه إلى دولة فلسطين مع المغرب كونها رئيسة لجنة القدس". وبالنسبة للاحياء الداخلية يمكن التقدم في اطار صفقة إلى مجالات جديدة.. اما بالنسبة للاجئين فلا بد من الوصول إلى حل مرض للجميع، دون أي تفصيل. اما بالنسبة للحدود فقال دولة فلسطينية على 93 % من الارض المحتلة عام 67 واشار إلى قبوله مبدأ القوات الدولية ومبدأ التبادل دون تحديد. وقد جاء رد الاخ ابو عمار على شكل رسالة قال فيها "فخامة الرئيس.. نثمن جهودك عاليا ولكن هذه المقترحات لا يمكن ان تكون اساسا للحل أو لصناعة السلام والمصالحة التاريخية بيننا وبينهم".

في اللقاء السادس بين الاخ ابو عمار وكلينتون والذي جاء يوم 19/7 وحضره إلى جانب كلينتون كل من ساندي بيرغر مستشار الامن القومي وجورج تنت شو رئيس الاستخبارات المركزية (CIA) ومادلين اولبرايت، وحضره مع الاخ ابو عمار الاخ صائب عريقات والاخ نبيل ابو ردينه. بدأ كلينتون كلامه مع الاخ ابو عمار بقوله "انا سأغادر بعد ساعات. لقد خيبت آمالي وحطمت كل ما قمت به خلال ثماني سنوات في عملية السلام. انتهى دوري. والافكار التي طرحتها عليكم كانت افكاراً اميركية. كنت سأحاول اقناع باراك بها. انتم فقدتم فرصة عام 1948، وحرمتم من فرصة عام 1978، والآن تخسرون كل فرصة جديدة. لقد فعلت كل ما في وسعي. وانت تتحمل المسؤولية. وانا اعرف حجم الكارثة التي ستحدث وستمر عشرين سنة على الاقل قبل ان تأتي فرصة اخرى".

واضاف جورج تنت محملا المسؤولية للاخ ابو عمار وقال "انت تحكم على الدولة الفلسطينية بالإنتهاء كليا. تحكم باندثار الاقتصاد الفلسطيني، باندثار الشعب الفلسطيني. انتم تعيشون في منطقة، احب ان

اقول لك، شعوبها وحدودها قابلة للتغيير والتبديل".

كان مشهدا تاريخيا بالنسبة للاخ ابو عمار الذي استرجع في تلك اللحظات حصار بيروت.. وشعاره الحاسم. "هبت رياح الجنة". فجاء رده بهدوء صاعق كما يلي: "انا اشكركم شكرا جزيلا على كل ما بذلتموه. ولكن انا لن أقبل لنفسي ان ادخل التاريخ كأحد الخونة العرب أو المسلمين الفلسطينيين أو المسيحيين، لا أنا ولا أي عربي ولا مسلم ولا مسيحي سيقبل أن يشرع لوجود السيادة الاسرائيلية في القدس. سواء كانت في حارة الارمن، أو المسجد الاقصى أو طريق الآلام. أو كنيسة القيامة. يستطيعون ان يحتلوها بقوة السلاح. ولهم في جنوب افريقيا مثال على ذلك. اننا ضعاف الآن، ولكن بعد عامين أو عشرة أو خمسين أو مئة عام سيأتي من يحررها ويرفع علم بلاده. اذا اردتم التهديد فأنا ادعوكم للسير في جنازتي. انا رجل متدين. ولن أسمح ان يكتب عني حتى انني ناقشت بيع ساحة الحرم لاسرائيل. أو الاقرار بوجود هيكل مزعوم تحت الحرم. وانا تحدثت معكم بقلب مفتوح عن سلام تاريخي. ولكن يبدو انكم وهم بعيدون كل البعد عن متطلبات السلام المطلوب. اعانكم الله واعان الأجيال القادمة على ما سيحصل في المنطقة".

انفجر اللقاء... وعاد الاخ ابو عمار ليحضر للمغادرة.. ولكن كلينتون اتصل به هاتفيا. وقال له انه مغادر إلى (اوكيناوا) وطلب من الاخ ابو عمار البقاء يومين في كامب ديفيد حتى عودته. وبموافقة الاخ ابو عمار تم تمديد جولة المفاوضات في كامب ديفيد. ولكن الجانب الاسرائيلي كان مرغما على البقاء.. ورافضا لأي نوع من الاتصالات. واستمر الوضع الى حين عودة الرئيس كلينتون الذي حاول أن يجتمع بنفسه مع وفدي التفاوض حول كل قضية من القضايا، ولكن الأمور كانت لا تبشر بانفراج بسبب تعنت الوفد الإسرائيلي في مواقفه المنسجمة مع لاءات باراك. فحول الحدود كان الوفد الفلسطيني مصرا على قرار الشرعية الدولية (242 والإنسحاب الى حدود الرابع من حزيران/ يونيو. وكان الاسرائيليون يحاولون فتح مزاد النسبة المؤية التي وصلت احيانا الى 94 % ثم نزلت الى 92 % وحسب المزاج. وكذلك بالنسبة للاجئين كان الموقف الفلسطيني متمسكا بالقرار 194 وحق العودة والتعويض وبمسؤولية اسرائيل عن معاناة الشعب الفلسطيني وتهجيره القسري. في حين كان الاسرائيليون مصرين انها قضية انسانية ليس هم سببها، وانما الجيوش العربية, وانهم على استعداد للمساهمة في حل القضية مع الاطراف الاخرى لتوطين اللاجئين مع امكانية قبول بضعة آلاف تحت عنوان لم الشمل لأسباب انسانية. وبسبب الطريق المسدود طلب كلينتون اللقاء مع الاخ ابو عمار يوم الاحد 23/7. ولكي يوضح الاخ ابو عمار الامور للرئيس كلينتون قبل ان يلتقي به بعث له رسالة خطية جاء فيها:

"السيد الرئيس.. خلال فترة غيابك، وبعد قدومك، وعملا بتوصياتكم، اصدرت تعليماتي لأعضاء الوفد الفلسطيني بإجراء الاتصالات فورا والاجتماع مع الجانب الاسرائيلي.. وامضينا اليومين الاولين في بحث عقيم حول مسائل شكلية واجرائية لسبب ان الجانب الاسرائيلي يصر على عقد لقاءات غير رسمية، وعملنا كل ما في جهدنا، الأمر الذي قاد الى اضاعة الوقت، واعادتنا الى نقطة الصفر، واريد ان اضع الحقائق التالية، والمواقف التالية امامكم. على صعيد القدس.

- لا يزال الجانب الاسرائيلي يتحدث عن السيادة على الحرم الشريف او جزء منها مما يؤدي الى اشاعة مناخ غير مسؤول وعبثي، لأنهم يعرفون جيدا، استحالة أن يقبل أي منا أو ان يقبل أي عربي، مسلما، كان أو مسيحي، وكذلك المسلمين والمسيحيين في كل انحاء العالم على نطاق شامل، المساس بوضع هذه الأماكن المقدسة، كما كانت عليها منذ تشييدها قبل عشرات القرون.
- لا يزال الجانب الاسرائيلي مصرا عند البحث في وضع القدس الشرقية واحيائها العربية على محاولة الفصل بين الأرض والسكان، حيث تريد اسرائيل السيادة عليها مقابل اعطاء السكان الوظائف، لا يزال الموقف الاسرائيلي يقوم على اساس تقطيع القدس، وخاصة القدس الشرقية،

الى عدد من الأجزاء والأنظمة المختلفة، مما يخالف قاعدة الحرص على انها مدينة مفتوحة، وسوف يقود ذلك الى مزيد من التعقيد للوضع القائم على الأرض والإضرار بالمواطنين الفلسطينيين. أما فيما يتعلق بقضايا الأرض والحدود، والمستوطنات، ورغم أننا ناقشنا بجدية المفاهيم الامنية، الموقف الاسرائيلي تراجع، وعاد الى رفض مبادلة الارض الى جانب تقديم خرائط تقطع اجزاء من الضفة الغربية وفصل شمال الضفة عن جنوبها، وهذه امور تؤكد عدم الجدية في التفاوض، أما موضوع اللاجئين فلا زال يراوح مكانه، حيث رفض الجانب الاسرائيلي حق العودة للاجئين. ورفض تحمل المسؤولية. ويتمسك بمواقفه التقليدية، اننا لا نزال نتمنى أن يتغير هذا المناخ السلبي، وأن نعود لبحث جاد ومسؤول في كل المسائل وفق الشرعية الدولية المعروفة، وكما ورد في رسالتنا المؤرخة الى فخامتكم في 16/7/2000، ونعتقد أن اللائحة بالأمور التي تعقد الوصول الى حل ايجابي شامل اصبحت واضحة. ونأمل مجددا استمراركم الايجابي، ولا زالت هذه العقبات بمجموعها قائمة".

ذهب الاخ ابو عمار للاجتماع مع الرئيس كلينتون بعد فترة من ارسال الرسالة. وحضر اللقاء من الطرف الأميركي مع كلينتون اولبرايت وساندي برغر وجورج تنت، ومن الطرف الفلسطيني حضره مع الأخ ابو عمار الأخ ابو علاء، والأخ صائب عريقات والأخ نبيل ابو ردينة. بدأ كلينتون يلخص المواقف، اضاف عبارة السيادة على الضواحي الداخلية، الضواحي الخارجية، البلدة القديمة، قال له الاخ ابو عمار بالنسبة للأماكن المسيحية، هناك اتفاق بيننا وبين البابا. فقال له الرئيس كلينتون، كنا على اتصال مع الفاتيكان والبابا موافق على ان يكون تدويل في القدس. فقال له ابو عمار، البابا لا يمثل المسيحيين في القدس، البطريك الأرثوذكسي هو الذي يمثل، ولا يحق للبابا ان يغير الوضع القائم، بطريك القدس هو البطريك الارثوذكسي وليس بطريك الكاثوليك أو البطريك الانجليكاني خاصتك، ولا يستطيع احد ان ينسى الوضع القائم".

أجاب الرئيس كلينتون "اسرائيل قدمت تنازلات كبيرة فيما يتعلق بالقدس، انت موقفك لم يتحرك، أنت لم تفاوض، اذهب ودع شعبك يستقبلك استقبال الابطال واجمع الكنائس، التي تريد". قال له ابو عمار "القدس عاصمتنا المحتلة عام 67، ولن اتخلى عن عاصمتي". قال له كلينتون "اعطاك باراك اكثر مما لديك الآن". وتابع كلينتون "ان هذه قرارات سيكون لها نتائج وخيمة، الكونغرس سيتخذ قرارات تجاهكم، لنعلن الفشل". وبدأ اعضاء الوفد الأميركي يتسابقون الى تأكيد موقف كلينتون بالترغيب والترهيب.

كانت لحظات هامة جدا ظهر فيها الاخ ابو عمار لهم جميعا بصورة لم يتوقعوها عندما قال للرئيس كلينتون "اريد ان اختصر عليك، لنبق تحت الاحتلال، فنحن نعرف كيف نقاوم الاحتلال، ولكن نحن شعب لا يخون الأمانة. نحن نتفاوض هنا، باسم العرب والمسلمين، والمسلمين والمسيحيين، وليس باسمنا الشخصي". ودار نقاش طويل شارك فيه اعضاء الوفد الفلسطيني الذين قالوا للرئيس كلينتون ووفده أنتم فاوضتم مع الاسرائيليين كفريق واحد، دعوا التاريخ يحكم عليكم أنتم، بفشل القمة، أنتم فاوضتمونا في معيار الدين، فاوضتمونا بمعيار الحاجة الامنية، فاوضتمونا بمعيار السايكولوجيا، وحاجة اسرائيل السايكلوجية، فاوضتمونا بمعيار استطلاعات الرأي والسياسة في اسرائيل، فاوضتمونا بكل المعايير، وذهبنا إلى حدود بعيدة معكم. وقال ابو عمار: "انا لن استطيع الا أن اكون الأمين على القدس، هل تقبل مني يافخامة الرئيس ان ابيع الاماكن المسيحية الى الاسرائيليين، والبلدة القديمة وكنيسة القيامة، وطريق الآلام، وبقية الاماكن المسيحية والاسلامية..! ليبق الاحتلال، السيادة غير الوصاية، وحتى لو جاء ذلك من الامم المتحدة".

فقال له كلينتون "هذه سياسة وليس دين". قال ابو عمار "ليكن ما يكون. أحب ان اقول لك يا سيادة الرئيس، اني قدت ثورة شعب مظلوم، ذهبت إلى ابعد الحدود، سبع سنوات ماضية على حساب وحدة

شعبنا الوطنية، على حساب خصومات هائلة مع العالم العربي، ولكن نحن ضعاف الآن وأثبت التاريخ تغير موازين القوى، وكما قلت لك، سيأتي القوي الذي سيحررها بعد سنتين، أو عشرة أو مئة سنة، وأنا لن اخون، وليحكم عليكم التاريخ وعلى اسرائيل، انكم اضعتم الفرصة التاريخية للسلام، القائم على مواقفكم ومواقف الشرعية الدولية".

كان الاخ ابو عمار يتحدث بلغة الانسان المؤمن، والذي يرى الامور امامه، وامام الشعب الفلسطيني العظيم خيار المواجهة.

اكتشف الرئيس كلينتون مدى الخداع والتضليل الذي وضعه فيه باراك ودينس روس، بأن عرفات سيستسلم للضغط الأميركي. قال كلينتون لعرفات: "انا لا استطيع الا أن احترم صمودك وايمانك، لقد أخطأنا تقديرك، وقبل ان اذهب غدا اريد فرصة اجلس فيها مع لجنة القدس".

قال له الاخ ابو عمار، هذا صائب عريقات، وحضر من الجانب الاسرائيلي شلومو بن عامي، وخلال اكثر من ثلاث ساعات دار البحث حول القدس، وحول سيناريو انهاء قمة كامب ديفيد. كان الموقف الفلسطيني الذي طرحه الاخ صائب عريقات ينطلق من اعتبار انه في كامب ديفيد بحثت قضايا هامة، لأول مرة وبشكل عميق، وحدث تقدم في كل القضايا، انكسرت محرمات كبيرة في القمة على الرغم من عدم تحقيق أي نجاح كامل.

وبهذا الاتجاه لا نقدر ان نقول ان المؤتمر فشل. وبالتالي نقترح ان يصدر بيان يتضمن التقدم الذي حصل. ولكن شلومو بن عامي اعترض، قال: لا، ان هذه القمة فشلت، وبهذا يجب أن يعلن الإنهيار، وأن المواقف الاسرائيلية التي قدمت جميعها خارج الطاولة، نحن سنعود إلى اسرائيل. لقد انهار معسكر السلام، استقوى معسكر اليمين علينا. واقترح الاخ صائب بياناً يعلن استمرار المفاوضات.

اقترح كلينتون ان يتم حل كل القضايا، وتؤجل القدس، بترتيبات خاصة، انتقالية، ولكن صائب عريقات رفض وقال هذا ليس خياراً. عرض كلينتون حل معظم القضايا في القدس، وتأجيل المسائل الخلافية، قال صائب هذا ليس بخيار، وعرض كلينتون المواقف في القدس كما تم الحديث بشكل عام، قال صائب انه باسم الوفد الفلسطيني يعلن هذه امور ليست مقبولة لدينا، حيث لا يوجد أي شيء جديد، ونحن لم نضيع فرصة هنا بل على العكس، بحثنا بعمق، فاوضنا بجدية ونحن معنيون بالاستمرار في المفاوضات بكل جهد مستطاع. معنا سبع اسابيع او ثمان اسابيع حتى منتصف شهر ايلول/سبتمبر، وهذه الامور المطروحة الآن لا يمكن قبولها، وانا اجيبك باسم الجانب الفلسطيني، ان هذه امور بلا اساس وغير مقبولة. فقال الرئيس كلينتون للأخ صائب. انت عضو في الوفد المفاوض. لست رئيس الوفد الفلسطيني، ارجوك اذهب إلى رئيسك واخبره، ما هي اقتراحاتي. انني اريد اجابة من الرئيس عرفات، وليس من صائب عريقات.

وضع الاخ صائب عريقات الاخ ابو عمار في صورة الحوار مع كلينتون حول القدس. وحول اقتراحاته. قال الاخ ابو عمار يجب أن يرسل له جواب مكتوب حول كل المواقف. وتضمنت رسالة الاخ ابو عمار للرئيس كلينتون ما يلي:

فخامة السيد الرئيس كلينتون، أود التأكيد على تقديرنا الكبير لدوركم وجهودكم الإيجابية التي اثمرت خلال هذه الحقبة الهامة، ولتصميمكم الذي لمسناه خلال الايام الماضية لتحقيق السلام العادل والدائم، ويذكر تاريخ شعبنا، وجميع شعوب المنطقة هذا الدور وأثره، الذي حفر مجراه في حياتها بشكل عميق، لتخليصها من مراحل الحروب والمواجهة والعداء، وارجوا يا سيادة الرئيس ان تستمروا ببذل اقصى جهودكم، حتى نستطيع التوصل إلى العهد الجديد، الذي يسوده السلام الحقيقي.

وبالنظر الى موقع القدس الأساسي في العملية السلمية، فإننا نتفق معكم يا سيادة الرئيس، انها

تستحق كل الجهود التي بذلت، وكل محاولات البحث عن حلول خلاقة، تضمن أن تكون هذه المدينة المقدسة، قاعدة ومنطلقا لشمول السلام في بلدنا، ومنطقتنا بأسرها، وبيننا وبين اسرائيل. غير ان الاقتراحات التي سمعناه بشأن القدس، لا تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض، لأنه لا يمكننا القبول بأي صيغة تقود إلى أي جزء من السيادة الاسرائيلية على أي جزء من القدس الشرقية بما في ذلك على الحرم الشريف، وأي اماكن دينية مقدسة اسلامية ومسيحية أخرى. إن الحل المنشود، لا بد أن يحافظ على وحدة المدينة. ويحول دون تقطيعها إلى عدة اجزاء، أو اخضاعها إلى انظمة متعددة، والحاق الضرر بحياة ابنائها، وهو الأمر الذي سيجعل الشعب الفلسطيني يتعامل بشكل سلبي مع نتائج هذه القمة، من هذه العملية. وارجو يا سيادة الرئيس ان اشير بشكل صريح إلى ان فرض سيادة اسرائيل على اماكن مقدسة واجزاء منها اسلامية كانت ام مسيحية سيرفضه العرب.. المسلمين والمسيحيين. وكذلك المسلمون والمسيحيون على نطاق واسع. كما ان أي حل من هذا النوع، سوف يشعل الاوضاع، وسوف يهدد السلام والإستقرار في المنقطة، وهو الأمر الذي لا نتوخاه نحن ولا انتم نتيجة لهذه العملية. إن عدم قبولنا بهذه المقترحات حول القدس لن يصرفنا ولو للحظة واحدة عن التمسك بالدور البارز الذي واصلتم القيام به، مؤكدين الحرص على أن تستمر جهودكم من أجل الوصول إلى حل شامل وعادل ودائم، انطلاقا من الشرعية الدولية، وارتكازا عليها، ورغبتنا المشتركة في احلال السلام الراسخ والمتوازن".

لم تكن ساحة المعركة التي خاضتها القدس محصورة في كامب ديفيد. لقد انتشرت على مستوى الحرب الطاحنة التي شارك فيها العديد من ملوك ورؤساء العرب، والكنائس المسيحية والامم المتحدة.. وكانت محاولات الرئيس كلينتون الاستقواء على الموقف الفلسطيني من خلال القادة العرب قد فشلت حيث كان موقف الاردن والسعودية ومصر والمغرب منسجما مع الموقف الفلسطيني الذي يرفض أي شكل من اشكال السيادة لاسرائيل على أي بقعة من القدس المحتلة عام 67.

كان الرئيس كلينتون يحاول أن يوهم العرب والمسلمين بأن اسرائيل قدمت الكثير بشأن القدس.. وأن السيادة عليها للفلسطينيين ولكن عرفات يرفض، وكان الوفد الفلسطيني بالمقابل يضع الاخوة العرب والمسلمين والأمم المتحدة في مجريات الامور اولا بأول. وعندما ادركوا ان الحرم الشريف مستهدف من الصهاينة كانت مشاركتهم في المعركة هي الدعم المطلق للموقف الفلسطيني تجاه القدس.

لقد انتهت في كامب ديفيد فكرة توسيع القدس ثم تقسيمها بحيث تصبح ابو ديس هي القدس الجديدة وهي العاصمة. وسقطت كل محاولات بيلين تسويق هذه الأكذوبة باستخدام إسم الأخ أبو مازن. ولم تعد سيناريوهات الحل الذي توصل اليه الاكاديميون الفلسطينيون والاسرائيليون في ستوكهولم تحت عنوان اتفاق ابو مازن ـ بيلين ساري المفعول.. لقد فرضت حقائق اخرى نفسها على الساحة وكانت القدس هي سيدة الموقف.

كان الاخ ابو عمار يدرك ان الاسرائيليين ليسوا جاهزين لإنجاز سلام حقيقي. سلام الشجعان كما يردد دائما. وكان يدرك ايضا ان الادارة الأميركية، وخاصة الصهاينة فيها، قد اوقعوا كلينتون في فخ امكانية ان تلعب علاقاته الودية مع الرئيس عرفات دورا في اقناعه بقبول الحل المطروح الذي يستطيع باراك من خلاله ان يستمر في الحكم وفي الحفاظ على التحالف. كانت فكرة القمة بهدف انقاذ باراك وحكومته تطغى على فكرة انقاذ عملية السلام. وكانت القدس هي السيف الفاصل غير القابل للإنحناء.

لقد لعبت القدس في المعركة دورا اتاح لها ان تفتح ملفات القضايا الاخرى جميعها ما عدا قضية اللاجئين. فقد ظلت هذه القضية عصية على الكسر أو التقدم، حيث انها كانت معركة الحق المباشر مقابل الباطل المباشر. معركة بين الحق المطلق حسب قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار 194 الذي يؤكد على حق العودة والتعويض للشعب الفلسطيني، وبين باطل العدوان الاسرائيلي المطلق الذي قام بعملية التهجير القسري، والذي ارتكب مجازر في دير ياسين والطنطورة وغيرها ليؤكد هذه الحقيقة.

وقد ا صبحت ادبيات المؤرخين الاسرائيليين الجدد تشير بالوثائق الدامغة إلى مسؤولية اسرائيل عن عملية التهجير القسري. وضرورة تحملها المسؤولية التاريخية على جريمة التهجير والتزامها بتنفيذ حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. وبقي الإصرار الاسرائيلي على موقفه بان الحديث عن حق العودة هو أمر محرم ويعادل اعلان حرب جديدة تهدف الى تدمير اسرائيل، وكل ما طرحوه هو الإستعداد لإبداء الأسف لما جرى والا ستعداد للمساهمة مع المجتمع الدولي في دفع تعويضات للتوطين. اضافة الى السماح بعودة بضعة آلاف في اطار لم شمل العائلات لأسباب انسانية وخلال عشر سنوات.

في موضوع الأرض والحدود، حيث كانت الخرائط الاسرائيلية جاهزة للاحتمالات كما اشرنا، كان هنالك ترابط بين درجة التنازل على نسبة الاراضي التي يريدون ضمها وبين التوصل الى حل حول القدس. وهنا لعبت القدس دور السيف الذي اخترق كثيرا من خرائط ولاءات باراك. واصبح الحديث يدور حول الانسحاب من جميع الحدود ومعظم الاراضي، باستثناء بعض المناطق المتعلقة بالأمن. وكان الموقف الفلسطيني يرفض مبدئيا الحديث عن خرائط ونسب مؤية قبل الإقرار الاسرائيلي بالالتزام بالانسحاب الى حدود الرابع من حزيران/يونيو. وإن أي تبادل اراضي يتم من خلال مفاوضات بين دولتين مستقلتين متجاورتين في اطار ترسيم الحدود وبالاعتماد على قرارات الشرعية الدولية وسيادة القانون الدولي.